



المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت



معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية في عملية التحول

الديمقراطي في الجزائر بعد 2011

إشراف الدكتور:

- دهقاني أيوب

من إعداد الطلبة :

• دامو أنور

• بضة خالد

اللجنة المناقشة

الدكتورة : سعدي عائشة.....رئيسا

الدكتور : دهقاني أيوب.....مشرفا و مقرا

الدكتور : قلاع الضروس سمير.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018م

إهداء

إلى والديا الكريمين

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم

أهدي هذا الجهد المتواضع وأتمنى أن يعود بالنفع على دارسي

العلوم السياسية

أنور

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كانت سندي في
الحياة، إلى التي مهما عبرت وقلت وكتبت فلن
أوفي حقها ، إليك أيتها الغالية أمي

إلى منهجي القوة والثقة الذي علمني معنى
التحدي في الحياة، إلى أعلى مثال في الصمود
أبي الغالي .

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زملائي في القسم

خالد

شكر وعرهان

الشكر والحمد لله على نعمته هذه الذي وفقنا على إنهاء هذا العمل المتواضع فالحمد لله كبيراً والشكر له

كثيراً

ونعزز بتقديم تحية الشكر مأواها فائق الامتنان والتقدير للأستاذ

دهقاني أيوب

لما قدمته لنا من نصائح وتوجيه ومساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل

إلى الأستاذ كرايس الجيلالي الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد

دون أن ننسى أساتذة قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في إنارة عقولنا وإثراء حصيلتنا المعرفية

وساعدونا للوصول إلى هذه المرحلة فاللهم لك منا كل الشكر والثناء على نعمة الصبر والطاعة والولاء لك

حمداً لانمل من ذكره حتى نلقاك في ساعة الصفح وأنت راض عنا يا رب

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، حيث تعتبر استقلالية وفعالية الحزب السياسي من حيث النشأة والتكوين والاستقلال المالي مؤشرا غاية في الأهمية حول مدى مساهمة هذا الحزب في عملية التحول الديمقراطي الذي يعني تعزيز قيم الديمقراطية وفرضها على النظام السياسي، حيث حاولنا تتبع دور الأحزاب السياسية في الجزائر خاصة بعد إصلاحات 2011 في عملية التحول الديمقراطي، حيث اتضح لنا فشل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها في تجسيد التحول الديمقراطي وهذا راجع إلى سيرورتها التاريخية من حيث النشأة والتكوين من جهة ومن جهة أخرى ارتباطها بنظام سياسي قوي ومهيمن اقتصاديا و سياسيا، إضافة إلى افتقادها إلى قاعدة شعبية وبذلك انعزالها عن المجتمع وبالتالي فشلها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ويتجلى لنا ذلك من خلال الأحداث السياسية التي يمر بها النظام السياسي الحالي.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية، التحول الديمقراطي، النظام السياسي.

Abstract :

This study aims to shed light on the role of political parties in the process of democratic transition, where the independence and effectiveness of the political party in terms of development, composition and financial independence is an extremely important indicator of the extent of the party's contribution to the process of democratic transformation, which means promoting the values Of democracy and its imposition on the political system, where we tried to follow the role of political parties in Algeria, especially after the reforms of 2011 in the process of democratic transition, where it became clear to me the failure of political parties in different directions in the embodiment of democratic transformation, this is due to the process of the cultural on the one hand, and on the other hand, it is linked to a strong political system that is economically and politically dominant, as well as its lack of a popular base and hence its isolation from society and consequently its failure in the process of democratic transition in Algeria. This is evidenced by the political events experienced by the current political system.

Keywords:

political parties, democratic transition, political system.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
VI	إهداء
VI	إهداء
VI	شكر وتقدير
VI	الملخص
VI	فهرس المحتويات
أ-ي	مقدمة
44-20	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية
20	تمهيد
27-21	المبحث الأول: الاقتربات النظرية المفسرة للحزب السياسي
21	المطلب الأول: اقتراب الجماعة
24	المطلب الثاني: اقتراب النخبة
37-27	المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية
27	المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي
31	المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية
33	المطلب الثالث: تصنيفات و وظائف الأحزاب السياسية
38	المبحث الثالث: نظام الحزب الواحد ونظام التعددية
38	المطلب الأول: نظام الحزب الواحد
40	المطلب الثاني: نظام التعددية الحزبية
44	خلاصة الفصل الأول

73-46	الفصل الثاني: مدخل إلى التحول الديمقراطي
46	تمهيد
61-47	المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي وأشكاله
47	المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي
53	المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي
57	المطلب الثالث: المقاربات والمداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي
72-62	المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة
62	المطلب الأول: التحول الديمقراطي في آسيا وأوروبا الشرقية
69	المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في إفريقيا (جنوب إفريقيا نموذجاً)
73	خلاصة الفصل الثاني
99-75	الفصل الثالث: الممارسة الحزبية في الجزائر بعد 2011 وعملية التحول الديمقراطي
75	تمهيد
87-76	المبحث الأول: النظام الحزبي في الجزائر قبل وبعد 1989
76	المطلب الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر وفكرة الديمقراطية الشعبية
87	المطلب الثاني: التعددية في الجزائر بعد دستور 1989 وفكرة التحول الديمقراطي
98-91	المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011
91	المطلب الأول: إصلاحات 2011 من خلال جلسات الحوار (الأحزاب والحكومة)
94	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر وفشل عملية التحول الديمقراطي
99	خلاصة الفصل الثالث

ل	خاتمة
104	قائمة المصادر والمراجع

إهداء

إلى والديا الكريمين

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم

أهدي هذا الجهد المتواضع وأتمنى أن يعود بالنفع على دارسي

العلوم السياسية

أنور

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلي من كانت سندي في
الحياة، إلى التي مهما عبرت وقلت وكتبت فلن
أوفي حقها ، إليك أيتها الغالية أمي

إلى منهجي القوة والثقة الذي علمني معنى
التحدي في الحياة، إلى أعلى مثال في الصمود
أبي الغالي .

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زملائي في القسم

خالد

شكر وعرافان

الشكر والحمد لله على نعمته هذه الذي وفقنا على إنهاء هذا العمل

المتواضع فالحمد لله كبيرا والشكر له كثيرا

ونعزز بتقديم تحية الشكر مأواها فائق الامتنان والتقدير للأستاذ

دهقاني أيوب

لما قدمته لنا من نصائح وتوجيه ومساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل

إلى الأستاذ كرايس الجيلالي الذي لم ييخل علينا بالنصح والارشاد

دون أن ننسى أساتذة قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في إنارة عقولنا

وإثراء حصيلتنا المعرفية وساعدونا للوصول إلى هذه المرحلة

فاللهم لك منا كل الشكر والثناء على نعمة الصبر والطاعة والولاء لك حمدا

لانمل من ذكره حتى نلقاك في ساعة الصفح وأنت راض عنا يا رب

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، حيث تعتبر استقلالية وفعالية الحزب السياسي من حيث النشأة والتكوين والاستقلال المالي مؤشرا غاية في الأهمية حول مدى مساهمة هذا الحزب في عملية التحول الديمقراطي الذي يعني تعزيز قيم الديمقراطية وفرضها على النظام السياسي، حيث حاولنا تتبع دور الأحزاب السياسية في الجزائر خاصة بعد إصلاحات 2011 في عملية التحول الديمقراطي، حيث اتضح لنا فشل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها في تجسيد التحول الديمقراطي وهذا راجع إلى سيرورتها التاريخية من حيث النشأة والتكوين من جهة ومن جهة أخرى ارتباطها بنظام سياسي قوي ومهيمن اقتصاديا و سياسيا، إضافة إلى افتقادها إلى قاعدة شعبية وبذلك انعزالها عن المجتمع وبالتالي فشلها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ويتحلى لنا ذلك من خلال الأحداث السياسية التي يمر بها النظام السياسي الحالي.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية، التحول الديمقراطي، النظام السياسي.

Abstract :

This study aims to shed light on the role of political parties in the process of democratic transition, where the independence and effectiveness of the political party in terms of development, composition and financial independence is an extremely important indicator of the extent of the party's contribution to the process of democratic transformation, which means promoting the values Of democracy and its imposition on the political system, where we tried to follow the role of political parties in Algeria, especially after the reforms of 2011 in the process of democratic transition, where it became clear to me the failure of political parties in different directions in the embodiment of democratic transformation, this is due to the process of the cultural on the one hand, and on the other hand, it is linked to a strong political system that is economically and politically dominant, as well as its lack of a popular base and hence its isolation from society and consequently its failure in the process of democratic transition in Algeria. This is evidenced by the political events experienced by the current political system.

Keywords:

political parties, democratic transition, political system.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
VI	إهداء
VI	إهداء
VI	شكر وتقدير
VI	الملخص
VI	فهرس المحتويات
أ-م	مقدمة
48-19	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
19	تمهيد
43-25	المبحث الأول: الاقترابات النظرية المفسرة للحزب السياسي والتحول الديمقراطي
25	المطلب الأول: اقتراب الجماعة
30	المطلب الثاني: اقتراب النخبة
	المطلب الثالث: المقاربات والمداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي
54-44	المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية
44	المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي
47	المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية
	المطلب الثالث: تصنيفات الأحزاب السياسية
	المطلب الرابع: وظائف الأحزاب السياسية
	المبحث الثالث: بين نظام الحزب الواحد و نظام التعددية
	المطلب الأول: نظام الحزب الواحد

	المطلب الثاني: نظام التعددية الحزبية
67	خلاصة الفصل الأول
90-69	الفصل الثاني: مدخل إلى التحول الديمقراطي
69	تمهيد
78-70	المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي وأشكاله
70	المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي
72	المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي
74	المطلب الثالث: المقاربات والمداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي
89-79	المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة
79	المطلب الأول: التحول في آسيا وأوروبا الشرقية
81	المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في إفريقيا (جنوب إفريقيا نموذجا)
90	خلاصة الفصل الثاني
104-92	الفصل الثالث: الممارسة الحزبية في الجزائر بعد 2011 وعملية التحول الديمقراطي
92	تمهيد
95-93	المبحث الأول: النظام الحزبي في الجزائر قبل وبعد 1989
93	المطلب الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر وفكرة الديمقراطية الشعبية
95	المطلب الثاني: التعددية في الجزائر بعد دستور 1989 وفكرة التحول الديمقراطي
104-98	المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011
98	المطلب الأول: إصلاحات 2011 من خلال جلسات الحوار (الأحزاب والحكومة)

103	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر وفشل عملية التحول الديمقراطي
ن-ص	خاتمة
110	قائمة الملاحق
116	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية من بين مقتضيات الدولة المدينة، إذ تشكل إحدى ركائز الدولة الحديثة، حيث تشير بوضوح إلى وجود نوع من الاختلاف والتباين في المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الحقل السياسي، فالأحزاب إذا هي شكل من أشكال الاختلاف والتعدد داخل المجتمع الواحد، لكنه اختلاف صحي كونه يؤسس للوحدة بين تلك الأحزاب، التي تنشط تحت مسميات وخلفيات إيديولوجية وفكرية مختلفة ومتباعدة، لكنها تتفق حول فكرة إرساء ثقافة المشاركة والتناوب على السلطة، وترسيخ قيم الديمقراطية داخل أي نظام سياسي.

حيث تعتبر الأحزاب السياسية شكلا من أشكال الحداثة وبروز المجتمع المدني، عرفتها المجتمعات الأوروبية وأصبحت هي البديل لكل انتماءات ما قبل الدولة، هذه المجتمعات هي التي كانت السبابة لتبني النظام الديمقراطي التعددي القائم على وجود جملة من الكيانات السياسية المتنافسة حول السلطة والمتفقة على التداول السلمي لها، مع إشراك المجتمع في نموذج حضاري الهدف منه تسيير الشأن العام، وتجاوز حالة الصراع على أسس دينية أو عرقية أو طائفية، وبذلك تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم المنافسين للسلطة الحاكمة، والباحثين عن الوصول إلى قمة الهرم، من أجل تحقيق مشاريعها وتصوراتها لمختلف القضايا المطروحة اجتماعيا، وكلما كانت هناك أحزاب ذات قاعدة شعبية واسعة، كلما تمتع النظام السياسي بمشروعية كافية، إضافة إلى الشرعية الاجتماعية، كما أن قوة الأحزاب في مواجهة السلطة السياسية، يضمن مزيد من الشفافية في التسيير، ويزيد من قوة النظام السياسي، خاصة في عملية رفع المدخلات ونوع المخرجات التي تعبر عن القواعد الشعبية.

فالأحزاب السياسية، هي إحدى قنوات رفع المطالب الشعبية، عن طريق دورها إما داخل السلطة الحاكمة، أو عن طريق دورها داخل المعارضة، حيث تعتبر المعارضة السياسية القوية من أهم متطلبات العمل السياسي الشرعي، والذي يعكس الرغبات الشعبية، كما أنها ترسخ قيم الديمقراطية، وتساهم في تعزيز شكل التحول الديمقراطي ومصداقية النظام على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وهذا ما تعيشه جل المجتمعات الأوروبية، عن طريق وجود حكومات شرعية تقابلها معارضة سياسية قوية وناشطة، ومساهمة في عملية إثراء الشأن السياسي وتسييره، حيث تعتبر الأحزاب وعن طريق العمل النيابي وتمثيل الشعب من أهم دعائم النظم الديمقراطية في العالم.

وإذا عدنا إلى الأنظمة السياسية في العالم الثالث بما فيها الأنظمة العربية، خاصة التي تتبنى العمل السياسي الحديث، وتوجد بها مؤسسات دستورية ونوع من التنافس على السلطة، يمكن القول إن هناك نوع

من المهشاشة على مستوى الأحزاب السياسية، سواء على مستوى الموالاتة أو المعارضة، حيث نجد هذه الأحزاب في أغلبها قد فقدت شرعية وجودها، كون ظهور تلك الأحزاب ارتبط بالمراحل الاستعمارية، وكيف قامت تلك الأحزاب من أجل التصدي للاستعمار وتبني الأفكار الوطنية الاستقلالية، وهذا ما تجلّى غالباً في وجود حزب سياسي واحد طلائعي يمثل الشعب، ويعمل على تحقيق الاستقلال كمطلب رئيسي ووحيد، وهذا مرتبط بطبيعة الأوضاع التي نشأت فيها الحركات الوطنية في مختلف الدول العربية، حيث يتجند الشعب ويتكفل خلف الزعماء والقادة الوطنيين، من أجل طرد الاستعمار والتحرر كمطلب ووحيد ورئيسي.

إلا أن تحقيق الاستقلال في مختلف الأقطار العربية، وتحول تلك الأحزاب التي كانت بمثابة حركات تحررية، تعتمد على الفكر الوطني والتحرري، ولا تحمل فلسفة واضحة حول تسيير الدول التي قامت بعد الاستقلال إلى أحزاب شمولية، نافية لكل أشكال الاختلاف والتنوع وسيطرتها على مقاليد السلطة، ودمج الحزب في الدولة وتبني الفكر الاشتراكي ونظام الحزب الواحد، حول تلك الأحزاب من تيارات صنعت الاستقلال والتحرر إلى نظم بوليسية تحتكر السلطة وترفض كل أشكال ديمقراطية المجتمع والسماح لمكوناته بالتعبير والمشاركة الفعلية في تسيير الشأن العام، إن هذه الخاصية التي عرفت مختلف النظم الجمهورية التي قامت بعد الاستقلال في الأقطار العربية من خلال نموذج الدولة الوطنية، رهن عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ومهد لتدخل العسكر في الشؤون السياسية، وتحولت الدولة المدنية بموجبه إلى دولة شكلية فاقدة للشرعية الاجتماعية.

إن هذه الحالة عرفت الجزائر بدورها، حيث تحول حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال إلى القوة السياسية الوحيدة والمعترف بها دستورياً، وبذلك تم نفي وحل كل الأحزاب السياسية التي عرفت الجزائر في عهد الحركة الوطنية، حيث تبني نظام الحزب الواحد، وهيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية في الدولة الجزائرية، وهذا ما استمر طيلة ثلاثة عقود بعد الاستقلال، لكن رغم ذلك بقيت الأحزاب السياسية تنشط في السر، وتعمل على فرض الإصلاحات السياسية، والذهاب نحو التحول الديمقراطي، وإرساء دولة الحق والقانون، وهذا جاء به دستور 1989 بعد الحراك الاجتماعي والسياسي حيث تم الفصل بين الحزب والدولة، وتم إقرار التعددية الحزبية وبداية مرحلة جديدة من النظام السياسي الجزائري، إلا أن ما حدث بعد 1992 وتوقيف المسار الانتخابي ساهم في تعطيل عملية التحول الديمقراطي، وأثر على الأحزاب السياسية التي

ظهرت بعد الانفتاح والتعدد، وأدى إلى بقاء نفس النظام لكن بواجهات جديدة تختلف عن ما كان سائدا في مرحلة الحزب الواحد، وساهمت من جهة أخرى في زيادة قوة وحضور المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي.

لقد أصبحت الجزائر تعرف كما هائلا من الأحزاب السياسية، لكنها تتميز بالضعف وانحصار قاعدتها الشعبية، وعدم قدرتها على خلق وعاء انتخابي من أجل مواجهة السلطة السياسية، والتأثير في النظام السياسي القائم، حيث استطاع النظام السياسي احتواء الكثير منها وإدخاله في علاقة زبونية، بينما فضلت الأحزاب الأخرى البقاء في صف المعارضة لكنها معارضة هشة ولا تمتلك قاعدة شعبية واسعة بسبب ضعف برامجها ومن جهة أخرى بسبب العشرية السوداء التي تم تصورها على أنها من مخلفات الانفتاح والتعدد، وبذلك أجهضت عملية التحول الديمقراطي الأولى والتي عرفها المجتمع الجزائري وساهمت في نجاحها تحولات دولية وداخلية، ليستمر نفس النظام السياسي في تسيير الشأن العام والتحكم في مفاصل الدولة إلى غاية ما أصطلح عليه بالربيع العربي، وانهيار العديد من الأنظمة العربية في المنطقة وصعود أحزاب المعارضة للسلطة فيها مثل تونس ومصر، وتحرك أنظمة سياسية عربية أخرى لإحداث إصلاحات سياسية ساهمت في وصول المعارضة إلى السلطة لأول مرة مثل ما حدث في المغرب الأقصى، وهنا تحركت الأحزاب السياسية في الجزائر من أجل إحداث التغيير وتوظيف مخرجات الربيع العربي وفرض إصلاحات سياسة على النظام السياسي في الجزائر حيث دخل النظام في حوار مع أحزاب المعارضة وتم إجراء انتخابات 2012 على أساس ما تم التوصل إليه من إصلاحات، لكن ما يمكن ملاحظته هو الفشل الذريع الذي منيت به أحزاب المعارضة وتحقيقها لأسوء نتائجها منذ الانفتاح والتعدد في وجه النظام السياسي الذي استطاع السيطرة على الوضع، وإعادة إنتاج نفسه مرة أخرى راهنا نفسه لمشروع التحول الديمقراطي في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى الأهمية التي تمثلها الأحزاب السياسية باعتبارها أحد مؤشرات الديمقراطية وبعبارها موضوعا في صميم حركات التحول والتغيير لكون الجزائر عرفت تحولا باتجاه الديمقراطية، اقتضت الضرورة إلى دراسة دورها و الطرق التي ساهمت بها في هذا التحول.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدان أثرت الأحزاب السياسية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد 2011؟

-الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الأحزاب السياسية وكيف تطورت في الجزائر من الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2011؟
- ما المقصود بالتحول الديمقراطيوما هي الظروف التي أدت إلى ظهوره في الدول العربية، الجزائر بالخصوص؟
- هل نجحت الأحزاب السياسية في الجزائر في تمرير عملية التحول الديمقراطي؟وكيف ساهمت بنية النظام السياسي الجزائري في إفشال عملية التحول الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة:

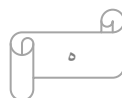
- هشاشة الأحزاب السياسية في الجزائر وانحصار قاعدتها الشعبية ساهمت في فشل عملية التحول الديمقراطي بعد 2011.
- تعرف الأحزاب على أنها الجماعة المؤثرة وبشكل رسمي في السياسات العامة للدولة وعرفت عدة تطورات بتطور دساتير الدولة الجزائرية.
- يعتبر التحول الديمقراطي أهم إصلاح سياسي شهدته الدولة الجزائرية والذي جسد في دستور 1989 الذي أقر صراحة بمبدأ التعددية الحزبية.

مجالات الدراسة:

المجال الموضوعي: دور متغير الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

المجال الزمني: من 2011 حتى 2019. أي بعد الأحداث الربيع العربي والإصلاحات التي قام بها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة

المجال المكاني: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هي دولة عربية مستقلة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في شمال القارة الإفريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية، وجنوبا موريتانيا ومالي والنيجر وشرقا تونس وليبيا، مساحتها 2,381,741 كم² وعاصمتها الجزائر، اللغة الرسمية هي العربية والعملة المتداولة هي الدينار الجزائري.



أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال دراستها للجانب التاريخي للأحزاب السياسية كونها أحد أهم المواضيع المهمة التي تنصب في قلب النظام السياسي، بالإضافة إلى دراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي لكونها أبرز حدث ساهم في الانفتاح السياسي والديمقراطي، كما تكمن الأهمية الأساسية لهذه الدراسة في معرفة مدى تأثير الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد 2011.

الأهمية العملية:

تتحلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في أن موضوع الدراسة مرتبط بالواقع الذي نعيش فيه، فمهمة البحث العلمي هي الكشف وتحليل هذا الواقع، وبالتالي ستقوم هذه الدراسة بضبط وتحديد مصطلح الأحزاب السياسية باعتباره آلية من آليات النظام الديمقراطي، كما أن تناول موضوع الأحزاب السياسية أمر ضروري لتتبع الأحداث وإمكانية مواكبة المستجدات على مستوى الساحة السياسية، بالإضافة إلى استفادة الأحزاب السياسية من الدراسة وذلك بابتكار أساليب قد تساعد على تطبيق وترسيخ الديمقراطية.

مناهج الدراسة:

1- المنهج التاريخي:

هو المنهج الذي يقوم بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي، وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة وتحليلها، والتأكد من صحتها.¹ استخدمنا المنهج التاريخي باعتبار أن ظهور ونشأة متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ارتبطت بأحداث تاريخية، فلا يمكن تفسير العلاقة بينهم بدون التطرق إلى سوابقهم التاريخية والحوادث التي أدت لظهورهم.

1- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية (الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2007)، ص.199.

الأدبيات السابقة:

إن استعراض البحوث والأدبيات السابقة حول الموضوع والتي قد تفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم، وإضافة قيمة معرفية للموضوع محل الدراسة وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة:

1-دراسة توازي خالد، بعنوان: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة-الجزائر، سنة 2006/2005، منشورة والتي عاجلت الإشكالية التالية : **إذا كانت الديمقراطية هي المناخ أو البيئة المناسبة لنمو وتبلور الأحزاب السياسية.فإلى أي مدى يمكن اعتبار متغيرة الأحزاب، عامل من عوامل الكشف عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر ومسار تطورها ؟**

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري المتعلق بالأحزاب انطلاقا من التاريخ السياسي الغربي وغير الغربي، أما الفصل الثاني فعالج فيها التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر، أما الفصل الثالث فدرس من خلاله الوضع الأزموبي والرهانات الحالية والمستقبلية لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر.

من النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

-الأحزاب السياسية وسيلة لتفعيل الحياة السياسية وجعلها أكثر حركية، حيث أصبحت تاريخيا عالقة ومعبرة عن الديمقراطية التمثيلية.

-التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا ساهمت في ترقية الديمقراطية التمثيلية كمفهوم يجسد السيادة الشعبية وذلك من خلال البرلمان السيد.

-الأحزاب السياسية تنظيمات مجسدة وعاكسة لما هو موجود من اختلاف في المجتمع، وهي شكل من أشكال التطور السياسي.

-التجربة الاستعمارية كانت بداية لعهد جديد تم من خلاله خلق وعي وطني وتبني قيم ومفاهيم كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- دراسة بن عطاء الله عبد القادر ومهدي أمينة، بعنوان: **تقييم التجربة الديمقراطية في الجزائر 2011/1989**، رسالة لنيل شهادة ليسانس، جامعة مولاي الطاهر، سنة 2013/2012، منشورة والتي عاجلت الإشكالية التالية: **هل كان التحول الديمقراطي في الجزائر فعلا كمنخرج يسعى إلى ترجمة فعلية**

لمدخلات بيئته الداخلية والخارجية، أم كان مجرد محاولة شكلية للنظام السياسي الجزائري لمعالجة أزمة واجهته؟

وطرح الفرضية التالية: ارتبطت التجربة الديمقراطية أو الديمقراطية بصفة عامة بالجزائر بالإصلاحات السياسية منذ 1989 التي أفرزتها النخبة الحاكمة وعدم مصداقيتهم واحترامهم باعتبارها رمزية فقد أكد على منطق تجاوز مبادئ الديمقراطية في الجزائر واصطدامها بدولانية النظام السياسي القائم مما أثر على التجربة الديمقراطية في الجزائر وانحرافها عن مسارها.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان ما يلي:

- إن الدراسة الأكاديمية لأي إشكالية في حقل العلوم السياسية تتطلب أولاً تأصيلاً نظرياً، تمثل هذا في تناول الديمقراطية والتحول الديمقراطي من زاوية مفاهيمية ونظرية.

- الديمقراطية هي المنهج الذي يقوم على أساس المبادئ المثلى وحقوق الإنسان واحترام رأي الآخر ومبدأ المساواة والتداول على السلطة.

- كان للتدخل الأجنبي بالجزائر تأثيراً في الجانب السياسي والعلاقات الدولية والدبلوماسية ولم يكن تدخلاً عسكرياً، ذلك لأن النظام كان يسعى لحل الأزمة داخلياً وتبني المصالحة الوطنية.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للديمقراطية والفصل الثاني تطرق فيه إلى تطور الممارسة الديمقراطية في الجزائر، أما الفصل الثالث فتناول التجربة الديمقراطية في الجزائر كدراسة تحليلية نقدية.

3- دراسة الأستاذة بدري إبتسام، بعنوان: دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف، منشورة، والتي عاجلت الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في بلورة المسار الديمقراطي في الجزائر؟ وما هي المحددات التي تحكم ذلك في ظل الوضع الراهن؟

وقسمت الدراسة إلى محورين، فكان المحور الأول تحت عنوان المنطلقات المفاهيمية لدراسة الأحزاب السياسية والذي تناول مفهوم ووظائف الأحزاب السياسية والعلاقة بين التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي المحور الثاني فتطرق إلى طموح تحقيق هندسة ديمقراطية في الجزائر وواقع الإصلاحات السياسية في إطار التعددية الحزبية وفيه تشريعات 2012 بين معادلة التمكين السياسي للمرأة وفوز حزب جبهة التحرير الوطني أولاً وثانياً الربيع العربي وطموح تحقيق هندسة ديمقراطية في ظل راجع الأحزاب الإسلامية في تشريعات 2012.

من النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تعتبر التعددية الحزبية من أهم الآليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في القرن الواحد والعشرين، فلا وجود للتحول الديمقراطي دون تعددية حزبية.
- هيمنة الحزب الواحد كبديل فرضته السلطة في إطار تعددية حزبية شكلية وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية.
- وجود بنية حزبية لا تشجع على التغيير وتفعيل العمل الحزبي أفرزتها مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر منذ 1989، والتي تميزت بوجود أزمة القيادة داخل الأحزاب السياسية.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول الاقترابات النظرية المفسرة للحزب السياسي والتحول الديمقراطي حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب في المطلب الأول اقتراب الجماعة وفي المطلب الثاني اقتراب النخبة وفي المطلب الثالث المقاربات والمدخلات النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي، أما المبحث الثاني يتناول مقارنة مفاهيمية للأحزاب السياسية بدءاً بمفهومها، نشأتها وتطورها، أما المبحث الثالث تناول مقارنة بين نظام الحزب الواحد والتعددية الحزبية فتطرقتنا من خلاله إلى كل منهما في مطلب.

أما الفصل الثاني فيتضمن مدخلا للتحول الديمقراطي، قسم إلى مبحثين خصصنا أولهما لمفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان التحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي والذي قسم إلى مطلبين، المطلب الأول تناول التحول في آسيا وأوروبا الشرقية والمطلب الثاني التحول في الدول الإفريقية.

وفيما يخص الفصل الثالث الذي كان بعنوان الممارسة الحزبية في الجزائر بعد 2011 وعملية التحول الديمقراطي فتطرقتنا فيه إلى النظام الحزبي في الجزائر قبل وبعد 1989 في مبحثه الأول والذي قسم إلى مطلبين نظام الحزب الواحد في الجزائر وفكرة الديمقراطية الشعبية مطلباً أول والثاني التعددية في الجزائر بعد دستور 1989 وفكرة التحول الديمقراطي، أما المبحث الثاني فاندرج تحت عنوان دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011 والذي تناول مطلبين يتمثلان في إصلاحات 2011 من خلال جلسات الحوار (الأحزاب والحكومة) والأحزاب السياسية وفشل التحول الديمقراطي في الجزائر.



الفصل الأول: الإطار النظري

والمفاهيمي للأحزاب

السياسة

تمهيد

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم تجليات الحداثة، التي عرفتتها المجتمعات الغربية، حيث حلت محل الانتماءات التقليدية المبنية على الدين والعرق والقومية، إلا أن حياة الحداثة والعقل، وظهور العلاقات الاصطناعية داخل المجتمع، أدى إلى ضمور تلك الروابط ما قبل دولانية، وتحول الحزب والمنظمة والجمعية، إلى تجليات وأشكال جديدة للانتماء وللتعبير عن الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية، داخل المجتمع، الذي تحول نحو المدنية، وأصبح المجتمع المدني هو البديل للكثير من التكتلات المطلوبة، التي لم تكن تعبر عن فكرة المواطنة، كما أن تطور الظاهرة الحزبية في الغرب، جعلها تتحول من مجرد أداة للوصول إلى السلطة، إلى أهم وسيلة للتعبير عن التحول الديمقراطي، كون وجود مجموعة من الأحزاب المتنافسة فيما بينها، يسمح بفكرة التداول السلمي على السلطة، ويساهم في وصول تيارات مختلفة إلى سادة الحكم، مع برامج تعبر عن حالة الصراع والتضاد على مستوى المجتمع، وبذلك تخلق فيه ديناميكية وحركية، تساهم في الإنتاج بمختلف أشكاله، ولذلك فانه وقبل الحديث عن التحول الديمقراطي في الجزائر وعن دور الأحزاب السياسية فيه، كان لا بد من التطرق إلى نوع من المدخل النظري الذي رافق ظهور الأحزاب وتبلور مفهوم التحول الديمقراطي، في المجتمعات الغربية التي تعتبر البيئة الأصلية لهذه المفاهيم، وهنا نطرح السؤال التالي، كيف نشأت الأحزاب السياسية، وما هي المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي؟

المبحث الأول: الاقتربات النظرية المفسرة للحزب السياسي:

يعتبر المدخل النظري بمثابة الركيزة التي يبنى عليها البحث، كون كل تفسيراتها لأي ظاهرة سياسية، يجب أن تعكس مدخلا نظريا معتبرا، أو معترفا به لدى المجتمع الأكاديمي، حيث أن التفسيرات النظرية تقدم سندا معرفيا وعلميا لأي دراسة، وهذا ما سنبينه من خلال إبراز أهم المداخل النظرية التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: اقتراب الجماعة:

يعتبر اقتراب الجماعة من الاقتربات الحديثة التي ركزت الاهتمام على الهياكل التنافسية في الدولة بغض النظر عن كونها رسمية أم غير رسمية، فاتحة الباب أمام إدخال مفاهيم مثل القوة، والمصلحة، والتعاون، والصراع إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية، لتركز بذلك على دراسة الجماعات ودورها في المجتمعات، مثيرة مجموعة من التساؤلات في للوصول إلى تعميمات بشأن النظم السياسية مثل: كيف ولماذا يكون الأفراد الجماعات؟ ما هي الأشكال المختلفة من الجماعات؟ وما هي علاقتها بالنظام السياسي؟ ما هي قدرة الجماعات الرسمية على الاستمرار؟ وما أثر ذلك على النظام السياسي؟ ما هي قدرة الجماعات غير الرسمية على الاستمرار؟ وما هي علاقة الجماعات الرسمية بالجماعات غير الرسمية؟ وكيف تؤثر مثل تلك العلاقة على النظام السياسي؟ هل وجود مثل هذه الجماعات يساعد أم يعرقل عمليات التحديث والتنمية؟ ما هي أسس تكوين الجماعات غير الرسمية؟ وغيرها من التساؤلات.

وبهذه التساؤلات نجح اقتراب الجماعة في أن يمس جوهر الحياة السياسية، ألا وهو عملية صنع القرار السياسي. فما من سبب لوجود الجماعات سوى التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيلها إلى أجهزة صنع القرار والدفاع عنها. ومن ثم فإن التساؤلات السابقة الإشارة إليها والتي يثيرها هذا الاقتراب تكشف أنماط الصراع والتعاون، أو بالأحرى التنافس بين الجماعات الموجودة في النظام السياسي. وكذلك داخل كل جماعة على حدا، والعلاقة بين حجم ودرجة تنظيم الجماعة وأسلوبها في التعبير عن مصالحها من ناحية، وقدرتها على تحقيق أهدافها من ناحية أخرى.¹

كما أن بازياد حجم المجتمعات المعاصرة وتعقد العلاقات الاجتماعية لم يعد بإمكان الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل، ولم يعد بمقدور الفرد الحفاظ على مكاسبه سوى بالدخول

1- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام (الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010)، ص.161.

في تجمعات يتفاعل أفرادها معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة، الأمر الذي سرّع ظهور الجماعات المصلحة الضاغطة ساعيةً لتحقيق مصالح أعضائها من خلال الضغط بصورة أو بأخرى على صانعي القرار في المجتمع. ويعتبر " آرثر بنتلي" **Arthur Bentle** " هو أول من أدخل اقتراب الجماعة إلى نطاق التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية، وذلك في مطلع القرن العشرين عندما أصدر مؤلفاً بعنوان العمل الحكومي حيث ركّز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية.

1- الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها اقتراب الجماعة:

ينطلق اقتراب الجماعة من افتراض رئيسي إلى أنّ الجماعة هي وحدة التحليل، بما يعنيه ذلك من أنّ دراسات الجماعة تُركّز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معاً من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة، بعبارة أخرى انصب الاهتمام الرئيسي على دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أنّ الجماعات أضحت أكثر تأثيراً من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية.

ومن هذا المنطق نظر أنصار اقتراب الجماعة إلى النظام السياسي بوصفه شبكة ضخمة من الجماعات المتفاعلة مع بعضها البعض على نحو مستمر، حيث تأخذ هذه التفاعلات شكل الضغوط والضعوط المضادة، وتحدد محصلة هذه التفاعلات حالة النظام السياسي في لحظة زمنية معينة محصلة عملية التنافس بين الجماعات المختلفة في النظام السياسي بغية تحقيق مصالح أعضائها تحدد الجماعة السائدة في لحظة زمنية معينة وعليه فإن تشكيل الجماعات يترتب عليه تغييراً في شكل وطبيعة النظام السياسي، بما يعنيه ذلك من أن تشكيل الجماعات في أي مجتمع يصبح بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي باعتباره المتغير التابع الذي يتحدد بتشكيل الجماعات ويتأثر به، أي أنّ أي تغيير في النظام السياسي هو نتاج التغيير في تشكيل الجماعات في المجتمع، الأمر الذي يجعل من النظام السياسي دالة في تشكيل الجماعات.¹

2- المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الاقتراب:

تضمن الاقتراب مجموعة من المفاهيم أهمها مفهوم الجماعة الذي اعتمد عليه لتسمية الاقتراب، ومفهوم التنافس ومفاهيم القوة، والمصلحة، والصراع. والتعاون التي تستند إليها عملية التنافس بين الجماعات، وتحدد بناء على محصلتها عناصر الاستمرارية والتغيير في النظام السياسي، وتجدد الإشارة إلى أنّ اقتراب الجماعة قد تطور من خلفية معرفية ضحلة، فلم تكن هناك أيّة تصنيفات سابقة للجماعات باعتبارها المفهوم

1- مصباح، المرجع السابق، ص.164.

البحوري في هذه الاقتراب. وهنا تبرز إسهامات جابريل الموند الذي قام بالاشتراك مع "جيمس كولمان"

" James Colema " لوضع تصنيفاً رباعياً للجماعات وفقاً لمعيارين رئيسيين:

- مستوى التنظيم داخل الجماعات.

- نمط الجماعة في التعبير عن مصالح أعضائها.¹

3- تصنيف الجماعات:

استناداً إلى المعيارين المشار إليهما سابقاً، صنّف "جابريل الموند" وزملاؤه الجماعات في أربعة أنواع

على النحو التالي:

1- جماعات المصالح الترابطية:

وهي الجماعات التي تنشأ للتعبير عن مصالح أعضائها وتوصيل مطالبهم إلى أجهزة صنع القرار، وبما يعنيه ذلك من أنها جماعات دفاعية بالأساس مثل الاتحادات العمالية والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال وما شابه ذلك، وينظم الأفراد إلى عضوية مثل هذه الجماعات بمحض إرادتهم.

2- جماعات المصالح المؤسسية:

وهي الجماعات المصلحية التي تنشأ في الأصل كجزء من جهاز الدولة وليس للتعبير عن مصالح أعضائها وتعظيم منافعهم بعبارة أخرى، تنشأ هذه الجماعات في الأصل لتحقيق خدمة مجتمعية في الأصل غير أنها قد تنجح إلى تحقيق المصلحة الذاتية الخاصة لأعضائها ومن أمثلتها المؤسسة العسكرية.

3- جماعات المصالح غير الترابطية:

وهي الجماعات التي يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم برابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو السن، أو الإقليم.

4- جماعة المصالح الأنومية:

وهي الجماعات التي ليس لها إطار تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يتجمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثور مشكلة ما أو يشعرون بالإحباط بصدد شي ما، ويتسم تعبيرها عن المصالح باستخدام العنف بما يهدد استقرار النظام والمجتمع مثل المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات غير السلمية وغيرها. ويُعد انتشارها في مجتمع ما مؤشراً على تزايد الاغتراب عن النظام القائم.

1- مصباح، المرجع السابق، ص.165.

وبينما يتسم النوعان الأولان (جماعات المصالح الأنومية، وجماعات المصالح الترابطية) بوجود هياكل على درجة عالية من التنظيم واللجوء إلى استخدام السلمية في التعبير عن المصالح والدفاع عنها بصفة عامة، يتسم النوعان الآخران (جماعة المصالح غير الترابطية، وجماعة المصالح الأنومية) بتدني مستوى التنظيم والاعتماد على الوسائل غير السلمية في التعبير عن مصالح الجماعة والدفاع عنها.¹

وفي النهاية يمكن القول أنّ اقتراب الجماعة حاول التصدي لجوهر العملية السياسية بما أثاره من تساؤلات حول ديناميكية عملية صنع القرار. غير أن أنصاره لم ينجحوا في بناء نظرية إمبيريقية متوسطة المدى ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة اعتماداً عليه، وهو ما يمكن معه القول بأنه في المراحل الأولى من بناء النظرية حيث تثار التساؤلات والقضايا يمثل اقتراب الجماعة قيمة كبيرة للغاية نظراً للمنظور السليم الذي انطلق منه، والتساؤلات الجيدة التي طرحها، بيد أنّ المشكلة الرئيسية تكمن في عدم القدرة على جمع المعلومات للإجابة على التساؤلات المثارة، لا سيما فيما يتعلق بالجماعات غير الترابطية.

ولقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا هذه لأننا تناولنا في موضوع دراستنا مجموعة من الأفراد الذين شكلوا لنا حزبا سياسيا له مصالح وأهداف محددة ويمتاز بممارسة النشاط السياسي. كما أن اقتراب الجماعة ساعدنا في دراسة الجماعات وتصنيفاتها، ومعرفة مميزات كل جماعة ومقوماتها التي تقوم عليها.

المطلب الثاني: اقتراب النخبة

تعرف النخبة بشكل عام بأنها مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا سياسياً واجتماعياً مرموقاً كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين، وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها، ويعرفها الدكتور على الدين هلال على أنها هي تلك الأقلية التي تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها، ومن ثم فالنخب تعبر عن مجموعات مختلفة كالنخبة السياسية وهي التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك النخبة الاقتصادية والنخبة العسكرية، ونخبة المثقفين... إلخ.

وعرفها كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع.

1- محمد الأنقر، نظرية الجماعة في علم الاجتماع (تونس: الدار التونسية للنشر، ط2، 1971)، ص.80.

ويعرفها "روبرت داهيل": هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع.¹

1- مفهوم النخبة السياسية:

موضوعات النخبة السياسية حظيت باهتمام الدراسات السياسية، وقد اهتمت الدراسات السياسية التقليدية حول الإجابة على تساؤلين هما من يجب أن يحكم؟ ومن يحكم بالفعل؟، ثم بعد ذلك حدث تطور في دراسة النخبة السياسية في ظل الدراسات السياسية الحديثة، فجانبا الاهتمام بالسؤالين السابقين اهتمت بدراسة الجوانب السيكلوجية والعوامل الاجتماعية والخلفية العلمية والظروف والأوضاع المتعلقة بالنخب السياسية، مما أضفى قوة وعمق في دراسة النخب السياسية.²

2- وظائف النخبة السياسية:

إن القيام بأعباء التخطيط والقيادة وإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة هو أمر بالغ الأهمية والخطورة لأنه يتعلق باستيعاب الماضي والتعامل مع الحاضر والعمل للمستقبل، وهو أمر يخص النخبة السياسية خصوصاً وجماهير المجتمع عموماً في إطار الدولة وتمثل علاقة أشبه بعلاقة الروح بالبدن، فإذا كانت جماهير الشعب تمثل البدن فإن النخبة السياسية تمثل الروح التي تعد سبباً لفاعليته واستمراره. وبذلك تتكون للنخبة السياسية وظائف مميزة تختلف وتتميز بها عن باقي النخب الأخرى، ويعود ذلك إلى إن هذه النخب الأخرى مثلها كمثل الجماهير لا تبالى بالسياسة ولا تستطيع تشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة العامة مثلما تقوم به النخبة السياسية من عملية تشكيل لهذا الرأي داخل المجتمع، والذي يتأسس على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة وخارج هذا الإطار في بعض الأحيان، وذلك لغرض الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة.

1- بلقيس أحمد منصور، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978-1990)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص.29.

2- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي (عمان: الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1998)، ص.114.

وتقوم النخبة السياسية من أجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، بحيث إن التغيير قد يكون إيجاباً أو سلباً، محققاً لمصلحة الجماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية.

وفي إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتحدد الذي يكون التغيير محوره الأساس، وهي بتغييرها النخبة تقوم بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع، وتعد النخبة بذلك محوراً أساسياً من محاور عملية تمثل مبعث ومطمح جماهير المجتمع وهيكل ومؤسسات الدولة ألا وهي عملية التنمية الشاملة، ويظهر ذلك جلياً في مجتمعات الدول النامية إذ تمثل التنمية فيها محور الحياة واختصاراً لأهدافها خصوصاً في الجانب السياسي منها والذي يتمثل في التنمية السياسية¹.

3- اقترابات دراسة النخبة:

هناك أربعة اقترابات رئيسية لدراسة النخبة السياسية هي:

1- اقتراب الملاحظة التاريخية.

2- اقتراب المنصب.

3- اقتراب السمعة.

4- اقتراب صنع القرار.

يمكن تحديد النخبة في أي مجتمع سياسي من خلال اقترابات أربعة أساسية، أولها: اقتراب الملاحظة التاريخية وهو أقدمها حيث استخدمه كل من "باريتو وموسكا"، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة، وثانيها: اقتراب المناصب، ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة، وثالثها: اقتراب صنع القرار: ويقوم على أن كل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة، والمشاركة في صنع القرارات الرئيسية في المجتمع ما هو إلا دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع، وعلى دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحية في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار

1- مولود سعادة، "النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي"، جامعة باتنة، الجزائر، ع.10، (سبتمبر 2010م).

ومعرفة من يقوم بها، وأخيراً: اقتراب السمعة ويقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة.¹

واعتمدنا في دراستنا على اقتراب النخبة وذلك باعتبار الأحزاب السياسية نخبة في الدولة.

المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية.

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظم السياسية، ولذلك تتصف بأنها ظاهرة سياسية مركبة يصعب النظر إليها من وجهة واحدة، وإعطائها تعريفاً شاملاً ولذلك تعددت التعاريف المتعلقة بالأحزاب السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي.

الحزب لغة : جاء في مختار الصحاح: حزب الرجل أصحابه، والحزب يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني الطوائف.

ومنه فالحزب نعني به جمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتقاد على شيء ما.²

وجاء في معجم الوسيط: الحزب الأرض الغليظة، الشديدة أو الجماعة فيها قوة وصلابة، وحزب الرجل أعوانه. وجاء في لسان العرب لابن منظور: الحزب جماعة الناس والجمع أحزاب، وحزب الرجل أصحابه وجنوده الذين على رأيه.³

أما كلمة سياسي: "مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة "يعني الإرشاد والهداية وتشمل نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها".

الحزب اصطلاحاً: هناك العديد من التعاريف لمفكرين وفلاسفة نحاول أن نأخذ بعض التعريفات منها:

"ميشال أوفرلي" "M.offerlé" فقد ميز الأحزاب السياسية بمفهومين: "الأول مفهوم ضيق يعتبرها تنظيم دائم لا يزول بزوال مؤسسيه ومفهوم واسع يعتبرها تكتلات مبنية على تعهدات حرة أهدافها توفير النفوذ والامتيازات لرؤساء هذه التكتلات وأعضائها".⁴

1- كمال المنوق، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط. بلا، 1987)، ص.83.

2- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية (الجزائر، مديرية النشر لجامعة قلمة، ط1، 2006)، ص.26.

3- ديندار شفيق الدوسكي، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث (دمشق، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.10.

4- Daniel louis seiler, les parties politiques, (paris: armand colin ,2ed), p.23.

كما يعرف "موريس ديفيرجيه" **"M.duverger"** الحزب السياسي على أنه تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها رباط تنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط يقوم على أساس تدريجي هرمي.¹

ويعرفه "ادموند بيرك" **"E.Burke"** و "كلسن" **"Kelsen"** على أنه: "منظمة أتخذت من أجل العمل لتحقيق المصلحة الوطنية وفق المبادئ التي يعتنقونها".²

أما "جون شارلوت" **"J.charlot"** فيركز على أن: "الحزب يقوم على مجموع وظائف غير منقطعة أهمها الوصول إلى السلطة".³

وينظر "بلوندا" **"Blondel"** للحزب السياسي بأنه: جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة، ويحدد "ريمون أرون" **"R.aron"** مفهوم الحزب السياسي على أنه: تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً، من أجل ممارسة السلطة سواء في توليها أو الاحتفاظ بها.

أما "جورج بيردو" **"G.burdeau"** فيعرف الحزب بأنه: تنظيم مجموعة أفراد تدين بنفس الرؤى وتعمل على تنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم أو على الأقل التأثير على السلطة الحاكمة".⁴

ويذهب ماكس فيبر **"M.weiber"** إلى اعتبار الحزب السياسي أنه: "يستخدم الدلالة على العلاقات الاجتماعية التنظيمية، يقوم على أساس الانتماء الحر والهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من اجل تحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق أمرين معاً".

أما "صامويل هنتنغتون" **"S.huntington"** فيرى أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع ويوفر أساساً للاستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة".

1- "موريس دوفرجيه"، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد (لبنان: بيروت، دار النهار، 3، 1980)، ص ص. 01-05.

2- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مدخل للعلوم السياسية (السودان: الخرطوم، مطبعة جي تاون، 2، 2003)، ص. 378.

3 - Jean charlot, **les parties politique**, (paris: armand colin, 1971), p.19.

4 - Bernard E.brown, roy C.Macridis, **comparative politics, note and rading**, (london: EIGGTH Edition, 1996), p.199.

كما يحدد كل من "الابالومبارا" "la palombara" ووينر "weiner" عناصر مفهوم الحزب السياسي كالآتي :

- 1- امتداد التنظيم على المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات الوطنية والمحلية.
- 2- استمرار التنظيم ودوامه ، بحيث لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.
- 3- توفير إرادة واعية والرغبة لدى القادة على المستويين المحلي والوطني لتولي السلطة وممارستها وليس مجرد التأثير فيها.
- 4- اهتمام التنظيم بكسب وتجميع الأنصار في الانتخابات أو السعي للحصول على دعم شعبي من خلال الانتخابات.¹

والحزب السياسي عند أسامة الغزالي حرب هو: "اتحاد يجمع بين الأفراد له بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة تستهدف الوصول إلى السلطة السياسية والتأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها".²

أما سليمان الطماوي فيعرف الحزب على أنه: "جماعة من الأفراد تعمل في مختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين".³

ونجد "إسماعيل علي سعد" يعرف الحزب السياسي بأنه: "اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يتتغون من إنجازها تحقيق مصالح الحزب وأعضائه".⁴

بعد هذه التعاريف، نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب، حيث يرى "انطونيو غرامشي" أنه من أجل وجود حزب، فإنه يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية هي:

- عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبيعتهم.

1- Mary Haw Kosworth and Maurice Kogan, *encyclopedia of coverement and politics.volume*,(London : routhledge,1992) ,P.395.

2- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ط2، سبتمبر 1987)، ص.21.

3- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي (مصر: القاهرة، دار الفكر العربي، ط.بلا، 1979)، ص.569.

4- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسة في النظريات والمذاهب والنظم (مصر: القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط.بلا، 1998)، ص.202.

- عنصر التلاحم الرئيسي الذي يركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.
- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطاً مادياً ومعنوياً، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق النسب المحددة، فإذا توفرت هذه الشروط يمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.¹

أما الدكتور طارق الهاشمي فيرى أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحزب وهي:

- **الجماهير:** لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيراً كلما كان وصوله إلى السلطة أمراً سهلاً وميسوراً.
- **وحدة المصلحة والمبادئ:** تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحياناً على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي عليه أن يتفهم مبادئه أولاً، وهذا الأمر ينطبق على النظام السياسي هو الآخر.
- **وحدة التنظيم:** إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دوراً أساسياً وقيادياً لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.
- **وحدة القيادة:** لكل تنظيم وحدة قيادية لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فلجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.
- **الوصول إلى السلطة:** كل حزب سياسي يطمح في السلطة، وعن طريق السلطة يكون في مقدور الحزب تطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

1- "انطونيو غرامشي"، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة: واهي شرفان وقيس الشامي (لبنان: بيروت، دار الطليعة، ط1، 1970)، ص. 49، 50.

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية.

هناك اتفاق بين الباحثين والعلماء على أن الأحزاب السياسية بمفهومها الحالي أوروبية النشأة، تشكلت ابتداءً من تجمعات برلمانية على شكل كتل¹، غير أن الأحزاب أصولها التاريخية تتمثل في اتجاهات الرأي والنوادي الشعبية وجمعيات الفكر والمجموعات البرلمانية، وكانت الأحزاب أو ما يشابهها في الماضي تعتبر بدعة سيئة ترمز إلى التفرقة ويحشي منها على وحدة الدولة.²

ومنه فقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب وما يتعلق بالانتخابات والعمل البرلماني وهو ما يطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب، والتي ظهرت تدريجياً من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها عندما تم أخذ الانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية وإدلاء الناخبين بأصواتهم في الانتخابات في العالم الغربي.

فقد أشار "موريس ديفرجيه" "M.Duverger" إلى أن ظهور الأحزاب مرتبط بتطور البرلمانات القومية، ونمو حجم الانتخابات والأحزاب.

وقد نشأت الأحزاب في أغلب البلدان الأوروبية عن علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية وبين الجماعات البرلمانية، حيث لعبت دوراً في إنشاء الأحزاب السياسية من خلال التفاعل والاتصال بينهما، كما لاحظ موريس أن التنظيم المحلي هو نتيجة للانقسام الجغرافي في الدولة.

ويتفق بالأمير مع ديفرجيه في أن الأحزاب السياسية وجدت في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في إنجلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 م، وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية، و في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت منذ عهد الرئيس جاكسون عام 1830 م.³

أما في فرنسا و ألمانيا فقد كان ما يسمى النوادي السياسية التي وسعت نشاطها بعد ثورات 1948 م في كلا البلدين، ومنه فإن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية أي اتساع الاقتراع العام الشعبي، ويمكننا القول

1- ديندار شفيق الدوسكي، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث (دمشق، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط. بلا، 2009)، ص 19.

2- "الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة"، منتدى التعليم، في: <http://centpourcentdziri.ahlamontada.net/t817>، (01-05-2019)، (23:56).
topic

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (مصر: الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3، 2008)، ص 43.

أن ظهور الأحزاب السياسية ارتبط بتطور النظام الديمقراطي في الدول الأوروبية، فبوجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي تعتبر النواة لبزوغ الأحزاب وأصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات واللجان الانتخابية.¹ وهناك أحزاب أخرى نشأت خارج هذا الإطار والتي تسمى الأحزاب ذات النشأة الخارجية ويقصد بها الأحزاب التي تقوم خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية، ففي كثير من الحالات يتم إنشاء الحزب بمجمله بصورة أساسية بفضل مؤسسة موجودة من قبل وذات نشاط، كما أنشأت الكنائس والتنظيمات الدينية الأحزاب السياسية في بلجيكا وأستراليا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وقامت بتدعيم الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية، وكان تدخل الكنيسة الكاثوليكية قبل عام 1914م عاملا في نمو الحزب المحافظ المسيحي، ونجح الالليكيروس في تكوين ما أطلق عليه لجان المدرسة الكاثوليكية وأصبح من أقوى الأحزاب تنظيما في أوروبا، كما لعبت جمعيات المحاربين القدماء دورا في النشأة الخارجية للأحزاب، فقد أسهمت في خلق الأحزاب الفاشية كما حدث في إيطاليا وألمانيا .

وكما لعبت الجمعيات السرية والممنوعة دورا في تكوين الأحزاب السياسية، أيضا الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا والحزب الديمقراطي المسيحي حركات ناشئة عن تنظيمات سرية قديمة، كما أن أصول الحزب الشيوعي الروسي تنتمي إلى ذات النشأة أيضا، وحدث ذلك في بعض البلدان التي كانت مستعمرة فبعد استقلالها تحولت جماعات المقاومة السرية إلى أحزاب.²

كما عملت مؤسسات اقتصادية كبرى على تأسيس أحزاب سياسية، فقد قام بنك مونتريال (جران ترونك ديلوى) ومؤسسة (بيج بيزنيس أوف مونتريال) بدور أساسي في تأسيس حزب المحافظة في كندا عام 1854م، ويرى موريس ديفرجيه أن الأحزاب السياسية التي تظهر نتيجة عوامل خارجية تكون أكثر مركزية من تلك التي تظهر نتيجة عوامل داخلية وهي أكثر تنسيق من الناحية الإيديولوجية ، وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والصناعية في التنظيم السياسي القائم.³

أما عن نشأة الأحزاب السياسية في الوطن العربي فقد واجهت العديد من الصعوبات و العقبات على مستويات عدة، نظرا للظروف المختلفة و الأوضاع المختلفة لهذه المجتمعات و خضوعها للسيطرة

1- سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر (مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1982)، ص.204.

2- رشوان، المرجع السابق، ص.51.

3- رشوان، المرجع السابق، ص.51.

الاستعمارية¹، لكن بتطور المؤسسات الديمقراطية أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية لتنمية الرأي العام والتعبير عنه، لذلك لا ديمقراطية بدون وجود أحزاب فالأحزاب السياسية تعد جزءاً من البنيان الاجتماعي والسياسي وبذلك تتفادى الاصطدام العنيف بين القوى الاجتماعية والسياسية كما أنها تستطيع أن ترسخ معنى المواطنة وتقوم بتنظيم المشاركة العامة في القرارات السياسية.²

المطلب الثالث: تصنيفات و وظائف الأحزاب السياسية

أولاً: تصنيفات الأحزاب السياسية.

هناك عدت أشكال وأنواع للأحزاب السياسية ، وتعددت تصنيفاتها وذلك حسب الأساس الذي يقوم عليه كل تصنيف أشهرها تصنيف الفرنسي "موريس ديفرجيه" الذي صنف الأحزاب إلى أحزاب المؤتمرات والأحزاب الاستبدادية، وهناك تصنيفات أخرى حسب المعايير وهي³:

1- من حيث الهيكل التنظيمي.

● **أحزاب الأطر:** هي أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ بسبب مكانتها الأدبية، أو إثرائها المادي وتنقسم بدورها إلى أحزاب الأطر التقليدية وأحزاب الأطر الجديدة التي نمت وتطورت في القرن العشرين.

● **أحزاب الجماهير:** وينشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام السري والمباشر، وينطبق على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي تعتمد على جماهير العمال والفلاحين والطبقات المحرومة.⁴

2- من حيث طبيعة الاشتراك.

● **الأحزاب المباشرة:** تتألف من أفراد يوقعون على عريضة الانضمام للحزب، ويدفعون اشتراك شهري ويحضرون بشكل منتظم اجتماع شعبتهم المحلية.

● **الأحزاب غير المباشرة:** هي التي ليس لها أتباع ولا أعضاء سوى أعضاء وتجمعات الأساس ولكن لها تأييد غير مباشر بفضل احتواءها لعدة تجمعات أخرى، مثال ذلك: حزب العمال البريطاني سنة 1900

1- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص.101.

2- صالح جواد الكاظم، علي غالب العائلي، الأنظمة السياسية (العراق: مطبعة دار الحكمة، ط1، 1991)، ص.96.

3- نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة (العراق: دار العبيكات، ط1، 1999)، ص.239.

4- برجوح عبد العزيز، منصور حملاوي، التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة ليسانس منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق

والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2005-2006)، ص.64.

والذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي أتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك¹، ويقسمها ديفريجييه إلى ثلاث أنواع: الأحزاب الاشتراكية، الكاثوليكية والزراعية.²

3- من حيث الأصوات المتحصل عليها في البرلمان.

- أحزاب ذات الأغلبية: ويقصد بها الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان .
- الأحزاب الكبيرة: هي الأحزاب التي ليس لها أي أمل في الحصول على الغالبية المطلقة إلا إذا توفرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام.³
- الأحزاب الصغيرة: هي التي تلعب دورا ثانويا سواء في الحكومة أو في المعارضة.

4- من حيث الأيديولوجية.

- أحزاب تستند إلى الإيديولوجية: ويتميز هذا النوع من الأحزاب بامتلاك إطار فكري وبرنامج نظري، والمسار مرجعي وغالبا ما يكون الحزب متكاملا يشمل جميع النواحي.
- أحزاب لا تستند إلى أيديولوجية محددة: هي الأحزاب التي ليس لها مذهب سياسي أو إيديولوجية معينة خاصة بها، بل تتخذ في معالجة القضايا والأمور اتجاهها عاما مثلها الأحزاب الدول النامية.⁴

5- من حيث الولاء.

- أحزاب الأشخاص: وهي تتميز بالولاء لشخص الزعيم والذي بدوره ينشأ الحزب، أو الشخص الذي يتولى قيادته يوجه نشاطه ويضع برنامجه وبالتالي يتحكم في الحزب كما يشاء، أما عن أسباب الزعامة تكون لشخصية الزعيم التي قد تكون تاريخية أو عسكرية، أو راجعة إلى المقدرة والكفاءة السياسية والدبلوماسية له.⁵

1- ياسين ريوح، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم) (الجزائر، دار بلقيس للنشر، ط.بلا، 2010)، ص ص.41،42.

2- علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر (الجزائر، دار متيعة للطباعة، ط1، 2007)، ص.21.

3- ريوح، مرجع سابق، ص.42.

4- مرجع نفسه، ص.43.

5- برجوح، حملاوي، مرجع سابق، ص.68.

- **أحزاب البرامج:** أما هذا النوع يكون الولاء للبرامج وليس للأشخاص، لذلك فهي أحزاب ذات برامج شمولية، شاملة لكافة جوانب الحياة مبنية على أساس إيديولوجي وفلسفة، جامدة تعالج جميع النواحي وتحل جميع المشاكل ونجد هذه الأحزاب في الأحزاب الشيوعية والدينية.

سادسا: من حيث درجة استيعابها.

- **أحزاب شاملة:** وهي التي تسعى إلى كسب أصوات القاعدة الانتخابية كلها، أي أنها تشمل جميع الفئات وكل مواطني الدولة.
- **أحزاب طائفية:** هي أحزاب خاصة بالأقليات تظهر للدفاع عن مصالح أبنائها، وعادة ما تتبنى أيديولوجية محافظة إلا إذا سعت للانفصال عن الجماعة السائدة، وهي تسعى إلى كسب أنصار من طبقة محددة أو منطقة أو عقيدة.¹

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية.

تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الوظائف الهامة وذلك حسب طبيعة العلاقة بين الحزب والنظام السياسي، وعلى أساس هذه الوظائف يكون تقييم الحزب السياسي ومدى تمكنه من القيام بدوره سواء حزب في السلطة أو في المعارضة²، ومنه يمكن تلخيص أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية كالتالي:

1- وظيفة التجنيد السياسي أو التعبئة.

وهي أهم وظيفة، حيث يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الخاص به الذي يدافع عنه للتصويت على مرشحي الحزب، أو يقصد عموما عملية اختيار أفراد لشغل أدوار من نسق اجتماعي وبذلك شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير... الخ.

2- التنشئة السياسية.

ويقصد بها العملية التي يكتسب بها المواطنون القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر اتجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وتبدأ التنشئة من الأسرة

1- روح، مرجع سابق، ص.43.

2- بشير بوزيان، وليد مبارك، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 2006-2010، مذكرة ليسانس منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2009-2010)، ص.38.

مرورا بجماعة الرفاق والأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة والنوادي، كما تسعى إلى غرس القيم والاتجاهات السياسية وتقوم الأحزاب السياسية بدورها بخلق ثقافة جديدة بإدخال أتماط جديدة من الثقافة القائمة.¹

3- إنارة الرأي العام وتكوينه.

ويقوم الحزب هنا بتقديم مختلف الخدمات للجميع، ويعمل كمنظمة تعليمية فيقوم برفع درجات وعي الرأي العام²، ويقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي، كما يقوم بتبسيط أسباب مشاكلهم واقتراح حلول لها، ومنه تكون لدى الأفراد ثقافة سياسية ورأي عام كما يمكن المواطنين من المشاركة في المسائل العامة.³

4- العمل على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع.

وذلك بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقيام بمهام التثقيف الحزبي والكسب الحزبي والدعاية السياسية.

5- إدارة الصراع السياسي في المجتمع.

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التعامل مع الصراع داخل الدولة، بشكل بعيد عن دائرة العنف والتطرف عن طريق عدت عوامل أهمها:

- توجيه القيادات الحزبية، أي اتجاهات ومهارات تلك القيادات.
- مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها في أنحاء المجتمع.
- طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهيكل الحكومية القائمة.

6- ضمان الحريات العامة.

تعمل الأحزاب السياسية على صياغة حرية الرأي والاجتماع والتعبير عن آرائهم بطريقة منظمة، مما يزيد من التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم، كما يضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها.⁴

1- رشوان، مرجع سابق، ص.107.

2- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص.183.

3- رشوان، مرجع سابق، ص.114.

4- مرجع نفسه، ص.120.

7- المشاركة السياسية.

تساهم الأحزاب السياسية في التشجيع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة مثل: التجمع الإنساني، تدريب المواطنين على العمل السياسي، تشجيع المشاركة السياسية وذلك بالمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها.¹

8- ضمانات انتقال السلطة بطريقة سلمية.

إن الهدف من تعدد الأحزاب السياسية هو ضمان انتقال السلطة بين مختلف الأعضاء بطريقة سلمية لغير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يضمن انتقال شرعي وسلمي للسلطة بطرق ديمقراطية إلى الحكومة والبرلمان.

9- ضمان الرقابة الشعبية.

بحيث يقوم الحزب خارج السلطة بتوفير معارضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها وتنقدها عندما تنحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة و مراقبة أجهزة الدولة والسلطات السياسية مراقبة دقيقة ومحاسبتها، وتأخذ هذه الرقابة أشكال وصور كتوجيه الانتقاء المباشر في الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى للجهاز الحكومي.²

1- مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 2006)، ص ص 101-153.

2- رشوان، مرجع سابق، 120.

المبحث الثالث: نظام الحزب الواحد ونظام التعددية.

لقد اختلفت الأنظمة السياسية في بنيتها الحزبية من دولة لأخرى، فهناك بعض الدول التي اعتمدت نظام الحزب الواحد وهو السلطة الحاكمة بحيث لا يسمح بالمنافسة على الحكم، وهناك دول أخرى اعتمدت على نظام التعددية الحزبية الذي يخول للأفراد إنشاء الأحزاب السياسية من أجل المشاركة السياسية.

المطلب الأول: نظام الحزب الواحد.

ظهر نظام الحزب الواحد بعد نجاح الثورة الروسية، ثم انتشر عبر دول أوروبا الشرق ودول العالم الثالث. ما يعرف عن هذا النظام الحزبي أنه يسلب الفرد دوره السياسي ويوجه سياسة الدولة ويتحكم في سلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، ويدافع عن النظام السيادي وبمجده.¹

كما لا يمكن اعتبار نظام الحزب الواحد نظاما حزبيا بالمعنى المعاصر، لأن ذلك لا يتماشى مع المعنى اللغوي للحزب الذي يعني طائفة أو جماعة من الناس، ولا مع المفهوم الاصطلاحي للنظام الحزبي الذي يدل على وجود أكثر من حزب في الساحة السياسية، لذلك إذا نظرنا إلى تعدد الأحزاب على أنه نظام حكم قائم على أساس ديمقراطي بالمفهوم المعاصر، فإن الحزب الواحد يعد مفهوما جديدا لنظام ديكتاتوري حديث وقد سلم بذلك كل من الفقه الدستوري الفرنسي، والمصري الحديث.²

ونظام الحزب الواحد قد يكون نظاما حزبيا جامدا أو مرنا:

أولا: نظام الحزب الواحد الجامد.

هذا النوع من النظام الحزبي يتبنى قواعد جامدة لا تسمح بوجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الوحيد في الدولة سواء بسند قانوني أو عرفي، مما يعني عدم إمكانية التنافس رسميا، كما يمنع وجود تيارات أو نزعات داخل الحزب، ويحتج أصحاب هذا النظام بالرغبة في تنشئة جيل يؤمن بعقيدتهم إيمانا راسخا، ويسوده التجانس والتفاهم حيث أن ذلك لا يمكن أن يتم بوجود أحزاب أخرى لها أفكار وإيديولوجيات ومعتقدات مغايرة، فيحتكر نظام الحزب الواحد حق تمثيل الشعب، كما يملك وحده حق ممارسة النشاط السياسي.

1- صلاح الدين فوزي، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1999-2000)، ص.457.

2- عبد الحميد متولي، الحريات العامة (مصر: الإسكندرية، نشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 1975)، ص.162.

تنقسم نظم الحزب الواحد إلى عدة أنماط تبعا لدور وإيديولوجية الحزب، فهناك نظام الحزب الشيوعي ونظام الحزب الفاشي، والحزب النازي، ونظم الحزب الواحد في الدول النامية.

أ- الحزب الواحد الشيوعي: يرى كارل ماركس ولينين أن الحزب الشيوعي تعبير سياسي على طبقة اجتماعية، حيث أن نجاح الثورة يؤدي إلى توحيد المجتمع وإلغاء الطبقات، واختفاء الصراعات والنزاعات مما يحتم تبني نظام الحزب الواحد.¹

ب- الحزب الواحد الفاشستي والنازي: سواء الحزب النازي بألمانيا أو الفاشستي بإيطاليا فهو حزب يسيطر على كافة مؤسسات الدولة وعلى حياة الأفراد، كما ينكر الديمقراطية صراحة، وتكون السلطة الرسمية للدولة في خدمة الحزب حيث فرض أفكاره على أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تنظيم عسكري يعمل على ترسيخ أفكار الحزب، ومنع وجود أي حزب آخر في الدولة.²

ج- الحزب الواحد في دول العالم الثالث: وهو حزب نشأ تحت الاستعمار حيث وحد ووجه فصائل المقاومة وفق إيديولوجية معينة هدفها الاستقلال، ثم عاد بعد الاستقلال واحتكر السلطة السياسية في الدولة باسم الشرعية الثورية.

ثانيا: نظام الحزب الواحد المرن.

يمكن لنظام الحزب الواحد أن لا يتصف بالجمود، ويكون مرنا إذا ما سمح بمباشرة النشاط السياسي لأحزاب أو تجمعات سياسية أخرى، وكمثال على ذلك:

أ- حزب البعث الاشتراكي السوري: قد سمح منذ 1980 بإقامة جبهة وطنية تتمثل فيها كل التجمعات السياسية في سوريا باستثناء الإخوان المسلمين.³

1- الشرقاوي، مرجع سابق، ص.241.

2- صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي - دراسة تفصيلية ومقارنة (مصر: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط.بلا، 2007)، ص.165.

3- محمد انس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام (مصر: القاهرة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1995)، ص.220.

ب-الحزب الوطني الديمقراطي المصري: اعتمد الرئيس أنور السادات بديلاً عن الاتحاد الاشتراكي العربي سنة 1980، فسمح لبعض التكتلات السياسية على اختلافها بمباشرة العمل السياسي، وأنشأ المناظر التي تحولت بعد ذلك إلى أحزاب سياسية.

المطلب الثاني: نظام التعددية الحزبية.

تصنف الأحزاب السياسية بعدة تصنيفات وفق معايير واعتبارات مرتبطة بخصائص وعناصر التكوين الداخلي لكل حزب ومدى أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين حزب آخر من النواحي التنظيمية والأيدولوجية ومستوى علاقته بالجماهير .

مصطلح النظم الحزبية يشير إلى العلاقة بين الظاهرة الحزبية والنظام السياسي من حيث عدد الأحزاب المشاركة في العملية السياسية ومدى تأثير هذه الأحزاب في عملية صنع القرار في إطار هذا النظام، وهي تتناول دراسة الأحزاب من خلال علاقتها بالسلطة وعلاقتها فيما بينها وفق أطر وقواعد دستورية التي تنظم جانباً منها ، والتي تتجسد في إقرار النظام بالتعددية السياسية وحق تشكيل الأحزاب وتنظيمه بقواعد قانونية وتطبيقه باتخاذ إجراءات إدارية.

ومن هنا يعتمد الباحثون في دراسة الأنظمة السياسية على التركيبة الحزبية للسلطة وتصنيفها من زاوية عدد وتنافس الأحزاب السياسية الموجودة في إطارها، فنظام التعددية الحزبية هو أحد أنماط التنافس الحزبي في إطار نظام سياسي معين، وهو النظام الذي يؤمن بأنه ينبغي مساهمة وتوزيع السلطة بين المجموعات والقوى وأصحاب المصالح المختلفة في المجتمع، وأن القرارات السياسية يجب أن تكون نتاج المساومة الحرة والتوافقات السليمة بين هذه المجموعات.¹

ويشير الدكتور نعمان الخطيب إلى المعنى العام لتعددية الحزبية بالقول: المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطي أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.²

1- القاموس الحديث للتحليل السياسي، جيفري روبرت،الستر إدورد، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجبلي (لبنان:بيروت، دار العربية للموسوعات، 1999)، ص.315.

2- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر(العراق:جامعة مؤتة، ط.بلا، 1994)، ص.294.

أما نظام التعددية الحزبية في معناه الخاص يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر، كل منها قادر على المنافسة السياسية، والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرار.¹ وللتعددية الحزبية عدت نماذج تختلف باختلاف عدد الأحزاب المكونة لها، والتي تجعل من الصعوبة وضع جميع الأشكال المنبثقة من هذا التباين العددي ضمن صيغة واحدة من نظام تعدد الأحزاب، لذا إتجه الفقه إلى تسمية بعض التقسيمات الداخلية الفرعية داخل المنظومة (نظام تعدد الأحزاب) ذاتها ووفقاً لهذه التقسيمات تقسم أنظمة التعدد إلى ثلاث مجموعات:

أ- النظم ثلاثية الأحزاب.

ب- نظام تعدد الأحزاب مع وجود حزب أساسي يمثل العمود الفقري للنظام السياسي.

ج- نظام التعدد المطلق.²

ولكن الأهم من هذه الصور الشكلية المبنية على عدد الأحزاب في نطاق معين من نظام التعددية، والتي لا يمكن الركون إليها لأنها معرضة للتقلب الذي هو من طبيعة النظام نفسه، هو مدى التوازن في القوى بين الأحزاب المشاركة في التحالف الحزبي بعضها أقوى من البعض الآخر أو متقاربة، وكذلك الاختلاف في الفكر السياسي والمبادئ والآراء والمفاهيم السياسية التي تبنى عليها المواقف والقرارات والسياسات حول القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة.³

إن هذين الأمرين: الاختلاف في الحجم والقوة، وكذلك الاختلاف في المبادئ والأفكار يضعنا أمام نوع آخر من أنواع التعددية الحزبية وفق درجة التوافق والتضاد بين الأحزاب التي يمكن أن تشكل الائتلاف الحزبي البرلماني لتشكيل الحكومة في النظم النيابية التي تنعكس على درجة استقرار الحكومة.

وفق هذه الاختلافات قسم بعض من الباحثين نظام الأحزاب إلى ثلاثة نماذج، كما ذهب إليه الباحثان جابريل الموند وبنجهام باويل الابن في تعريف وتسمية هذه النماذج كالتالي :

1- محمد عبد العلي السناري، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري (مصر: مطبعة الإسراء)، ص.50.

2- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر (لبنان: بيروت، دار الفكر العربي، 1986)، ص.157.

3- نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة (الأردن: عمان، دار كرميل، ط1، 1984)، ص.23.

- **النظام المتوافق:** يقوم هذا النظام في حالة ما إذا كانت الأحزاب التي تسيطر على معظم مقاعد الهيئة التشريعية غير متباعدة كثيرا في سياساتها ولديها قدرة معقولة من الثقة في بعضها البعض وفي النظام السياسي مثل: لبنان.¹
- **نظام التنازع:** إذا كانت الهيئة التشريعية خاضعة لسيطرة أحزاب متباعدة جدا في موقفها من القضايا العامة أو كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بينها، تعد كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا نماذج لهذا النظام الذي فيه أحزاب يسارية واشتراكية قوية وأحزاب يمينية قوية.
- **النظام التوافقي:** إذا كان النظام الحزبي له مواصفات مختلفة، أي لديها خليط من صفات كلا النظامين، فإننا نصفه على أنه تآلفي أو توفيق.²

إن ما ذهب إليه أغلب الباحثين في تحليلهم السلي حول علاقة التعددية بالحكومات النيابية والتي تتسم بعدم الاستقرار الحكومي وقصر عمره وضعفه، وسيطرة الأحزاب المؤتلفة للحكومة على أغلب الوزارات واستغلالها إلى درجة غلقها أمام المواطنين الآخرين دون كوادرها وأعضائها، في تصورنا تتعلق هذه الظاهرة في جزء كبير منها بالتراث والثقافة وتراكم الخبرة السياسية ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ومدى درجة الشفافية الموجودة بين ما تتخذه السلطة الحاكمة من قرارات وسياسيات وما يطلع عليها المواطن من هذه القرارات والسياسات، مع هذه الملاحظات تبقى التعددية السياسية هي التي تشكل حلقة الوصل السياسية الناجحة والفعالة التي تربط بين المواطن والسلطة، حيث بمقدور المواطن استخدامها كمنفذ حيوي للخروج من أزمة الفساد والتخلص من غير المؤهلين لإدارة البلاد.

- أهم خصائص التعددية الحزبية :

إن للتعددية الحزبية عدت خصائص مختلفة نذكر منها :

- 1- إن نظام تعدد الأحزاب يساعد على إمكانية تحقيق مبدأ فصل السلطات بصورة عملية ومهما كانت درجة هذا الفصل في كل من النظامين الرئاسي والنيابي على حد سواء.³

1- "جايريال الموند بنجهام باويل الإبن"، السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله (الأردن: عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1988)، ص.143.

2- المرجع نفسه، ص.143.

3- شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية (العراق: بغداد، مطبعة إرشاد، ط.بلا، 1975)، ص.203.

2- التعددية هي المقوم الأساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالأخص في المجتمعات التي تتميز بوجود جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها البعض في إطار دولة واحدة.

3- عدم تركز السلطة في يد فئة واحدة، لأن التعددية هي نقيض الأحادية والتي تحقق المشاركة والعدالة السياسية (التعددية تحول دون تركز الحكم وتساعد على تحقيق المشاركة وتحقيق التوزيع).

4- تعتبر التعددية إحدى أهم مظاهر المجتمع المدني، وهي لصيقة بها بحيث تشكل المقوم الاجتماعي والسياسي لها.

5- لا يتمكن أي حزب في النظام التعددي المطلق الفوز بأغلبية الأصوات والحصول على الأغلبية البرلمانية داخل الهيئة التشريعية وإنما يحتاج إلى مساندة وتعاون الآخرين (إن أي حزب في الدول التي تتبع هذا النظام لا يمكنه الحصول على الأكثرية المطلقة)، وهي النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة من قبل الحزب الفائز لوحده وفق دستور معظم الدول.

6- يتأثر نظام التعدد الحزبي من جهة عدد الأحزاب المكونة له بأمرين هما: إجراء الانتخابات البرلمانية النسبية، وظاهرة الانشقاق الحزبي (إن الدول التي طبقت نظام التمثيل النسبي في الانتخابات قد زادت فيها الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ، سواء عن طريق إنشاء أحزاب جديدة أو عن طريق انقسام الأحزاب القائمة.¹

ومنه نرى من سمات التعددية الحزبية السياسية أنها وحدة المختلفين لأنه لا يوجد من وجهة نظر اجتماعية وعلى أرض الواقع الاجتماعي مجتمع وحيد بسيط موحد نقي ذات نزعة عرقية أو ثقافية أو دينية، والتي تشكل في النهاية هوية واحدة نابعة عن انتماء اجتماعي واحد، بل الحقيقة هي أن المجتمع يظم انتماءات ودوائر هوية مختلفة ومتعددة بحيث لا يمكن لأي هوية أن تكون بديلاً عن الأخرى، ولا يجوز نفي الانتماء لأجل مصلحة ما على الانتماء لآخر، لأن تطبيق هذا النظام يوفر للمجتمع التوصل إلى حالة التوافق والتعايش السلمي مع تحقيق قدر كبير من حقوق وخصائص التعدد الاجتماعي.

1- مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن (العراق: بغداد، دار السليمانية، ط1، 2007)، ص.127.

خلاصة: ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها، والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية أين توطد هيمنة النخبة السياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة ومهيكله للاختلافات، وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته، لكن هذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز أمام التنظيمات الأخرى لأنها تفترض أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة.

الفصل الثاني: مدخل إلى

التحول الديمقراطي

تمهيد

يعتبر سقوط جدار برلين لحظة فارقة في تاريخ المجتمعات الغربية والدول العالم الثالث على حد سواء، حيث انتهى عهد الديمقراطيات الشعبية، المدعومة من طرف الاتحاد السوفياتي، وأصبح من الضروري على جميع دول العالم تبني النموذج الغربي أو الأمريكي في فهم الديمقراطية والتداول على السلطة، كما أن سقوط جدار برلين أنهى عهد الشيوعية والاشتراكية، ورسخ قيم اقتصاد السوق والليبرالية، وبذلك أصبحت كل دول العالم الثالث مجبرة على الانتقال إلى نظم سياسية أكثر ديمقراطية، وتماشى مع مقتضيات العالم الجديد، كما أن المجتمعات الإفريقية والآسيوية وحتى دول أمريكا اللاتينية أصبحت أكثر تحرراً وأكثر قدرة على المطالبة بالديمقراطية، وفكرة التداول على السلطة، كما أن فكرة الحزب الواحد الطلائعي والقيادي، لم تعد تقنع المجتمعات العربية والإفريقية، الطامحة إلى حرية التعبير وحرية العمل السياسي، والتكتل النقابي، وضرورة بروز مجتمع مدني أكثر قوة وتنظيم وفعالية، قادر على مجابهة السلطة السياسة والحد من نفوذها، ولذلك تعتبر نهاية التسعينيات لحظة فارقة في مجال التحول الديمقراطي، حيث برزت العديد من النخب من خارج حزب السلطة، وأصبحت من تطلب بضرورة الفصل بين الدولة والحزب، وبضرورة القيام بعملية انتقال ديمقراطية حقيقية تكرس قيم الحداثة وحقوق الإنسان وحرية التعبير، ومن هنا يمكن طرح السؤال التالي: ماذا نعني بالتحول الديمقراطي وما هي أهم تجارب التحول الديمقراطي في كل من دول جنوب شرق آسيا وإفريقيا؟ كون هذه التجارب تعتبر الأقرب من النموذج الجزائري في التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله.

تعتبر ظاهرة التحول من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين الباحثين منذ القدم والديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمرا ومتراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، وأصبح الإنسان يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن علاقات ديمقراطية بين القوى وعن أسلوب ديمقراطي للحوار، والتحول الديمقراطي عملية تتحول إليها المجتمعات عن طريق إصلاح مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات عديدة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة السياسية وشرعيتها ونمط الثقافة السائدة فيها ومستقبل النظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا ويمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وضمن هذا السياق فإن بداية التحول تعني تحطيم النظام السلطوي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

بالحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي نرى من المفيد التطرق إلى معنى التحول الديمقراطي ومفهوم الديمقراطية وأخيرا علاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به على النحو التالي:

1- معنى التحول: يدل لفظ التحول على التغيير أو النقل، و تقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو Transition والإنجليزية كلمة مرحلة أو مكان آخر¹، وبالرغم من تقارب وتشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغيير والنمو إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خط إيجابي فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلمي، أما التغيير سواء إلى الأحسن أو إلى الأسوء يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، كما أن الواقع والتاريخ يشهدان أن المجتمعات لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا والثانية تعمل على تغييره و تبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء

1- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (مصر: مكتبة مدبولي، ط.بلا، 2004)، ص.72.

بالثورة¹، ويعتبر علم الاجتماع من أولى ميادين البحث العلمي التي أخضعت مفهوم التحول والتغير للدراسة بحيث يعرف مصطفى الخشاب التغير الاجتماعي بأنه: "كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة"²، كما أن عملية التحول والتغير تحدث في العلوم الأخرى ومنها علم السياسة إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة، سواء كان التغيير سلمياً في إطار النظام القائم أو تغييراً بالعنف والثورة مما يؤدي إلى قلب النظام وتغييره، وقد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي الذي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية،

خضع هذا المفهوم إلى مجموعة من الدراسات أفرزت مجموعة من النظريات في التغيير السياسي، إلا أنها تعرضت إلى انتقادات نظراً لمحدوديتها مما جعلها غير جديرة بأن تأخذ بالحساب على حد تعبير "جان ماري دانكان" وبالتالي ظلت قيمتها التنبؤية بنسبة محدودة.³

2- مفهوم الديمقراطية : يعتبر مصطلح الديمقراطية من المفاهيم التي دار ومازال يدور حوله جدال كبير، فهو مصطلح غامض ومركب لا يزال يستخدم بمعان شتى باختلاف الزمان والمكان، كما أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولا شكل تطبيقي واحد تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم، ولو كان للديمقراطية شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت لما أستطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات.⁴

رغم الاتفاق حول الأصل اليوناني لكلمة الديمقراطية والتي هي مركبة من شقين الأول Demos وتعني الشعب و Kratos وتعني السلطة والحكم وبذلك يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه وهو ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية وهو نفس التعريف الذي قاله الرئيس الأمريكي "ابراهيم لنكولن" إذ عرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب.⁵

1- محمد أحمد الزعبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي (لبنان: بيروت، دار الطليعة، ط2، 1982)، ص.34.

2- مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع (مصر: القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1987)، ص.188.

3- "جان ماري دانكان"، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا (لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995)، ص.166.

4- علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتغيير المساعي الديمقراطية (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص.17.

5- عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1981)، ص.163.

إذا كان المفهوم السابق للديمقراطية قد تناسب مع فترة معينة مع بيئة المجتمع اللاتيني الذي ولد فيها فإن التطورات التاريخية والتحويلات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم، ففي الغرب يشمل مفهوم الديمقراطية المحتوى الواسع الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر يتضمن حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه وبالتالي فإن إرادة الشعب تبقى حرة غير مقيدة بقيود خارجية مطلقة، وهي سيدة نفسها ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها.¹

يعرف "ألان تورين" في كتابه الديمقراطية بأنها: "اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة... ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومحددة عن طريق الاختيار الحر"، وفي نفس السياق يضيف "ألان تورين" أنه يجب أن تتكامل ثلاثة أبعاد لتحقيق الديمقراطية وهي:

- تفترض الديمقراطية بالدرجة الأولى أن يكون الحكام ذو صفة تمثيلية أي أن تكون هناك قوى مجتمعية فاعلة.
- أن يكون الناخبون مواطنين وأن يعتبروا أنفسهم كذلك أي شعورهم بالانتماء إلى مجتمع سياسي.
- ينبغي أن تكون سلطات الحاكمين محدودة بحكم وجود الانتخابات وبحكم احترام القوانين التي ترسم حدود ممارسة السلطة.²

3- التحول الديمقراطي ومراحله.

أ- مفهوم التحول الديمقراطي: يشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية³، وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تعويض دعائم نظام سياسي سابق، وتأسيس نظام سياسي لاحق وفي سياق هذه التحويلات تتم عملية تحليل النظام السلطوي أو ظهور بديل له، وقد تنتج هذه التحويلات نظاماً هجيناً أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى، ويقصد بالتحول الديمقراطي تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على

1- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة-دراسة في التطور السياسي والديمقراطي (مصر: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص.21.

2- منيسي، المرجع السابق، ص.40،41.

3- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن (مصر: القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004)، ص.28.

الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.¹

وتتضمن عملية التحول الديمقراطي انتقال النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية وهي وضعية النظام السلطوي القديم إلى وضعية أخرى جديدة تنطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية، ولعل تهيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التحول تساهم في عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.²

ويعرف " فليب شميتز " التحول الديمقراطي بأنه: " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".³

أما " صمويل هانتنتون " فيعرفه بأنه: " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتبائن من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح".⁴

وعليه فإن عملية التحول الديمقراطي لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فقد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، ومن جهة ثانية فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية والسياسية.⁵

وبالتالي فإن تلك العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الحياة السياسية ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، حيث تحل قيم التغيير والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم

1- سليم محمد السيد وآخرون، التحولات الديمقراطية في آسيا (مصر: القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 1999)، ص 02،01.

2- المرجع نفسه، ص.03.

3- منصور، المرجع السابق، ص.29.

4- Dominique Chagnollaud, science politique elements de sociologie politique (Paris :Daloz,2004), p.224.

5- مصطفى أمل السيد، "تحول ديمقراطي بطيء"، الديمقراطية، ع.02 (ربيع 2001)، ص ص.102-146.

السلطوية وتحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات والوصول إلى الحلول الوسط.

تعتبر دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في دولة ما دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي بها، ولذلك تتسم عملية التحول الديمقراطي بعدد من السمات أهمها¹:

- أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

- أنها عملية تتسم بعدم التأكد، وتتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

- يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية، إلا أن احتمال تعرض عملية التحول لانتكاسات تظل واردة.

ب- مراحل التحول الديمقراطي:

يرى البعض أن التحول الديمقراطي عملية مستمرة تمر بثلاث مراحل أساسية، بدايتها الاستمرار والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار وسيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مروراً بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان، وصولاً إلى تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة أما "فيليب شميتير" Philipe Schmaiter و"جليرمو أودونيل" Jelermo O'donnel " فقد ميزا بين مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية ثم مرحلة التحول الديمقراطية.

في حين قسم دانكورت رستو "Dankort Rostow" المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي إلى أربعة وهي:

- 1- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.
- 2- مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي إما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

1- منصور، المرجع السابق، ص. 28.

3- مرحلة القرار السياسي ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات وتتوصل إلى الحلول الوسطى وذلك بناء على حسابات عقلانية للربح والخسارة.

4- المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا.

في نفس السياق طور آخرون مثل "أودونيل" O'donnel " و"شين" schain " و"روستو" مقارنة وركزوا على المرحلة الانتقالية¹ ، و عليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل هي:

أ- **مرحلة القضاء على النظام السلطوي:** يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقود عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية، وقد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي، ويعود هذا الفشل إلى أسباب تتعلق بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات الملائمة.

ب- **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:** يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته، وقد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيها بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق.

ج - **مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:** يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته للسيطرة²، الرئاسة المدنية المنتخبة هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي.

1- علي خليفة الكواري ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (لبنان: بيروت، مرآة دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.56،57.

2- نجلاء الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية أوروبا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص.29.

د - مرحلة النضج الديمقراطي: تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها¹ وإجمالاً تحقق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية بحيث يتمتع المواطنون بحقوقهم وواجباتهم فحسب جون لوكا: "أن التحرك نحو الديمقراطية... عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة... وتوسيعها لكي تضم أشخاصاً لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقاً، أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقاً موضوعاً لمشاركة تمثيلها المواطنة"، ومن جهة ثانية لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد، تتطلب مراحل التحول الديمقراطي بدورها ثلاث آليات الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، والثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، والثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي.

ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين ثلاثة مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجاً من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري.

1- التحول من الأعلى:

حيث تأتي المبادرة بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية من القيادة السياسية للنظام وتشير بعض الدراسات إلى أن جوهر هذه الآلية هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة والإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي، وأن تتوافر لديها القدرة على التغلب على المعوقات التي تقف أمام أي تحرك باتجاه الديمقراطية.²

وفي ظل هذا المشهد يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول فهناك: مبادرة القيادة السياسية المدنية، يربط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية والإقليمية والدولية والمعنية باعتباره نقلة جذرية واختلاف تام مع الحقبة السابقة، خاصة على مستويات التنظيم

1- المرجع نفسه، ص.30.

2- بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة (الأردن: دار الرابطة للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص.95،96.

الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الأيديولوجي، وذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث هذا التغيير الجذري، وبالتالي يعتبر تحولا دعائيا من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول، وهناك مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة، حيث لا يعتبر أصحاب المبادرة الثانية "العسكريون" أنفسهم حكاما دائمين للبلاد، ويقدمون تصورا مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة، ومع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد مصالحهم، وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم الذين يؤدون دورا حاسما في إنهاء نظامهم وتحويله إلى نظام ديمقراطي.¹

2- التحول من أسفل:

أي يكون التحول من خلال الشعب الذي يفرض تحولا ديمقراطيا، بعد فترة من العنف وأحيانا الصراع ويحدث ذلك عند تصاعد قوى النفوذ المعارضة وأهتار النخبة الحاكمة، مما يؤدي إلى الإطاحة بها وبعدها أهتار النظام السلطوي، حيث يكون التحول مفروضا من طرف الشعب بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع بالانضمام لصفوف المعارضة، فترتفع الاحتجاجات والانتفاضات ويبدأ العنف بين الطرفين، ومن أمثلة هذا النوع من التحول هو إجبار الرئيس "جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة الضغوطات الشعبية في الفلبين.

إن التحول من خلال الشعب هو التعبير عن رفضهم للأوضاع القائمة، عن طريق الاحتجاجات والإضرابات غير المنظمة ويتم عن طريق شكلين مختلفين: الأول يتكون نتيجة تكثيف الضغوط على النظام الحاكم، من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات تفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي.²

الثانية عن طريق التحول الديمقراطي الذي تقوده قوى المعارضة على أثر أهتار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية في غالب الأحيان يكون لتأسيس نظام جديد³ وهنا يكون اختلال في القوى الحاكمة لصالح المعارضة.

1- محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي (مصر: القاهرة، دار الفكر الجامعي، ط2، 2010)، ص.143.
2- أبو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل التغيرات الحالية"، في: <http://www.ahewar.org/debat/showart.asp?deb=60215>، (22-03-2019).
3- حرملة جبران خليل صالح علي، "ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات"، في: <http://www.ahewar.org/debat/showart.asp?deb=35528>، (28-03-2019).

3- التحول من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة والمعارضة:

يكون ذلك من خلال اتفاق بينهما ومفاوضات ومساومات، تجتهد النخبة الحاكمة نفسها غير قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن جهة ثانية توجد القوى المعارضة نفسها غير قادرة على إبطاء النظام، لهذا يبقى الحل هو التفاوض.¹

يحدث هذا النوع من التحول من خلال حوار مثمر بين قادة النظام السلطوي والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين لإنهاء النظام السلطوي والإحلال محله بالنظام الديمقراطي.

أما عن العوامل التي تدفع بالسلطة الحاكمة إلى الدخول في حوار وتفاوض مع القوى المعارضة لها هو تخوفها من فقدانها لمنصبها أو تزايد الضغوط الخارجية عليها، في حين أن الطرف الثاني الذي يدفعها إلى هذا الإجراء فهو فقدانها للقوة الكافية للإطاحة بهذا النظام القائم قوة، بمعنى آخر إن التفاوض من خلال الشعب يكون على أرضية اتفاق بين الطرفين أي القوى المعارضة والقوى الحاكمة عبر المفاوضات والمساومات بينهما وذلك لوجود توازن نسبي بينهما في القوة، حيث أن القوة الحاكمة تقتنع أنها غير قادرة على الدخول في صراعات مع القوى المعارضة ما يفقدها هيمنتها وسلطتها وتزايد الضغوطات عليها داخليا وخارجيا مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار في سياساتها المغلقة، في حين أن القوى المعارضة بدورها غير قادرة على الإطاحة بالنظام السلطوي ولا تجد سوى التفاوض هو الحل الأنس، ويسمى "صامويل هنتغتون" هذا النوع من التحول "بالتحول الإحلالي" يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي والتأسيس للنظام الديمقراطي، إن التفاوض الذي يقدم عليه كلا الطرفين يكون نتاجه التوقيع على اتفاق أو ميثاق يحفظ حقوق الطرفين وعدم الإضرار ببعضهما البعض، أحيانا يكون الاتفاق غير مكتوب من خلال التفاهم بين الطرفين على الالتزام بما اتفقا عليه وقد يكون التفاوض بين القيادة العسكرية والمدنية كما قد يكون بين الأحزاب السياسية وأيضا بين أجهزة الدولة ورجال الأعمال والاتحادات العمالية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن أمثلة هذا التحول ما حدث في الجزائر سنة 1988 بالانتقال إلى التعددية الحزبية عقب الاحتجاجات

1- المكان نفسه.

العنيفة، أيضا حالة جنوب إفريقيا خلال عامي 1989-1990 حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية بين الرئيس "دوكليراك" والمؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة "نيسلون موندبلا".

4- التحول من خلال التدخل الأجنبي (العسكري الخارج):

يكون ذلك نتيجة صراعات حروب، بسبب رفض النظام الحاكم للتغيير وضعف القوى المعارضة على الإطاحة به، ولا يكون سوى التدخل الأجنبي العسكري الخارجي للإطاحة به، وهذا ما حدث في العراق بالتدخل الأمريكي سنة 2003 تحت ذريعة الإطاحة بالنظام الديكتاتوري أو التدخل لأسباب إنسانية. هذا النوع الرابع من مسارات التحول الديمقراطي تحدث عنه "صامويل" ويرى أن النظام الحاكم الراض للتغيير والمستمر في سياسته القمعية، عندما لا يجد من يرضخه ويقف ضده تتولى القوى الخارجية ذلك عن طريق التدخل وهذا ما قامت به الولايات المتحدة في كل من جرينادا وبنما في ثمانينات القرن الماضي، أو عن طريق تحالف مجموعة من الدول مثل ما حدث ضد العراق سنة 2003، يكون التدخل الخارجي الأجنبي لذرائع وأسباب مختلفة منها ما يدعونه بإنهاء النظام الديكتاتوري والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة الخ، غالبا ما يكون الهدف الأسمى بالنسبة لها هو التدخل للإطاحة بالنظام الديكتاتوري وقيام النظام الديمقراطي، غير أن أطماعها هي التي حركتها وإن كان التدخل الأجنبي نجح في حالات مثل اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه فشل في حالات أخرى مثل العراق.¹

وهكذا فإن التحول الديمقراطي مر بمسارات متعددة ومعقدة شهدت تداخلا بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة، وقد أثبتت التجارب أن التحول الذي يكون عن طريق السلم، من خلال مبادرة السلطة الحاكمة أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة أو بعيدا عن الإطاحة بالنظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، غالبا ما يكون اقرب بدرجة كبيرة من الديمقراطية وفرص أفضل للاستمرار وترسيخ النظام الديمقراطي الناشئ²، بينما التحول العنيف يقود إلى قلة نسبة الاستمرار وربما يكون مساره الترددي للأوضاع المختلفة ودخول البلاد في صراع أو حرب أهلية.

1- أبو الحسن، مرجع سابق،

2- "ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات"، في: <http://www.ahewar.org/debat/showartsp?=60215>، (2019-03-29)، WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID+355565، (15:36).

أما التدخل الأجنبي فلكل حالة من حالاته في النجاح أو الفشل أسبابه وخصائصه وليس التدخل العسكري الأجنبي وحده، بل هناك المؤسسات المالية التي تقدم الإعانات والمساعدات المالية، في حين أنها تشكل ورقة ضغط على هذه الدول من أجل تحريكها نحو الديمقراطية الليبرالية، والاقتصادية والسياسية.

المطلب الثالث: المقاربات والمدخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي.

أولاً: المقاربة السوسولوجية.

وتتضمن هذه المقاربة النظرية البنوية ونظرية النخبة، كذلك تقوم بدراسة البناء الطبقي الاجتماعي للمجتمعات.

أ- النظرية البنوية:

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيرات النخب ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

كما ترى هذه النظرية من أن التغيير السياسي والتحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة، ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع الاجتماعي والسياسي لتعوضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار، حيث يرى " فرانسيس فوكوياما " أن الأنظمة الدكتاتورية تحمل في طياتها بذور فنائها، فسياسة التنمية التي تنتهجها الدولة (تسريع التنمية) تخلق طبقة وسطى تستفيد من نتائجها ثقافيا واقتصاديا، لتضغط فيما بعد على التفاعل السياسي القديم فتغيره ليتوافق مع طموحها، مثل ما حدث في الجزائر، فالجهود التنموية للرئيس الراحل " هواري بومدين " خلقت طبقة وسطى مكونة من أولئك الذين استفادوا من التعليم العالي والتكوين في الخارج، وجدت هذه الطبقة الجديدة البناء الاشتراكي التقليدي حاجزا يمنع تحقيق أهدافها، يقول " السعيد بو شعير " أصبحت هذه الطبقة تطالب بفتح المجال أمامها لاستثمار أموالها، لأن الخيار الاشتراكي قيد نشاطها الاقتصادي.¹

إذا فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، وبما أن هذه البنى تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة فإن تفسيرات المدخل البنوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

1- بو شعير السعيد، النظام السياسي الجزائري (الجزائر، دار الهدى للنشر، ط. بلا، 1990)، ص.19.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة "بارنجتون مور" الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، واستندت مقارنة "مور" بناء على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

ب- نظرية النخبة:

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها وتوجيه الدولة نحو وجهتها هادمة بذلك البناء السياسي القديم.

ثانيا: المقاربة السيكلوجية.

تركز هذه المقاربة على الجانب النفسي في تفسير التغير السياسي و التحول الديمقراطي، حيث تضم تفسيرين هما:

أ- نظرية الإحباط:

تنطلق هذه النظرية من الافتراض التالي: يحدث التغير السياسي نتيجة للإحباط، أي عندما لا تتوافق تصورات الفرد والجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك. يرى "بركوريت" أن إدراك الفرد أو الجماعة للوضع يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية يستهدف الواقع القائم قصد تغييره، مثال في الجزائر عاش الشعب الجزائري هذه الحالة في ظل الأحادية، حيث عجز النظام على تحقيق حاجياته خاصة الاقتصادية والاجتماعية، مما شحن هذا الشعور في شكل سلوك عنيف انفجر عام 1988 في شكل مظاهرات، أعمال عنف استهدفت تغيير الوضع القائم¹.

ب- سيكلوجية الجماهير:

ينطلق هذا التفسير من افتراض أساسي هو أن لكل شعب سيكلوجيته الخاصة التي تتطور بنيويا متأثرة بالتحويلات البيئية التاريخية التي عاشها، لتخلق لديه نمط من السلوك الاجتماعي والسياسي يميزه عن باقي الشعوب الأخرى.

¹ - منصور بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (اليمن، مكتبة مديولي للنشر، ط2، 2004)، ص.36.

طبق المحلل النفساني "لايخ ويلهم" في كتابه "سيكولوجية الجماهير" هذا النموذج على صعود النازية في ألمانيا 1932، كما طبقه "مالك بن نبي" في تفسير ظاهرة الاستعمار عن طريق ما اصطلح عليه "قابلية الاستعمار" فالخوف وعدم الثقة في جهاز الدولة هي التي أرست دعائم الديمقراطية.¹

ثالثا: المقاربة الإيكولوجية / الجغرافية.

يرى أنصار هذا التفسير أن المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي، حيث يضم اتجاهين:

أ- الاتجاه الجيوبوليتيكي:

وينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للاستقرار السياسي الداخلي، حيث يلهي العامل الخارجي الاهتمام بالمشاكل الداخلية، وهذا ما يفسر سعي الأنظمة الدكتاتورية لخلق توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية، مثل النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، عكس الدول التي تقع في مناطق آمنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالمشاكل الداخلية، مما يشجع على التغيير السياسي والتحول الديمقراطي.

ب- الاتجاه الإيكولوجي :

يرى أنصار هذا الاتجاه التفسيري أن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف في تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأفراد، الأمر الذي لا يخلق فيها ثقافة الخضوع الأبوي كأبرز عائق ديمقراطي، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار الأمر الذي استلزم تدخل السلطة في بناء السدود وتوزيع المياه، مما جعل لها مكان قوي في حياة الأفراد، تتطور هذه الثقافة لتصبح نمط يميز تلك المجتمعات عكس المجتمعات المطرية التي تعتمد على الأمطار في حياتها، أين عرفت السلطة تدخلا بسيط في حياة الأفراد لتبلور ثقافة ثانية في سلوكها، لذلك فالدول النهرية هي دول تملك قابلية للاستبداد مثل مصر، سوريا، العراق... عكس الدول المطرية كالجزائر غير أن هذا الاتجاه عجز عن تفسير الشمولية في المغرب وتونس رغم تقاسمهما مع الجزائر لنفس المناخ

رابعا: المقاربة الاقتصادية.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في من أن طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على الربيع النفطي هو السبب الأساسي في دفع التحول السياسي، حيث تخضع كل الدول التي تعتمد على هذا البناء الاقتصادي للمعادلة

1- منصور ، المرجع السابق ، ص.37.

التالية: كلما زاد سعر النفط كلما ساد الاستقرار السياسي، وكلما انخفض سعر النفط كلما ظهرت اضطرابات تؤدي للتغيير¹، فقد عرفت الجزائر في مرحلة حكم " الشاذلي بن جديد" في منتصف الثمانينيات 1986 انخفاض ملموس في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 30 إلى 10 دولار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف إمكانيات النظام السياسي لأنه يعتمد أساسا على عائدات النفط، كما أضعف البناء الاجتماعي لاعتماده على مساعدات الدولة، كل هذا أدى إلى أزمة اقتصادية.

خامسا: المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي.

حيث أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو" في مقالته "Democracy Transitionto"

في 1970 إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة، بحسبان أن ذلك يوفر مجالاً للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

واستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** وتشكل الشرط الأول، ففي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

- **مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:** حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجها الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.²

- **مرحلة القرار:** وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

- **مرحلة التعود:** وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتكيف معها.

1- بوجليطة جلولي، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، رسالة ماستر منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع دراسات إقليمية، 2009/2010)، ص.60.

2- المكان نفسه.

سادسا: نظرية السلام الديمقراطي.

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصدقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل "بروس راستو" و"مايكل دويل" الذين أقرّوا بوجود أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة، ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الديالكتيكي على أنه: "قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف"¹. وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات "مايكل دويل" و"بروس راست" الذين تأثرا بـ"كانط"، ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التي تستند إلى منطق "كانط" الذي يؤكد العناصر

التالية:

1- التمثيل الديمقراطي الجهوي.

2- الالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- الترابط العابر للحدود الوطنية.

تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تساوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول الغير الديمقراطية.²

1- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (عمان، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط.بلا، 2005)، ص.62.

2- "جون بيليس، ستيف سميث"، عولمة السياسة العلمية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.بلا، 2004)، ص.229.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة.

لم يكن انخيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من هذا القرن تفكك دولة بقدر ما كان سقوط مبدأ ونهايته دولياً وعالمياً، وذلك أن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي بزعامة أمريكا، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وهو الصراع الذي أطلق عليه (الحرب الباردة) لم يكن صراعاً دولياً بين معسكرين وحسب وإنما كان الصراع بين مبدئين الرأسمالية والاشتراكية، ولم تقتصر ساحة هذا الصراع على أوروبا وحدها وإنما تجاوزتها إلى العالم بأسره وقد انتهى هذا الصراع بانخيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى دول، وبسقوط المبدأ الاشتراكي الماركسي كنظام وكطريقة للعيش بالنسبة لهذه الدول وشعوبها وانتهاء الاشتراكية الماركسية من الناحيتين الدولية والعالمية، كان طبيعياً أن تعتبر أمريكا والمعسكر الغربي بوجه عام هذا الانخيار انتصاراً للمبدأ الرأسمالي كنظام وكطريقة للعيش وأن يببالغ معتنقو الرأسمالية في وصف هذا الانتصار، لدرجة أن الفيلسوف الياباني فوكوياما اعتبره نهاية التاريخ وكل الدول التي كان يربطها علاقات مع المعسكر الشرقي سوف تدفع الثمن، ولقد كان لهذا الانخيار عدت عوامل ساعدت عدة دول في إعادة رسم سياستها الداخلية والتحول من الاشتراكية التي كانت تقوم على مبدأ الحزب الواحد والانتقال إلى الرأسمالية التي كانت تقوم على مبدأ التعددية الحزبية.

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في آسيا وأوروبا الشرقية.

أ- التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية:¹

لم يكن تحول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية سهلاً بالطبع ولكن توافرت له ظروف خاصة، فلاشك في أن تجاوز أوروبا الشرقية مع مثيلاتها الغربية قد سهل انتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دوراً أساسياً في تقوية دعائم الأيديولوجية الشمولية، فضلاً عن تقديم الاتحاد الأوروبي النموذج والدعم في آن واحد لمثل هذا التحول، ولذلك كان التغيير في أوروبا الشرقية متدرجاً بل ربما بدأ حجولاً منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ولم يكن ثورياً أو عنيفاً إذ إن التحول الديمقراطي هناك اعتمد على مجتمع مدني قوي تحرر بعد قمع أمني طويل، وإصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة ووجود قضاء مستقل وإعلام حر، ومعارضة تقريباً موحدة متزامنة مع بروز جيل جديد من الناخبين مثلما تم من خلال الانتخابات كأداة للتغيير كما حدث في سلوفاكيا 1998، وأوكرانيا 2000، وفي صربيا 2000 وجورجيا 2003 وأوكرانيا مرة أخرى في 2004، حتى أطلق عليها "ثورات انتخابية" لأن فوز المعارضة في الانتخابات شكل

¹ - مصطفى هالة، "التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي"، الأهرام، ع 45086 (جانفي 2010)، ص. 15.

البداية لعملية تغيير كبرى أفضت إلى الانتقال إلى الديمقراطية، ولا يعني ذلك تطابق جميع تلك الحالات فقد مرت بمراحل انتقالية كانت مترددة وبطيئة، خاصة في مراحل التحول إلى اقتصاد السوق مثلما كان الحال في بولندا والمجر وبلغاريا ولكن العنصر اللافت هنا كان في الامتداد الإقليمي، أي لم تكن هناك حالات وحيدة أو معزولة عن بقية ما يجري على مستوى أوروبا الشرقية كلها تقريبا، إذ كان هناك تأثير وتأثر متبادل فضلا عن وجود عوامل دولية خارجية شديدة التأثير أيضا ولا يمكن تجاهلها، تمثلت في مساندة الدول الغربية والولايات المتحدة بقوة لمثل هذا التحول¹، وأحيانا بشكل عسكري من خلال الحلف الأطلسي (مثل الحملة العسكرية التي قادها الحلف ضد نظام سلوبودان ميلوزوفيتش في صربيا) ومثل دعم ما سمي بالثورة البرتقالية في أوكرانيا. وسوف نتطرق إلى مسار التحول الديمقراطي في يوغوسلافيا والذي يمكن القول أن محطات التحول الديمقراطي في يوغوسلافيا تجلت من خلال معالجة العوامل التالية:

1- **تنامي الشعور القومي في يوغوسلافيا:** من خلال نشر مذكرة أكاديمية العلوم الصربية (مشروع صربيا الكبرى)²، ووصول سلوبودان ميلوزيفيتش إلى السلطة عام 1987 الذي استغل هذا الوضع وقام بتبني سياسة قومية لتحقيق مشروع صربيا الكبرى.

2- **التوجهات القومية الصربية وإشكالية إقليم كوسوفو:** حيث شددت جمهورية صربيا على رفض قيود تنامي الاتجاهات السياسية الليبرالية وإعادة الاعتبار لصربيا كإقليم رئيسي للإتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي وفرض هيمنتها ووضع يوغوسلافيا كلها تحت سيطرتها المركزية، وفي إطار مطالبة صربيا بإلحاق إقليم كوسوفو وفونفودينا قامت بقمع إضرابات شهدها إقليم كوسوفو وتصاعد الأمر عندما أعلن برلمان الإقليم من خلال استفتاء في جوان 1990 استقلاله عن صربيا، لتكون جمهورية مستقلة ومتساوية في وضعها مع باقي الجمهوريات وإلغاء صفة الأقلية عن القومية الألبانية، فسارعت صربية إلى حل البرلمان وحكومته المحلية وعطلت الحياة السياسية، ومارست انتهاك صارخا لحقوق الإنسان وتصاعد الأمر في ما بعد بإقرار صربيا دستور جديد قلص أكثر من ذي قبل صلاحيات الحكم الذاتي ودور البرلمان والحكومة المحلية في كوسوفو.

3- **الاتجاهات الانفصالية في سلوفينيا وكرواتيا:** أثار التوجهات القومية قلقا وتزايدا في جمهورية سلوفينيا وكرواتيا، وعملت على تسريع وتيرة نزعتهم نحو الاستقلالية، حيث صادق البرلمان السلوفيني بأغلبية ساحقة على الانفصال على الإتحاد الفيدرالي، وهو ما رفضته صربيا، وأوضحت سلوفينيا أن القطيعة الكاملة ستكون

1- مصطفى، المرجع السابق، ص ص. 25-09.

2 - Grmek mirko, asymetriesserbo-croates, politique internationale(Paris, Printemps 1992), p. 75.

في حالة فشل في الجمهوريات اليوغوسلافية في صياغة إطار سياسي جديد، كفدرالية دول ذات سيادة في غضون منتصف عام 1991، وقد أيدت كرواتيا هذا المسعى كما تزايدت حدة هذه النزاعات الاستقلالية من خلال بعض المؤشرات كاتخاذ برلمان سلوفينيا أول خطوتين للانفصال عن يوغوسلافيا وهي :

- إبطال مفعول سريان القوانين الفيدرالية في الجمهورية بتعديل للدستور السلوفيني يؤكد فيه أولوية قوانين الجمهورية على القوانين الفيدرالية بهدف توفير أساس قانوني لإقامة مؤسسات خاصة بسلوفينيا.
- إتباع سياسة دفاع وسياسة خارجية مستقلة.

4- بروز مسألة التعددية الحزبية: فإن تعدد الأحزاب موجود بالفعل في سلوفينيا، وثمة أحزاب سياسية عديدة تعبر عن رأيها بحرية، لاسيما الإتحاد الاشتراكي الديمقراطي وتحالف الفلاحين والإتحاد الديمقراطي، فيما التف الشعب الصربي حول موقف المؤسسة العسكرية الراضية لتعدد الأحزاب، وتأييدها للحزب الواحد وكانت مسألة تعدد الأحزاب وراء إيقاف الاجتماع غير عادي لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافي في جانفي 1990.

5- تجريد صربيا لإقليمي كوسوفو وفويفودينا من حكمهما الذاتي: من المعروف أن قضية قمع الألبان في كوسوفو أثرت تأثيرا سيئا على السياسة الداخلية ليوغوسلافيا سابقا، لاسيما بعد إجراء تعديل دستوري في فبراير 1989 يبيح لصربيا مرة أخرى أن تسيطر على إقليم كوسوفو المستقل ذاتيا منذ عام 1974 وأكثر من ذلك بدت قضية محاكمة الزعيم السابق للشيوعيين الألبان في كوسوفو "ازيم فلاسي" في نظر العديد من اليوغوسلاف أشبه بالمحاكمات الستالينية¹، إذ لم يأخذوا مآخذ الجدل للاتهامات التي كانت موجهة إليه بالثورة المضادة فلقد أكدت سلوفانيا بوجه خاص إدانتها القوية التي تنتهجها صربيا حيال كوسوفو.

تداعيات التحول الديمقراطي ومستقبل الديمقراطية في الفضاء اليوغوسلافي:

لقد أدى إعلان الاستقلال السلوفيني والكرواتي في 1991/06/25 إلى الاندلاع الفوري للاشتباكات والعنف الذي استمر إلى غاية سبتمبر 1995 تاريخ اتفاق دايتون للسلام بعد مسار من الحرب والصراع والعديد من مساعي وقف إطلاق النار والمخططات الرامية لتحقيق السلام في الفضاء اليوغوسلافي من خلال:

- الحرب في سلوفينيا أو ما تسمى حرب الأسابيع الثلاث.

1 -Kadare ismail, LE SUD DES BALKANS(France: Cahier de Chaillot , Institut D'études de Sécurité de l'UEO, imprimé à Alençon, 2001)., p.56.

- الحرب في كرواتيا 1991.

- حرب التطهير العرقي في البوسنة والهرسك.

ومنه يمكن القول أن التحول الديمقراطي في يوغسلافيا كان تحولاً عنيفاً أدى إلى نشوب صراع في الفضاء اليوغسلافي.

ب- التحول الديمقراطي في آسيا (جنوب شرق آسيا):

إن الاتجاه نحو التحول الديمقراطي في جنوب شرق آسيا مع نهاية الثمانينات ومطلع تسعينيات القرن الماضي كان مبعثه عوامل ومتغيرات عدة ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية سنركز على الأبرز منها:
أولاً: العوامل الداخلية.

1- الضغوط والمطالبات الشعبية بالديمقراطية:

شكل انفراج الوضع الدولي عموماً في نهايات ثمانينيات القرن الماضي عاملاً مساعداً ومهماً للكثير من القوى السياسية والنخب والجماهير الشعبية للتعبير عن مطالبها الملحة للتحول من نظام الحكم السلطوي إلى نظيره الديمقراطي، وقد نجح هذا التيار السياسي الذي أخذ ينمو في صفوف هذه القوى أحياناً وأخفق أحياناً أخرى في تحقيق ما يصبو إليه، فبعد المظاهرات الشعبية الصاخبة التي جرت في ميانمار للمطالبة بالديمقراطية، قررت الحكومة السماح بأجراء أول انتخابات حرة في عام 1990 اسفرت عن فوز المعارضة، غير أن الحكومة لم تسلم بنتائج هذه الانتخابات مما عني رفضها المطلق للتخلي عن السلطة وتسليم مقاليدها للمعارضة وهذا ما حدث فعلاً¹، إذ اعتقلت زعيمة المعارضة (سان سوكي) وغيرها من أعضاء حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية قبل وبعد الانتخابات، وقيدت الحكومة حرية التجمع والتعبير بفرض قانون الطوارئ، فضلاً عن اتخاذ إجراءات أخرى استهدفت تفتيت المعارضة وسحقها.²

2- التطورات والأحداث السياسية الداخلية:

منحت التطورات السياسية الداخلية السريعة والمفاجئة الفرصة المناسبة لإطلاق آليات الديمقراطية وتطبيقها من قبل الفئة الحاكمة الجديدة التي قامت على أنقاض الأنظمة الدكتاتورية السابقة، ومن أجل سمعتها

1- رياض عزيز هاد، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية (العراق: بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط11، 1993)، ص.87.

2- نيفين الحسني محمد السيد سليم والسيد صدقي، التحول الديمقراطي في ماينمار (مصر: القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص.03.

ومصلحتها في ترسيخ وجودها، وهذا ما حصل في الفلبين فبعد انتصار زعيمة المعارضة "كورازون اكينو" في الانتخابات التي جرت في البلاد عام 1980 وانتهى نظام حكم الرئيس السابق ماركوس¹، أعلنت اكينو عن إجراء عدد من التغييرات شملت إصدار دستور جديد للبلاد ينص على احترام حقوق الإنسان بالدرجة الأولى، وإجراء حوار بناء مع المعارضة والتخفيف من القيود المفروضة على حرية الصحافة والإعلام، والسماح بإجراء انتخابات دورية، ودعوة الأحزاب والقوى السياسية المشروعة وغير المشروعة للعمل بحرية في إطار النظام السياسي الجديد إلى غير ذلك من الإجراءات.

3- تدهور الأوضاع الاقتصادية:

دفع سوء الأوضاع الاقتصادية في دول مثل ميانمار وإندونيسيا بعد رفض العديد من الحكومات التعامل معها أو فرض عقوبات اقتصادية عليها بسبب إلغائها لنتائج انتخابات عام 1990² بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية الآسيوية عليها عام 1997 إلى ضغوط داخلية وخارجية تسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تعد من العوامل الدافعة نحو التحول الديمقراطي.

4- ضغط القوى والحركات المناهضة بالديمقراطية:

وهي التي تشعر بالاستياء وعدم الرضا عن النظام السياسي القائم بسبب تناقص شرعيته وذلك لعدم قدرته على الاستجابة للمطالب الديمقراطية التي يعدها تنازلاً عن الاستقرار السياسي وهي حجة لطلما تمسك بها دعاة الحكم السلطوي لعرقلة وتأخير الديمقراطية في بلادهم مثل ما حدث في مظاهرات الحركات الطلابية المناصرة للديمقراطية في تيلندا عام 1992³، وفي ميانمار بعد عام 1977 والتي يرى أنصار الديمقراطية فيها أن طريقهم للنضال من أجل الديمقراطية لن يكون مفروشا بالورود بل سيكون صعباً وطويلاً غير أنه لا توجد حواجز تمنعهم من مواصلة هذا النضال الذي سيشكل دافعاً نحو التغيير يستحيل معارضته والذي بدوره يدخل في إطار محاولة تغيير القيم السياسية الاستبدادية، واحترام الحكومة للحقوق والحريات السياسية لا مجرد تغيير الحكام.

1- هادي، المرجع السابق، ص.69.

2- الحسيني، المرجع السابق، ص.156.

3- هادي، المرجع السابق، ص.73-78.

5- زيادة الوعي السياسي والاجتماعي:

لذلك فإن الشعب يرفض الخضوع لنظام غير ديمقراطي أو نظام تحكمه أقلية متميزة واحتلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على السياسية وتدعيم الاستقرار السياسي، ولقد كان لعدم العدالة في توزيع مداخيل التنمية الاقتصادية تأثير مباشر على عملية التطور السياسي والتي بدورها أفضت إلى قيام المعارضة السياسية بتنظيم مظاهرات عنيفة أدت إلى انهيار النظام التسلسلي مثلما حدث في الفلبين عام 1985.¹

ثانيا: العوامل الخارجية.

1- تغيير المناخ الدولي:

دفعت نهاية الحرب الباردة وانهيار أنظمة الحكم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى توليد اعتقاد مفاده أن هناك نموذج واحد للديمقراطية هو النموذج الديمقراطي الغربي الذي أخذ يحظى بقبول واسع في العالم الثالث عامة وجنوب شرق آسيا خاصة سواء بوعي أو بغير وعي.²

2- الدور الجديد للأمم المتحدة:

ساعد انتهاء الحرب الباردة على إعطاء الأمم المتحدة دور الراعي لحل المشاكل والصراعات السياسية الإقليمية والدولية وإقامة أنظمة حكم ديمقراطية تعددية، فقد أشرفت الأمم المتحدة على إجراء انتخابات في كمبوديا عام 1993 بعد توقيع اتفاقية سلام بين الأطراف الكمبودية شارك فيها 15 حزبا سياسيا، من بين 20 حزبا هي عدد الأحزاب في كمبوديا³، كما أشرفت أيضا على إجراء استفتاء حول تقرير المصير في تيمور الشرقية عام 1999.

مميزات التحول الديمقراطي ومعوقاته الرئيسية:

تقدم لنا تجربة بناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا دروس وعبر استطاعت أن تفند المزاعم الغربية القائلة بأن هذه التجربة مرتبطة بقيم وثقافات الغرب وهي بدورها غير قابلة للتكرار في مناطق لم تعرف تاريخ وخبرة الغرب أو حتى ثقافته، ويمكن إجمال أهم ما تميزت به هذه الديمقراطية من دروس بما يأتي:

1- إكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا (مصر: القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص. 03.

2- هادي، المرجع السابق، ص ص. 73-78.

3- مختار الشعب، "الصراع على السلطة في كمبوديا"، مجلة السياسة الدولية، ع. 130 (أكتوبر 1997)، ص. 160.

- عدم صحة تصنيف الثقافة إلى ثقافة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، فالوصول إلى الديمقراطية الحقيقية في جنوب شرق آسيا يستلزم جهداً ووقتاً ونضالاً كالذي مر به الغرب في نضالهم من أجل إرساء الديمقراطية .

- إن خبرة منطقة شرق آسيا ومن ضمنها جنوب شرق آسيا قد بينت ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في الفكر الغربي التقليدي المتعلق بالديمقراطية نظراً لأن التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول هذه المنطقة قد جرت من خلال نظام حزبي عرف فكرة الحزب المسيطر لا فكرة نظام الحزبين المتنافسين أو التعددية الحزبية، وهو ما يقلل بدوره من الصراعات والمنافسات داخل النظام السياسي وذلك لغلبة سمة المحافظة على هذا النظام، وبعد نجاح اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في إرساء وتعميق الديمقراطية من خلال سيطرة الحزب المحافظ على الحكم أصبحت نموذجاً احتذت به معظم دول شرق آسيا لاسيما جنوب شرقها وهو ما عد في الوقت ذاته تحدياً للفكر الغربي فيما يخص موضوع الديمقراطية، وهذا ما سيدفع نحو إعادة النظر في المسائل الأساسية التي يركز عليها هذا الفكر، مما سيؤدي إلى تطوير المناهج المستخدمة في دراسة الديمقراطية من خلال الإضافات الجديدة للديمقراطية الآسيوية وهذا ما يشير إلى عالمية الديمقراطية الأمر الذي سيؤكد حقيقة انتفاء ارتباطها بسياق تاريخي معين أو ثقافة معينة، ومن هنا فإنه سيتم التركيز على الأفعال السياسية والقيادة والتحالفات وما يماثلها أكثر من التركيز على الشروط والمتطلبات التاريخية للديمقراطية¹.

- إن الجهود والمحاولات المفضنية من أجل بناء الديمقراطية في هذه المنطقة قد أسهمت في التقليل من حدة الانفجار الذي يهدد الاستقرار السياسي أو شرعية النظام السياسي والعكس صحيح، فمظاهرات الطلبة التي جرت في تايلند عام 1992 كان مبعثها عدم رضا هؤلاء الطلبة واستياءهم من ممارسات النظام السياسي يساندتهم في ذلك قطاع كبير من الشعب، وعجز بعض النظم السياسية عن الاستجابة لمطالب الشعب السياسية نتيجة لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في ذلك وهذا ما يفسر لنا تناقض شرعية هذه النظم أو تزايد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي فيها، وإذا كانت هذه النظم تعد الاستجابة لمطالب شعوبها بمثابة تنازل عن هذا الاستقرار فإن الحقيقة تؤكد أن ما هذا إلا مسوغ زائف يتمسك به قادة هذه النظم لتثبيت حكمهم ووجودهم.²

أما فيما يتعلق بالعقبات التي تعيق التحول الديمقراطي في جنوب شرق آسيا فيمكن إجمال أهمها في ما يلي:

1- بدر الدين، مرجع سابق، ص ص.10، 09.

2- بدر الدين، مرجع سابق، ص ص.11، 12.

- الفساد السياسي .
- العنف .
- المشكلات الاقتصادية .

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي في إفريقيا(جنوب إفريقيا نموذجا).

شهدت قارة إفريقيا منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي العديد من التحولات والأحداث السياسية، حيث اتجهت دول القارة في معظمها (وبخاصة طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين) إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون الليبرالي الغربي، المتمثل في عدة أسس أولها التعددية السياسية معبراً عنها بتعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة فيما بينها سلمياً، وثانيها أن القرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع موضع النقاش، ويقوم على المساومة بين هذه القوى للوصول إلى حل وسط، وثالثها احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة، ورابعها المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن، وخامس عناصر الديمقراطية الليبرالية هو تحقيق مفهوم الدولة القانونية وأهم سبل تحقيق ذلك وجود دستور وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حكامها، وتدرج القواعد القانونية وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتجاه العديد من الدول الأفريقية إلى الأخذ بالديمقراطية الليبرالية، والتخلي عن النظم القائمة على الأحادية الحزبية التي سادت خلال الحقبة الممتدة من الستينيات حتى انتهاء الحرب الباردة في الثمانينيات من القرن الماضي، فإن دوافع ذلك التحول الذي اصطلح علي تسمية التحول الديمقراطي، وأساليبه ونتائجه وآثاره قد تباينت من مجتمع إلى آخر، الأمر الذي أثار جدلاً فكرياً كبيراً حول قضية التحول الديمقراطي في القارة وما تثيره من إشكالات حيث يمكن رصد عدة محاور أساسية لذلك النقاش الفكري بشأن التحول الديمقراطي في القارة وذلك على النحو التالي:¹

أ- أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا:

في تناولها لأسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا، تميز الدراسات بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية، والأسباب الخارجية، وجريا على تلك العادة فإنه سوف يتم التمييز بين المجموعتين مع

¹ - Adam Habib, "The Transition To Democracy In South Africa :Developing A dynamic Model"
Transformation (Vol.27 ,1995),P.51 .

بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد، على أنه قبل الخوض في تفاصيل تلك الأسباب يجدر بيان طبيعة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا لما اتسم به ذلك التحول من ملامح تميزه عن جميع المحاولات الأخرى التي شهدتها قارة أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن الماضي، وتقترب به من ملامح مرحلة الاستقلال الأول الذي عرفته بعض دول القارة.¹

أولاً: طبيعة التحول في جنوب إفريقيا.

سلف الحديث عن أن التحول السياسي في العديد من الحالات الإفريقية اتخذ صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خبرة كل من السودان ونيجيريا وغيرها²، وهي الصورة السائدة للتحول الديمقراطي في الكتابات، سعياً للتمييز بينها وبين غيرها من صور التحول السياسي غير الديمقراطي سواء تمثل في انتقال السلطة من حكومات مدنية غير منتخبة إلى حكومات مدنية غير منتخبة وفق المعايير الليبرالية سالفه البيان، أو انتقال السلطة من حكومات عسكرية إلى أخرى عسكرية، أو حالة التحول المنضبط من أعلى والذي يتم من خلال قيام النظام السلطوي بإجراء تعديلات شكلية وعملية تغيير حكومة تضمن استمراره في السلطة على نحو ما تشير خبرة كل من كينيا في عهد موي وغانا تحت حكم رولينجز والكاميرون برئاسة بيا.

وبالنظر إلى تلك النماذج المختلفة للتحول السياسي بصفة عامة والديمقراطي منها بصفة خاصة يمكن القول أن طبيعة التحول في جنوب أفريقيا تفرقت بلمح خاص يميزها عن تلك النماذج، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب إفريقيا على النمط الليبرالي الغربي، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى دستور 1983، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب إفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى (السود أساساً) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جوانبها ملامح نموذج تصفية الاستعمار، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلاً من ديمقراطية القلة.

1 - Adam Habib, "The Transition To Democracy In South Africa :Developing A dynamic Model"

Transformation (Vol.27 ,1995),P.51 .

2- ايينو، "الائتية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا"، ترجمة: هالة ثابت، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (مصر: القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة)، ع 1-2، (2002)، ص.293.

ثانياً: الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب إفريقيا.

يمكن إجمال أهم الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب إفريقيا في فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية، وتصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود، وقوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب إفريقيا وتعدد روافده، علاوة على التقارب المصلحي والواقعي بين القوي الرئيسية الفاعلة في جنوب إفريقيا، وفيما يلي بيان بأبعاد تلك الأسباب:

- فشل الصيغ البديلة لحكم الأغلبية في تحقيق الاستقرار.

- تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود.

- قوة المجتمع المدني وتعدد روافده.

- التقارب المصلحي بين القوي الفاعلة على الساحة الداخلية.

ب- مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا:

مرت عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا بعدة مراحل يمكن إيجازها في أربع مراحل أساسية

نتعرض لها تباعاً فيما يلي:

1- مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات:

تؤرخ الدراسات لهذه المرحلة بمنتصف الثمانينيات من القرن العشرين باعتبارها الإرهاصات الأولى للتحول الديمقراطي حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط الأسباب الداخلية سألقة البيان إقدام النظام العنصري على طرح عدة مبادرات جوهرها قبول الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم على أساس "أمه واحدة" داخل جنوب إفريقيا غير المجزأة، الأمر الذي يعني في جانب منه تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمحدد دستوري للبلاد، وإن ظل متمسكاً بضرورة مراعاة "حقوق الجماعات" و"الأقليات" في إطار دولة جنوب إفريقيا الموحدة.¹

2- مرحلة المباحثات الشائبة وبناء الثقة:

1- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا (مصر: القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية، 1990)، ص.69.

تمثل هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة وتتقاطع معها زمنياً، حيث عقدت لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب إفريقيا والمؤتمر الوطني الإفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين، وتمثلت أهم تلك القضايا في الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلى البلاد، الأمر الذي كان مثيراً للخلاف بين الحكومة والمؤتمر الوطني سواء فيما يتعلق بإعادة المعتقلين واللاجئين أو في مستقبلهم كمواطنين في البلاد وتكاليف عودتهم من الخارج.¹

3- مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات "كوديسا" الأولى في ديسمبر 1991م، وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها 19 حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية والأصول الاجتماعية في جنوب أفريقيا خلافات حادة بشأن الآليات الواجب إتباعها خلال المرحلة الانتقالية، بل وحول سبل الوصول إلى تلك المرحلة الانتقالية أي حول الإجراءات اللازمة لضمان بلوغ هذه المرحلة الانتقالية.²

4- مرحلة وضع الدستور المؤقت والملاح العامة له:

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الإفريقي في فبراير 1993م، بشأن الملاح الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة الأحزاب لم تخرج في جوهرها عن البنود الرئيسية لاتفاق الفاعلين الرئيسيين وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً وفي مقدمتها حزب الحرية "انكاثا"، وجبهة اليمين الأبيض، وقد تمثلت أهم الملاح دستور 1993م فيما يلي:

- فيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي.
- المشاركة السياسية وتقاسم السلطة.
- الهوية الثقافية والدينية.
- الحقوق الأساسية وحق تقرير المصير.

1- نصر الدين وآخرون، مرجع نفسه، ص.71.

2- إبراهيم نصر الدين، حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا (مصر: القاهرة، دار المستقبل العربي، 1989)، ص ص.84-90.

خلاصة

- يمكن القول إن هذه الدراسة توصلت إلى جملة من الاستنتاجات، حول مسألة التحول الديمقراطي، خاصة إذا ما تم تناولها من خلال تجارب دولية، كون التحول الديمقراطي كمدخل نظري شيء، والتحول الديمقراطي كواقع يعبر عن شيء آخر، كونه يتأثر بخصوصيات المجتمعات، ومدى استعدادها لتبني الديمقراطية، وفكرة الحداثة، ومدى جاهزية شروعاتها الخاصة لتطبيق عملية التحول، حيث يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:
- تنوع أشكال التحول الديمقراطي في دول العالم، حسب خصوصية كل مجتمع وطبيعة النظام السياسي فيه.
 - كل دول العالم الثالث شهدت موجة التحول الديمقراطي مع انهيار الاتحاد السوفياتي.
 - هناك تشابه بين عمليات التحول الديمقراطي في آسيا وإفريقيا، وهذا راجع إلى نفس شكل الاستعمار والتطور التاريخي.
 - كل الدول الإفريقية والآسيوية التي عرفت تحول ديمقراطيا بعد 1989 عرفت نظام حزب الواحد وهو نظام متسلط واستبدادي.
 - فشل اغلب تجارب التحول الديمقراطي في دول آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية، بسبب عدم نضوج الممارسات الديمقراطية فيها.
 - أغلب الأحزاب التي وصلت إلى السلطة فيما بعد لم تلتزم بمتطلبات العمل الديمقراطي.

الفصل الثالث: الممارسة الحزبية
في الجزائر بعد 2011 وعملية
التحول الديمقراطي

تمهيد

عرفت الجزائر التجربة الحزبية منذ المرحلة الاستعمارية، حيث ظهرت مع بادية القرن العشرين جملة من الأحزاب والتيارات الفكرية والأيدولوجية، والتي أصبحت أكثر نشاطا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث انتقل المجتمع الجزائري من المقاومة الشعبية المسلحة إلى المقاومة السياسية المطالبية، وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية شكلا من أشكال المقاومة، كما أنها تبنت توجهات فكرية مختلفة وقدمت تصورات للعلاقة مع المستعمر، هذه الحياة الحزبية الثرية بقيت ناشطة إلى غاية اندلاع الثورة وانصهار كل التيارات داخل جبهة التحرير الوطني، لكن في ما بعد الاستقلال تم تبني نموذج الحزب الواحد، وبذلك عدم السماح لأحزاب الحركة الوطنية بالنشاط العلني، وهذا ما أدى إلى تلاشي الممارسة الديمقراطية، بسبب منع الأحزاب وتجويم الانتماء إليها.

غير أن هذا لم يمنع من النشاط السري للكثير من الأحزاب السياسية والتيارات الأيدولوجية، خاصة الإسلامية منها، والشيوعية اليسارية، والتي تصدت المشهد السياسي بعد الانفتاح والتعدد، حيث ظهرت العديد من الأحزاب السياسية، المطالبة بالديمقراطية وبالتداول السلمي على السلطة، إلا أن تجربة 1992، ووقف المسار الانتخابي، ساهم مرة أخرى في ضمور الأحزاب السياسية وعودة أحزاب السلطة خاصة جبهة التحرير الوطني وهيمنتها على المشهد السياسي، إلى غاية أحداث 2011 وما رافق الربيع العربي من تحولات، عكسها النظام السياسي الجزائري في شكل إصلاحات سياسية، وفي الترخيص لمزيد من الأحزاب السياسية، بهدف تكريس التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: النظام الحزبي في الجزائر قبل وبعد 1989.

الجزائر وكأي دولة فتية استقلت حديثا، حيث مرت بفترات دستورية عملت فيها قبل كل شيء على المحافظة على المكاسب الثورية، وتمجيد الاستقلال، ثم البحث عن المعنى الصحيح للسيادة والسلطة تباعا للتطور الحاصل داخليا وخارجيا.

المطلب الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر وفكرة الديمقراطية الشعبية.

أ- الوضع السياسي الحزبي قبل وبعد حركة 19 جوان 1965:

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني، كرائدة للثورة ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا ما لا ينازعها فيها أحد، وأن الاستقلال كان ثمرة البناء الذي دام طويلا، وراح ضحيته الملايين منذ دخول الاستعمار أرض الوطن، وبإسهام كبير لتلك الجبهة التي جمعت مختلف القوى ورائها، في حين كان من الضروري أن تنزل الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها انتهى بتحقيق الاستقلال، وكان من الضروري بعث حزب سياسي جديد يقود معركة التنمية¹، لكن ما حدث في الجزائر على حافة الصراعات التي كانت تشهدها الدولة والحزب، هو أن السمة البارزة التي تولدت عن ذلك هو بقاء الحال على ما كان عليه على رأس السلطة والحزب، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن تتحول الجبهة إلى حزب سياسي أصبح واضحا أن عهد الرمز والتخلفات داخل الجبهة، هي السمة البارزة التي أفرزها مؤتمر طرابلس، والكفاح المسلح، ثم أزمة ضائقة 1962، وشهد المكتب السياسي كهيئة عليا في هرم السلطة آنذاك صراع بين "محمد خيضر وأحمد بن بلة"، الذي انتهى باستقالة خيضر وتولي بن بلة منصب الأمين العام، وبداية من هذا التاريخ انطلق عهد تصفية الحسابات ودخلت المعارضة شخصيات معروفة كـ "آيت أحمد وبوضياف"، وانتقل الصراع مرة أخرى إلى المواجهات المسلحة، وترتب عن ذلك استحواذ بن بلة على كل السلطات وتجميد الدستور.

ويتزامن هذا الصراع مع الصراع الحدودي، بين الجزائر والمغرب والمعروف بحرب الرمال وتأتي رغبة بن بلة في الاستحواذ على كل السلطات تماشيا مع إرادته لاستبعاد الخصوم، وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الحزب، وطلب من كل المجاهدين الالتحاق بالحزب ويجسد هذا المسعى رغبة فعلية لتوطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر داخل الجماعة التي حملت بن بلة إلى

1 -Lise Garon, *L'opession unitair et la nation trompé,lafin de l'Agérie socialiste*, (canada: presse de l'université de laval, 1993) .p.2.

السلطة، وقد برزت معالم هذا الصراع في إقصاء عناصر حكومية للعقيد "بومدين"، وبعيدا عن هذا الصراع فإن الهيئات المتولدة عن مؤتمر الحزب المنعقد في 1964، توحى من خلال تركيبتها، أنها وليدة مساومات محكوم عليها بالفناء.¹

ونظريا تفترض قوانين 1964 أن الحزب يقوم على التنظيم الإداري الجهوي مع سلمية المسؤوليات ومركزية قوية قائمة على مبادئ الانتخاب الديمقراطي، ويلاحظ الباحثين في هذا المجال أن التنظيم الذي أفرزه مؤتمر جبهة التحرير كان يشبه لحد بعيد تنظيم حزب الشعب لحركة الانتصار، وهذا ما يفسر التواجد القوي للمركزيين الذين تدرسوا في مجال البيروقراطية الإدارية خلال العهد الاستعماري.

والملاحظ من هذا المؤتمر أنه جاء في ظرف تاريخي تطبعه الصراعات والتحالفات التي كانت تهدد استقرار السلطة وبقائها وهذا ما منع تجسيد هذه القوانين في الأمر الواقع للحكم عليها، حيث تسارعت الأحداث لتضع نظام بن بلة أمام حركة انقلابية أو تصحيحية، أنهت بذلك عهد بن بلة وهيمنته، وفتحت الباب لظهور نظام بومدين، وبعد وصوله إلى السلطة وضع الحزب جانبا واعتبره غير موجود، وهذا ما أوحى أن الحركة الانقلابية كانت ضد الحزب الأكثر منها ضد الأمين العام للحزب "أحمد بن بلة"²، وفي نفس المسار تم إلغاء الهيئات المركزية للحزب واستخلافها بهيئات جديدة في هرم السلطة هي مجلس الثورة الذي كان في الواقع جهاز تنفيذي وتشريعي، مهيمن على كل شيء بما في ذلك الحزب الذي حاول إحيائه من جديد³، وواقع الحال أن الحركة الانقلابية أبعدت الحزب عن جميع مراكز صنع القرار ومن ثم حرمته من دوره من تجميع المصالح، كما أفرزت الحركة الانقلابية ومن ورائها مجلس الثورة نص قانوني عرف بأمر 10 جويلية 1965، والذي جسد هيمنة العسكريين على السلطة، ويتجلى ذلك من خلال تركيبة المجلس (24 شخصية عسكرية واثنتان مدنيتين)، وبموجب أمر 10 جويلية 1965 تمكن من بسط نفوذه على الدولة والحزب ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلى تشكيلية الأمانة التنفيذية للحزب، التي ظهرت في 20 جويلية 1965 والتي كانت في نظر الكثيرين، سكرتارية تابعة "للهاوري بومدين" يقيس من خلالها موازين القوى والولاء، للإشارة فإن مجلس الثورة ناتج عن حركة 19 جوان جاء لترسيخ مبدأ القيادة الجماعية تجاوزا لما عاشته الجزائر من شخصنة السلطة في

1 - Tabrizi Ben salah, **la République Algérienne**, (paris:édition librairie général de droit et de jurisprudence, 1979), p.269.

2- عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.176.

3 - Bensalah, **opcit**, p.291.

عهد "بن بلة" لكن الملاحظ عنه جُسد في الحقيقة على شكل تحالفات، وهذا ما أفرز اصطدامات وتصفيات سياسية، ويؤكد هذا الوضع المحاولات الانقلابية التي قادها "الطاهر الزبيري" سنة 1967.¹

ولهذا فإن عدم التجانس الذي أفرزته حركة 19 جوان كان باديا حتى داخل تركيبة الأمانة التنفيذية للحزب، وعلى حد تعبير أحد الكتاب "تحولت جبهة التحرير إلى قوقعة جوفاء رغم مجدها الماضي وكلفت بتلهية الساحة وكانت مخبأ للعاجزين، لا تأثير لها على جوهر الأمور يستنجد بها عند الضرورة، لبعث أفكار الدولة".

ويبدو أن بومدين كان يسعى إلى تهميش الحزب، وإقصاء الخصوم تدريجيا ولهذا الغرض وضع على رأس الحزب أشخاص موالين ساهموا في تخطيطه وتهميشه وجعله رمز فقط حيث كلف "شريف بلقاسم" بتحميد الحزب²، ورغم المحاولات التي سعت فيما بعد إلى تحويل الجبهة إلى مؤسسة حزبية حقيقية عن طريق رفع تحدي إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة، وبالعودة إلى القاعدة لاختيار المسؤولين الحزبيين، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، غير أنها ساهمت في إعطاء نفس جديد للحياة الحزبية من خلال تعليمات 24 جانفي 1968 لإعادة تنظيم الحزب³، وعودة الحزب إلى الواجهة بعد غياب طويل همش فيه من قبل شخصنة السلطة في فترة حكم بن بلة، وبداية حكم بومدين، التي تميزت بتوطيد نفوذ المؤسسة العسكرية على حساب الحزب، وتعتبر عودة الحزب إلى الواجهة الإستراتيجية التي انتهجها بومدين لإعادة توزيع الأوراق في فترة اتسمت بإعادة النظر في مشروعية سلطة حركة 19 جوان 1965 وبالأخص مجموعة وجدة التي بدأت تندثر تدريجيا.

إن المحاولات التي ساهمت بقدر معين في إحياء الحزب لم يكتب لها النجاح من جهة، بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة، وبسبب عمل الرئيس بومدين الذي وضع الحزب جانبا بالاستناد على مشاريع كبرى، كالثورة الزراعية، أو حتى بتبنيه القضايا السياسية في العالم، وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة، وساعده على ذلك اعتماده، الخطاب السياسي الحماسي المناهض للغرب الإمبريالي الجسد للاستعمار في أذهان العامة، ويذهب الباحثين إلى اعتبار الخطاب الشعبي السمة البارزة التي خلفها نظام بومدين، عن الحزب ونزوله إلى القاعدة بغرض التعبئة وكسب المشروعية في غياب الشرعية القانونية الدستورية، وهذا ما سمح

1- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر، دار الهدى، ط2، 1993)، ص.72.

2- رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، (الجزائر، دار المعرفة، 2000)، ص.119.

3- رخييلة، المرجع السابق، ص.188، 189.

له بأن يكون إلى حد بعيد شخصية كاريزمية استحوذت على الساحة السياسية ووطدت حكمها وعزلت الحزب عن الدور الطلائعي المخول له دستوريا.

إن المتمعن لهذه الفترة التي عرفت فيها الجزائر رئيسين للدولة، ودستوران وميثاقان وأمر رسمي بالدستور الصغير، يدرك جليا أن هذه النصوص جاءت استجابة لأزمات التي عاشها النظام السياسي الجزائري، وكان الغرض منها تدعيم السلطة بطريقة غير مباشرة، فالكلمات البارزة في الخطابات السياسية كانت لها وظيفة توطيد مشروعية ثورية أو تاريخية، استنادا إلى الخطاب الشعبي الذي يخاطب العواطف باستعمال الرموز الكامنة في أذهان الجماهير، وهذه الميزة نجدها في جميع الحركات السياسية التي عرفت الجزائر، فالمعارضة التي عرفت الجزائر حاولت الدولة أن تحتويها بشكل من الأشكال بعد 1962، وجدت نفسها إما داخل جبهة التحرير الوطني كحزب " طلائعي " وكلف ذلك السلطة تنازلات إما بمنح مقاعد برلمانية أو حقائب وزارية أو بانتهاج سياسات، تخدم اتجاهات فكرية أو إيديولوجية معينة.

وكان هذا واقع المعارضة داخل حزب جبهة التحرير، ورافق تلك المعارضة عدت اصطدامات وصلت إلى حد التصفيات الجسدية، في وقت أعلنت فيه أطراف سياسية أخرى عدم اتفاقها مع المجموعة الحاكمة واختارت نشاطات في المعارضة بإنشاء أحزاب سياسية خاصة بها، ومن بين أول الأحزاب التي ظهرت في الخفاء "حزب الثورة الاشتراكية"¹، والذي أنشأه محمد بوضياف بعد رفضه الدخول في المجلس التأسيسي، وظهر الحزب في 20 سبتمبر 1962، ويقوم أساسا على أنه الوريث الفعلي لمبدأ نوفمبر والثورة التحريرية بعد حزب النجم وحزب الشعب، ثم جبهة التحرير في بدايتها وكان يهدف إلى إعادة إحياء جبهة التحرير من الداخل محاولا في ذلك استنساخ تجربة حركة انتصار وأزمته التي أفرزت جبهة التحرير وبغض النظر عن الأفكار التي يحملها الحزب فإن الملفت للانتباه في برنامج هذا الحزب أنه لم يكن يحمل مشروع مجتمع بقدر ما كان يواجه الأفكار والمشاريع التي كان يوزعها النظام، وهذا ما لم يخدمه وساهم في توقيف زعيمه محمد بوضياف في جوان 1963 على احتواء أعضائه تدريجيا من طرف النظام مع بعض الاستثناءات كبوضياف وأعضاء آخرين اختاروا البقاء في المعارضة، رغم الصعوبات التي رافقت الحياة السياسية عموما وحياة الحزب بشكل خاص، فالسمة البارزة في هذه التشكيلة هي الصراعات الداخلية، والتي لم تسمح للحزب من أن يشكل معارضة سياسية حقيقية وتفادي أي مشكل يؤثر في التوجه السياسي للحزب، سعى إلى إنشاء هيئة مكلفة بتكوين إطارات الحزب بقصد بناء حزب طلائعي، ويكتب لهذا الحزب نشاطه السياسي داخل الجماعات بعد تجاوزه

1 -Abdelkader yefsah, *la question du pouvoir en Algérie*, (Algérie: édition ENAP,1990) ,p.114.

لأزمته الداخلية، ويتزامن النشاط السياسي الذي قام به الحزب مع بروز حزب آخر تبني المعارضة مؤسسه "آيت أحمد" يأخذ شكل حزب طلائعي، الذي دخل المعارضة مبكرا بعد اصطدامه مع نظام بن بلة ثم نظام بومدين، إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها الحركة الإسلامية في الجزائر بظهور "جمعية القيم"¹، التي حاولت طرح البديل الإسلامي الجديد في الحياة السياسية الجزائرية، لكن تعامل النظام مع هذه المعارضة كان له أبعاد إستراتيجية خاصة مع وصول بومدين إلى السلطة، وبخثه على تحقيق توازن في النظام السياسي، وكسب مشروعية دينية مرافقة للمشروعية الثورية محققة لشعبية أكثر على اعتبار أن الدين يلعب دور محوري في حياة الجزائري، وتماشيا مع هذا منحت لهم مناصب وزارية حساسة كالتربية والتعليم، العدل والشؤون الدينية، وهذا ما يؤكد "هوارى عدة" في كتابه "الجزائر والديمقراطية".

ب- الانتقال إلى الشرعية وانعكاساتها الحزبية في الجزائر:

كما سبقت الإشارة لذلك شهدت بداية السبعينيات مرحلة جديدة في المسار السياسي للسلطة الحاكمة، ومن ثم في حياة حزب جبه التحرير الوطني، ولقد اتسمت هذه المرحلة ببداية المشاريع الاقتصادية الكبرى، بهدف تنمية الدولة والمجتمع، وبعد فترة هُتمش فيها الحزب بالاعتماد على ندوة إطارات الأمة بداية 1965 كوسيلة اتصال مباشرة بين السلطة والإداريين، خاصة بعد أن طبعها النظام بصفة السكرتارية بداية من حركة 19 جوان التي وضعت العقيد "بومدين" على رأس السلطة ومعه دخل النظام السياسي الجزائري في مرحلة المشروعية الثورية أو التاريخية، البديلة عن الشرعية القانونية الدستورية وفي هذا السياق يمكن القول أن السلطة الحاكمة التي أفرزها نظام 19 جوان وجدت نفسها في وضع حرج أمام الشعب من جهة وأمام الرأي العام العالمي من جهة أخرى حول شرعية النظام القائم في الجزائر بعد الحركة الانقلابية.

وبهدف تجاوز هذا الوضع سعى "بومدين" بداية من نهاية الستينات إلى القيام بإصلاحات قاعدية انطلقت من البلدية والولاية مرورا بالميثاق والدستور ثم انتخابات المجلس الشعبي الوطني لسنة 1977 وانتخاب رئيس الجمهورية، والملاحظ عن هذه الإصلاحات أنها جاءت لتعيد النظر في سلطة مجلس الثورة، الذي أصبح مصرحا بعد فترة وجيزة من ظهوره، كما كانت تهدف إلى تأسيس السلطة وشرعيتها، والملفت للانتباه في هذه الإصلاحات وإعداد الميثاق هو الإبعاد النهائي للحزب في تحضير مشروع، حيث وكلت مهمة إعدادها إلى

1- لونيبي، المرجع السابق، ص.70.

لجنة إدارية نصبها الرئيس بومدين، ولقد ضمت هذه اللجنة كل من "مصطفى لشرف ورضا مالك" (بناء المجتمع الاشتراكي) و"محمد صديق بن يحيى" (الدولة والحزب والدفاع) و"بلعيد عبد السلام" (التنمية).¹

وبهذا يكون قد همش الحزب مرة أخرى من الحياة السياسية، رغم إقرار الميثاق والدستور بأولوية الحزب وصفته الطلائعية، دون أن يشير الدستور صراحة إلى تسمية جبهة التحرير الوطني والملاحظ عن هذا الإصلاح أنه كان يستجيب لوضع سياسي يهدف في الحقيقة إلى إعادة بعث الحزب بتوزيعه في كل المناطق، وبإدراج فئات جديدة حتى يصبح هو النقطة القاعدية لتوزيع الخطاب السياسي الذي تنتجه الدولة، لكن هذه المرة لا يكفي بذلك وإنما يسعى إلى ترسيخ أيديولوجية الدولة، ومشاريعها بإدراج مناضلين ذوي كفاءات وقدرات سياسية قادرين على تأدية المهام التي يكلفون بها في إطار البناء الوطني،² لكن الواقع السياسي الذي فرضته الأيام أثبت أن ما جاء به الدستور والميثاق لم يعطي للحزب الدور الطائفي المناط به في مختلف النصوص القانونية، وبات واضحا أن الحزب لا يمارس التحكيم الفعلي بل أنه ظل ذلك الشعار أو الرمز الذي تمارس من خلاله السلطة، عكس ذلك عرفت الحياة السياسية تنامي دور المنظمات الجمهورية في توزيع الخطاب السياسي، وهذا ما فجر الصراع في بعض الأحيان بين إدارات الحزب وقيادات بعض المنظمات الجماهيرية، وهذا ما كان يدل في الحقيقة على واقع الصراعات التي طبعته الحياة السياسية والنظام السياسي الجزائري خاصة بعد سعي الرئيس "بومدين" لإعادة توزيع الأوراق في الساحة السياسية بمنح امتيازات مالية لشخصيات معروفة قصد النشاط في القطاع الاقتصادي الخاص، وكان الهدف من هذا المسعى هو إفقاد هذه الشخصيات لنفوذها ومصداقيتها أمام المواطن، كما تدخل هذه العملية ضمن إستراتيجية بومدين لتصفية الأجواء والسعي إلى بعث الحياة السياسية على أسس جديدة.

كما يذهب البعض إلى اعتبار ذكر حزب جبهة التحرير صراحة في الميثاق والدستور، رغبة من بومدين لبعث حزب جديد يعتقد البعض أنه حزب آخر غير جبهة التحرير يكون في الحقيقة حزب ينهي من خلاله الصراع على السلطة خاصة بعد تجربة "قايد أحمد" على رأس الحزب لكن الواقع والظروف أرغمت بومدين على التعامل مع الوضع السياسي الجديد، بطريقة مغايرة، خاصة في آخر أيامه على رأس الدولة بتعيين "محمد صالح يحيياوي" على رأس الحزب وتكليفه بتطبيق تعليمات "بومدين" الرامية إلى إعادة هيكلة الحزب

1- بوشعير، المرجع السابق، ص.82.

2- رخيعة، المرجع السابق، ص.211.

بإدراج فئات اجتماعية جديدة،¹ وهذا ما أعطى للحزب عمليا دورا جديدا هو الدور المخول دستوريا، وقد أثبتت وفاة الرئيس مدى أهمية وجود الحزب كهيئة عليا دستورية أو قانونية لتجاوز أزمة شغور منصب رئاسة الجمهورية، فالحزب الذي كان يعيش ضعف نابع من التناقضات الأيديولوجية الموروثة عن إدراج مختلف الفئات والنخب فيه منذ الاستقلال وجد نفسه عشية وفاة الرئيس المؤهل الوحيد لتغطية الفراغ الذي تركه رئيس الجمهورية، لأنه رمز تاريخي للوحدة والاستقرار في أذهان العامة من جهة، ولأنه بمقتضى الدستور والميثاق هو الأحق بأن يرفع التحديات التي تناط بها الدولة والمجتمع على حد سواء من جهة ثانية، ولقد تحقق ذلك فعليا بعد انعقاد المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 جانفي 1979 بحضور 3290 مشارك من مختلف أوجه النشاط في البلاد، لمناقشة كيفية نقل السلطة من مجلس الثورة إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من الدستور والمتعلقة بالوظيفة السياسية التي هي من اختصاص الحزب،² واتضح من خلال جلسات المؤتمر أن حزب جبهة التحرير وضع برنامج سياسي طموح له مهمة تطبيق الاشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الاستقلال الوطني كما قرر المؤتمر ترشيح العقيد "شاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية خلفا "لرئيس الراحل الهواري بومدين" ويعبر هذا الاختيار في الحقيقة عن صراع داخل الحزب بين مجموعتين³، "مجموعة عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية الذي يتبنى مفاهيم النموذج الغربي السياسية والاقتصادية ومجموعة "محمد بن صالح يحيوي" وهي مجموعة تؤمن بمواصلة الخيار الاشتراكي وتدعيمه والمحافظة على مكتسبات الثورة وفي الوقت لم تستطع أي مجموعة أن تفرض نفسها تدخل الجيش لترشيح "شاذلي بن جديد" لمنصب رئاسة الجمهورية وزكى الحزب هذا الخيار في انتظار إجراء الانتخابات الرئاسية التي عبرت في النهاية عن فوز "شاذلي بن جديد" في 7 فيفري 1979 بمنصب رئاسة كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية.

إن الوضع السياسي الذي رافق تأهيل "شاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية الذي أصبح جد متوتر بعد إشاعات التي روجت حول مدى قدرت الرئيس الجديد على خلافة الرئيس بومدين، ومدى قدرته على التعامل مع السلطة والحزب من جهة أخرى، ويبدو أن الحزب الذي ورثه شاذلي عن بومدين أصبح عشية مؤتمره الرابع يحتل مكانة لم يكتسبها طيلة عهدي بن بلة وبومدين، وهذا لأن المؤتمر الرابع للحزب أعطاه قانون أساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية كان يفترق إليها⁴، بهذا يكون النظام الجديد الذي يجسده "شاذلي"

1- المرجع نفسه، ص.216.

2- المرجع نفسه، ص.218.

3- Jean Jaques Lavenue, *Algérie la démocratie interdite*, (Paris : édition l'harmattan, 1993), p.15.

4- رخيعة، المرجع السابق، ص.223.

مبني على سلطة الحزب أولا بمقتضى القوانين والدستور نفسه، ثم على المؤسسة العسكرية ثانيا، وتداول الطرفين على مراكز صناعة القرارات بداية من وصول شاذلي إلى الحكم، ولقد شكل الحزب وسيلة لتصفية الحسابات مع الإرث البومديني، بالنظر إلى إستراتيجية الرئيس الشاذلي الهادفة إلى إنهاء هيمنة مجموعة بومدين على السلطة، فجاءت الإصلاحات داخل المؤسسة العسكرية بترقية ضباط لتوطيد هيمنة الشرق على هذه المؤسسة ووضع ضباط موالين للعقيد شاذلي، كما رافق ذلك أيضا تنحيه "قاصدي مرباح" من منصب رئيس الأمن العسكري، ثم بداية تصفية الحسابات الشخصية عبر مجلس المحاسبة مع شخصيات موالية لبومدين¹.

وبدا واضحا أن "بن جديد" كان يهدف إلى توطيد سلطته على حساب من لم يثقوا فيه عند تعيينه من طرف الجيش والحزب، ويتضح ذلك عندما ننظر إلى التشكيلة الحكومية التي ظهرت في مارس 1979 أين نجد أربع وزراء فقط من الحكومة السابقة، ومن جهة أخرى شهد الحزب أيضا تغيرات حيث خلف "محمد شريف مساعديه" "محمد الصالح يجياوي"، ويبدو أن تأهيل مساعديه على رأس الحزب للعب دوره في الحياة السياسية على اعتبار أن الحزب وبمقتضى القوانين الجديدة التي هيكلتها أصبح جهاز متعدد الوظائف يؤطر الجماهير ويراقب كل من يسعى بالقيام بالإضرابات أو إنشاء تنظيم وعلية يمنع ظهور قوات اجتماعية جديدة.²

فالنظام أو الحزب آن ذاك كان يوهم الجميع بأنه رمز للوحدة التي يرسمها المجتمع، وأن أي رغبة لإنشاء معارضة تعني بالضرورة رغبة لضرب استقرار النظام وضرب وحدة المجتمع، لكن الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه الجزائر يؤكد بشكل من الأشكال أن التناقضات الاجتماعية والسياسية بالنظر إلى التنوع الثقافي والعرقي وبالنظر إلى الاختلاف الطبقي، وهذه عوامل كثير لتنمية الفكر التعددي، هذا الوهم الذي حاول النظام تمريره لم يلقى في الواقع صدى خاصة بعد السياسية التفتحية، التي ميزت نظام شاذلي مع بداية الثمانينات وتسريحه للسجناء السياسيين وإلغاءه تأشيرة الخروج، وكل هذه الأمور توحى بأن إستراتيجية النظام الجديد كانت تميل إلى سياسة توفيقية مع المعارضة، التي كانت تنشط في الخفاء، وسياسة الزجرية مع قيادات السياسية للنظام البومديني، كما أكدت عن رغبة النظام في توطيد سلطة الحزب على جميع الميادين بداية من

1 - Hanafi Taghumout, l'affaire Zeghar, **déliquescenc d'un état l'agérie sous chadli**, (paris, édition publisud, 1994), p.12.

2 - Rouadjia, **Opcit**, p.224,225.

سنة 1982 ومؤتمر جبهة التحرير الذي اخضع المسؤولين في المنظمات الجماهيرية لنظام بطاقة الانخراط في الحزب.¹

على مستوى الاقتصادي، فإن الليونة التي تميز بها "الشاذلي" قادت إلى تبني سياسة اقتصادية جديدة، تماشياً مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادي الداخلي، والملفت للانتباه في هذا الوضع، أنه في الوقت الذي كان من المنتظر في الخيار الاشتراكي عبر الميثاق الوطني لسنة 1986، تماشياً مع السياسة التفتحية التي ميزت بداية حكم الشاذلي، لاحظنا تأكيد الميثاق على الخيار الاشتراكي رغم فتحه الباب للاستثمار الخاص، فلقد أثبتت السياسة الاقتصادية الريعية التي انتهجها النظام منذ عقدين من الزمن فشلها، خاصة بعد انهيار أسعار البترول وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الاستهلاكي.

وتعتبر سنة 1986 المنعرج الاقتصادي الذي أطاح بقوة النظام، وبالتوازن الذي كان يحدثه النظام بالاستناد على الاقتصاد التوزيعي، ويذهب البعض إلى اعتبار هذا الخيار الاقتصادي نتاج سياسة بناء المشاريع الكبرى والاستثمارات الهائلة التي صرفت فيها الملايير دون أن تحقق أرباح تغطي على الأقل النفقات التي صرفت فيها، كما يرجعها البعض الآخر إلى السياسة الاستيرادية، بالإضافة إلى الاختلاسات وتهريب الأموال إلى الخارج، ولقد ساهم تدهور الوضع الاقتصادي الذي رافق انهيار أسعار البترول في تطور الأوضاع السياسية، وبروز معارضة سياسية على مختلف الأصعدة أصبحت تهدد استقرار النظام، للمعارضة وجدت في وصول "الشاذلي" إلى الحكم، وليونته مع مختلف الأطراف السياسية، ظرفاً مناسباً للعودة إلى الحياة السياسية بعد أن طوقها بومدين بشكل من الأشكال "فجبهة القوة الاشتراكية" التي برزت في بداية الستينات عادت إلى الواجهة مع بداية الثمانينات مع إحداث الربيع الأمازيغي حيث استغلت هذا الظرف، لطرح التعددية الحزبية في الجزائر كنتيجة حتمية للتعددية الثقافية، وواقع الحال أن هذه الأحزاب التي جاءت تحت دفع النخب السياسية والثقافية لم ترمي إلى الاستفادة من حقوق سياسية بقدر ما كنت تطالب بحرية التعبير واحترام الحريات الفردية، ولقد تمخض عن هذه الحركة ظهور جمعية تسعى إلى تطوير الثقافة الشعبية وكان هذا إنذار لظهور نشاط سياسي مكثف²، ولقد ساهمت الظروف الدولية في بعث الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها لتطرح نفسها كبديل عن النظام القائم إذ تميز نشاط هذه الحركة بتنظيم مسيرة في نوفمبر 1983 بالعاصمة، اعتبرت أول مظاهرة تقوم بها حركة خارج إطار الدولة، وإذا كانت الحركة البادسية أو ما يسمى في

1 - Michel rouciard, **le maghrb au cœur des crises**, (lyon: édition chronique sociale, 1994), p.74.

2 - Abod charef, **octobre doossier**, (agler :édition laphomic, 1989), p.32.

ما بعد بالجزائر قد تبنت سياسة سلمية، فإن أقطاب من الحركة الإسلامية تبنت العمل المسلح لضرب النظام وفرض نفسها سياسياً¹، هذا التحرك السياسي الغير العادي لبداية الثمانينات كانت تحركه في الحقيقة إشاعات تقول بأن النظام يعيش آخر أيامه، وأنه أصبح محتوم عليه أن يغير النهج السياسي، على مستوى آخر شهد الحزب الحاكم أزمة داخلية بين تيارين سياسيين أحدهما محافظ والآخر تقدمي، يضاف إلى هذا ما كان يطفوا على الواجهة من تصريحات وتحركات سياسة كانت تعيش في المنفى، وظهر أحزاب سياسية في الخفاء وهذا الوضع كان يعبر عن بداية عهد جديد، لعبت فيه المعارضة دور كبير إذ استغلت الظرف التاريخي المناسب، والمتعلق بضعف النظام اقتصاديا وساعدها على ذلك انتقال الأزمة إلى الشارع، والتي أكدت هشاشة النظام الاقتصادي، وعدم قدرته على تفعيل الحياة الاقتصادية، وتجاوز الأزمة التي عرقلت عمل النظام السياسي الأحادي، فالأزمة التي حاول النظام أن يخفيها عن العامة لفترة طويلة، بدأت تطرح نفسها في الشارع، أي ندرة الموارد الضرورية في حياة المواطن باتت مطروحة بحدة، وهو وضع سعى النظام من خلاله لتحرير الحياة الاقتصادية، ففي حوار أجرته جريدة الشرق الأوسط مع الرئيس الشاذلي في أكتوبر 1989 يقول عن الإصلاحات "قررنا استقلالية المؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحية عميقة ترافقها إصلاحات سياسية أو ما يمكن أن نسميه الممارسة الفعلية للديمقراطية، أي تمكين الشعب من مراقبة سير الحياة السياسية بواسطة ممثليه المنتخبين من أحزاب سياسية أو جمعيات²."

من خلال هذا التصريح يمكن أن نفهم بأن الإصلاحات التي رافقت تلك الفترة جاءت استجابة لوضع اقتصادي فرض نفسه وتحرير حياة اقتصادية كان يتمشى مع ضرورة تحرير الحياة السياسية، قصد إعطاء دفع للحمود الذي آلت إليه الحياة عموماً في الجزائر، والمشاكل التي أصبحت من يوميات المواطن الجزائري هذه الظروف مهدت الطريق لتكهرب الوضع السياسي، خاصة بعد الإشاعات التي روجت في صيف 1988 حول احتلاس الأموال وحول الأزمة التي كان يعيشها حزب جبهة التحرير الوطني وصراع العصب داخل السلطة، ويعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 في نظر المتابعين بداية لإشعال نار الأزمة التي انتهت بأحداث أكتوبر 1988.

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى ذلك وعن مختلف الأقاويل التي قالت أن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام نفسه لتغيير التوجه السياسي وتبني التفتح السياسي الذي يتمشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار البترول الذي

1 - Amine touati , Algérie les islamiste à l'assaut du pouvoir, (paris: édition l'harmattan,1995) ,p p.5,6.

2 - lavenue, opcit, p p.15,16.

كان يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر أن النظام اثبت فشله لتحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيه سياسة الحزب الواحد والاقتصاد الموجه، وأن هذه السياسات التي أفرزت بدورها ديمقراطية وزبائية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر 1988.

ج- فكرة الديمقراطية الشعبية في الجزائر:

يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أحداث أكتوبر نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية ذلك أنها حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الديمقراطية في الجزائر، وبعبارة أخرى شكلت هذه الأحداث منبر لتعبير مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية، فالمعارضة التي همشت لفترة طويلة، من خلال احتوائها داخل الحزب الواحد أو من خلال نشاطها الخفي وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد، وساهمت التعددية التي أفرزها إصلاح أكتوبر في خلق نوع من التوازن بين التعددية الثقافية المكبوتة لفترة طويلة، والتعددية السياسية التي تفتحتها الديمقراطية التمثيلية، وبات واضحا أن المواطن الجزائري الذي ظل سجين الخيار الأحادي أصبح اليوم أمام خيارات عديدة يفرضها الزخم الحزبي الذي أفرزته الإصلاحات، التي أصبح معها تمثيل سياسي ذو قيمة جعلته رهان أساسي لتنمية الخطاب السياسي، وعبرت الديمقراطية عن نفسها من خلال الانتخابات ومن خلال الإضرابات التي عبرت في الغالب عن التغيير السلمي.¹

إن الملاحظ لهذه الفترة يدرك أن الجزائر عرفت خلال فترة وجيزة جدا تحول سريع من نمط سياسي أحادي إلى نمط سياسي تعددي، يدعوا إلى تجسيد الديمقراطية على أرض الواقع من خلال انتخابات تعددية المشاركة السياسية الفعلية، وكان واضحا أن المعارضة التي دخلت المعترك السياسي كانت تريد أن تتجاوز فكرة الديمقراطية وسمحت لها القوانين الجديدة بأن تكون البديل الشرعي على السلطة القائمة بواسطة انتخابات مست كل الأجهزة التي تقوم عليها الدولة بما فيها رئاسة الجمهورية، لكن واقع الممارسة السياسية لم يرقى إلى ديمقراطية فعلية، بالنظر إلى ما نتج عن أول انتخابات تشريعية تعددية عاشتها الجزائر، حيث حرم حزب من ممارسة حقه الديمقراطي بناء على شكوك تهدد الحياة الديمقراطية وأثبتت النتائج التي أفرزها توقيف المسار الديمقراطي أن السلطة لا تزال محل صراع بين مختلف النخب أو العصب، وعبر طرق مختلفة شرعية أو غير شرعية.

¹ - Amine touati , Algérie les islamiste à l'assaut du pouvoir, (paris: édition l'harmattan,1995) ,p p.5,6.

المطلب الثاني: التعددية في الجزائر بعد دستور 1989 وفكرة التحول الديمقراطي.

تعتبر أحداث 5 أكتوبر 1988 الحدث المباشر لإقرار التعددية الحزبية منذ الاستقلال على اعتبار أنها أحدثت تغييرا جذريا في النظام السياسي الجزائري، وعليه سنرى كيف عالج دستور 1989، لموضوع التعددية الحزبية.

أ- التعددية الحزبية في ظل دستور 23 فيفري 1989:

يعد دستور 23 فيفري 1989 الوثيقة القانونية التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر، غير أنها وردت باسم الجمعيات ذات الطابع السياسي بدل الأحزاب السياسية.¹ وقد كرست التعددية الحزبية بالنص عليها مباشرة في المادة 40 على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب."²

كما قررت مواد دستورية أخرى متفرقة وردت في الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس تشير ضمنا إلى آليات تجسيد التعددية مثل حرية الرأي، وحرية التعبير في المادة 35، والتأكيد على تطبيق الديمقراطية على أساس المساواة والعدالة بين الأفراد، وفتح الباب أمام سبل المشاركة والحكم بالطرق السلمية، وعن طريق الاختيار الحر والنزيه للشعب المتمثل في الانتخابات، وقد أقر دستور 1989 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي على اعتبار أن مفهوم الجمعية يقصد به قانونا كل مجتمع يقوم على فكرة سياسية معينة ثقافية كانت أو اقتصادية بشرط عدم مخالفة نص دستوري.³

هذه الجمعيات تساهم بتفعيل أهدافها المتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية وتأكيد سيادة الشعب ودعمها من خلال احترام اختياراته الحرة، وحماية النظام العام والعمل على تأكيد الحريات الأساسية، وتدعيم، وحماية الازدهار الثقافي والاجتماعي، وتأكيد الهوية العربية عن طريق اعتماد اللغة العربية في الممارسات العملية للجمعيات السياسية، غير أن هذه التجربة الديمقراطية لدستور 1989 قد تعثرت عند توقيف الانتخابات التشريعية لسنة 1991 في دورها الثاني، بعد إلغاء دورها الأول

1- عبد النور ناجي، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989-2004، رسالة دكتوراه (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005)، ص. 162.

2- المادة 40 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 23 فيفري 1989، ص. 11.

3- حسن بoudara، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992)، ص. 20.

الذي فازت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، الأمر الذي أدخل الدولة في مرحلة انتقالية نتجت عن حل المجلس الشعبي الوطني بموجب المرسوم الرئاسي 92/01 الصادر بتاريخ 04 جانفي 1992، واقتراحها باستقالة رئيس الجمهورية "شاذلي بن جديد" بتاريخ 11/01/1992، فوقت الدولة في أزمة مؤسساتية لم يحسب لها دستور 1989 حسابا، غير أن ذلك بالمقابل قد أبرز لنا أن التجربة الديمقراطية الجديدة جعلت من الدستور يتخلى عن مبدأ احتكار السلطة الذي كان سائدا في دستوري 1963 و 1976، وإسناد السيادة الوطنية للشعب،¹ تولد عن هذا الأمر هيكلية جديدة تشكلت خارج مجال ما نص عليه دستور 1989، فتكونت حكومة مستحدثة بموجب إعلان 14 جانفي 1992 الذي صدر من المجلس الأعلى للأمن بوصفه مؤسسة دستورية بحكم المادة 162 من دستور 1989، و قد عانت الحكومة من أزمة الشرعية إلى غاية 30 جانفي 1994 أين وضعت أرضية الوفاق الوطني التي شاركت فيها بعض الأحزاب السياسية والحساسيات الوطنية كمرحلة للعودة إلى الشرعية الدستورية، وفي 16 نوفمبر 1995 أجريت انتخابات رئاسية كحتمية للخروج من قواعد العمل غير الشرعي، وبعد الإعلان عن السيد اليمين زروال رئيسا منتخبا للجمهورية الجزائرية كان لزاما على السلطة أن تعيد النظر في دستور 23 فيفري 1989 الذي اعتبرته مصدر الإنزلاقات السياسية التي حدثت، هذه المستجدات استدعت البحث عن ضوابط جديدة للأحزاب السياسية، حيث كان ينظر إليها بحذر إلى جانب القوى السياسية الصاعدة التي قد تطالب بمطالبتها وتدافع عنها، فكان إلزاما على السلطة التفكير في إجراء تغيير دستوري يحافظ على استقرار الوضع.

ب- التعددية الحزبية في ظل التعديل الدستوري 28 نوفمبر 1996:

ولد التعديل الدستوري الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 بموجب أزمة سياسية كادت أن تطيح بالنظام السياسي الحاكم في الدولة، حيث وجد نفسه يفتقد للقاعدة الاجتماعية وأنه أمام منافسة أحزاب كبيرة، إضافة إلى التزاماته لدولة ببناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، فجاء الإعلان عن التعديل الدستوري لسنة 1996 كحل قانوني يعمل على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، فتم ذلك، عن طريق خلق غرفة ثانية للبرلمان (مجلس الأمة) إلى جانب منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.²

وأقرت المادة 42 من التعديل الدستوري 1996 بحق إنشاء الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي المذكورة في دستور 1989، حيث نصت على "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف بها

1- عبد الله بوقفة، القانون الدستوري تاريخ ودراسات الجمهورية الجزائرية، (الجزائر، دار الهدى 2008)، ص.274.

2- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، (الجزائر، المطبعة الحديثة للقانون، 2001)، ص.61.

ومضمونة، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة، و التراب الوطني، وسلامة واستقلال البلاد، وسيادة الشعب و كذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، بحيث وضعت هذه المادة جملة من القيود والضوابط الإضافية لتأسيس وعمل الأحزاب السياسية بحيث لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة، ويحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف والإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما، وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.

وجد اختلاف بين ما ورد في المادة 42 المذكورة والمادة 40 من دستور 1989، نلمسه في الإضافات التي تهدف إلى حجب مكونات الهوية الوطنية عن الممارسات الحزبية ومخالفة ما سبق العمل به في دستور 1989 مع التأكيد على منع العنف والإكراه نظرا لما شهدته الجزائر منذ عام 1992 من أحداث عنيفة.¹

وأكدت المادة 178 من التعديل الدستوري أن حق الخيار التعددي الديمقراطي لا يمكن التراجع عنه، وترجمت الفقرة الأخيرة من المادة 42 من نفس التعديل الدستوري "تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون " في شكل قانون عضوي للأحزاب السياسية في 06 مارس 1997 بحيث حمل اسم الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي وصار قانونا عضويا يتوسط التشريع العادي والدستور عوض القانون العادي للجمعيات السياسية لإعطائه مكانة أسمى ونوع من الثبات والاستمرارية.

ج- فكرة التحول الديمقراطي:

تتضمن مراحل التحول الديمقراطي عدت مراحل تقود إلى ترسيخ الأوضاع المؤدية إلى تحول حقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانتهاء النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي وأخيرا مرحلة النضج وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني، والتي كانت جميع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي واستمر ذلك النظام حتى أحداث عام 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة، ولتحقيق الاستقرار للنظام السياسي وحمايته من الانهيار

1- عيسى جرادى، "التعددية الحزبية السياسية في الجزائر"، رسالة الأطلس، ع.212، (26 أكتوبر 1998)، ص.56.

اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرض لضغوط داخلية وخارجية عنيفة تؤثر سلبا على استقراره السياسي¹، ومرت التحول هذه التعددية بالمراحل التالية:

أولاً: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989.

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية في جوان 1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات.²

ثانياً: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

في العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان وحاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي من مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير واحتجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودعت لإضراب عام، ومن ثم أعلنت حالة طوارئ في البلد.

ثالثاً: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

لقد كان توجه العام لمختلف الشخصيات المرشحة للانتخابات الرئاسية لعام 1999 متفق عليه، وهو الرغبة في توقيف العنف المستمر لمدة 6 سنوات وتحقيق استقرار سياسي واجتماعي، أما الاختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أنه كان واضحاً أن المؤسسة العسكرية اختارت "عبد العزيز بوتفليقة" ليكون رئيساً للبلاد³، ورغم تواجد 6 مرشحين معه ولكنهم انسحبوا مع بدأ العملية الانتخابية وبذلك تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص "بوتفليقة"، والذي بدوره عند تسلمه زمام الأمور اتخذ عدة خطوات لمواجهة المشاكل التي تحيط بالبلاد منها تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين، وطرح قانون الوثام المدني لنزع السلاح وإطلاق سراح قيادات الجبهة الإسلامية، وإدخال تعديل على قانون الانتخابات بإنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات ودعوة المراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات.

1- إسماعيل أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991 (مصر: 2006)، ص. 63.

2- رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، في:

3- <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=162011&r=0> تاريخ الإطلاع: 2019/05/06 سا 19:43

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011.

إن التطور السياسي للدولة قاد تدريجياً إلى بلورة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالديمقراطية مثل السيادة الشعبية والمشاركة السياسية ثم المواطنة، وعبرت الأحزاب السياسية كنتاج لهذا التطور عن رغبتها في الدفاع عن هذه الأفكار وساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية والمجتمعية، تماشياً مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وبهذا فإذا كانت الأحزاب تعبر عن تطور الأنظمة السياسية فإن حركية النظام من جهة وحركية المجتمع من جهة ثانية، تؤدي في النهاية إلى بناء نمط حزبي مختلف من بلد لآخر ومعبر عن ظروف تاريخية وسياسية خاصة بكل بلد، والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطور سياسي وظروف تاريخية قادتها في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي عبر عن فشله تاريخياً، وانتهى بتبني فكرة الديمقراطية التعددية، وسوف نحاول التطرق إلى دور هذه الأحزاب في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ودعم الديمقراطية تحديداً بعد سنة 2011 التي شهدت عدت تغييرات جوهرية في الساحة السياسية الجزائرية.

المطلب الأول: إصلاحات 2011 من خلال جلسات الحوار (الأحزاب والحكومة).

في إطار تعزيز معالم الإصلاح والديمقراطية تعهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في خطاب موجه للأمم في 15 أبريل 2011 بإصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية وهذه الإصلاحات تعد خطوة ثانية بعد أولى تمتلت في رفع حالة الطوارئ في شهر فيفري 2011 إضافة إلى تفعيل قوانين مكافحة الفساد، و قد حاولت الدولة تجسيد هذه الإصلاحات من خلال مجموعة من القوانين العضوية المنظمة وستناول أبرزها:

أ- قانون الأحزاب السياسية:

الذي ينص على اعتماد مجموعة من الأحزاب لتشارك لاحقاً في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 والانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 حيث أصبح العدد الإجمالي للأحزاب السياسية 57 حزبا.¹ أما بالنسبة للقانون في حد ذاته فقد احتوى سبعة أبواب بمجموع 84 مادة تضمنت إيجابيات منها:

1- طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.37، (شتاء

2013)، ص.38.

- المخاطبة على أساس أحزاب سياسية لا جمعيات ذات الطابع السياسي.
- أسقط الجنسية الأصلية عن الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية.
- النص على آلية لفض النزاعات داخليا قبل اللجوء إلى المحاكم.¹
- ب- القانون العضوي رقم 12 / 06 متعلق بقانون الجمعيات²:

جاء قانون الجمعيات في ستة أبواب بمجموع 74 مادة، ولقد جاء هذا القانون لتفسير كيفية إنشاء الجمعيات وتحديد عملها، وقد تراوحت الآراء حوله بين مثنى ومثقد.

المادة 1: يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

المادة 4: يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:

- بالغين سن 18 فما فوق.

- من جنسية جزائرية

- متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، أعضاء المسيرين.

المادة 09: يسلم وصل تسجيل من قبل: رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية، والوالي بالنسبة للجمعيات الولائية، لإضافة إلى الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

المادة 21: يجب على الجمعية أن تكتتب تأميناً لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية.

المادة 72: يتعين على المؤسسات التي ليست لها صفة الجمعية في مفهوم أحكام المادتين 51 و 54 أعلاه، أن تتطابق وأحكام هذا القانون في أجل سنتين (2) ابتداء من تاريخ صدوره³.

ج- القانون العضوي رقم 05/12 متعلق بالإعلام⁴:

جاء قانون الإعلام في 12 باب بمجموع 133 مادة، وقد جاء هذا القانون لتنظيم المهنة بكل اختصاصاتها من نشر وصحافة وسمعي بصري، و قد تراوحت الآراء بخصوصه بين مثنى وآخر متشائم و قد انتقده خصوصا " فاروق قسنطيني " كونه أعد دون استشارة أهل الاختصاص، إضافة إلى الغموض الذي يكتنف الكثير من مواده و منها بالخصوص المادة الثانية التي تربط حرية ممارسة النشاط الإعلامي باحترام 12

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.02، (15 جانفي 2018)، ص.10.

2- المرجع نفسه، ص.34.

3- المرجع نفسه، ص.39.

4- المرجع نفسه، ص.24.

شرطا مع ترك التفسير للقاضي كون الشروط تحمل على أكثر من معنى، كذلك هناك من اعتبره أنه جاء بخلفية أمنية بحتة.

أما الإيجابيات فإمكانية إنشاء قنوات سمعية وبصرية خاصة وكذا النص على عدم تجريم أو سجن الصحفي.

د- القانون العضوي رقم 03/12 متعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة:

جاء هذا القانون في شكل مواد فقط بلغ عددها ثمانية، ويعد هذا القانون قفزة نوعية في تاريخ مشاركة المرأة في الحياة السياسية وخصوصا من خلال نسبة حضورها في المجالس المنتخبة فقد بلغت نسبة حضورها في المجلس الشعبي الوطني الحالي حوالي 31.6% أي 146 المرأة من مجموع 462 وهي نسبة فاقت بكثير ما تعرفه الدول المتطورة كفرنسا، الولايات المتحدة وبريطانيا.

كما أن الانتخابات المحلية 2012 التي نال حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي أغلبيتها وهما الحزبان المواليان للرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " ارتفعت فيه نسبة مشاركة المرأة إلى 3990 امرأة بالمجالس البلدية و 595 بالمجالس الولائية.

هـ- القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات¹:

جاء القانون في سبعة أبواب بمجموع 238 مادة ولعله من أبرز ما يمكن أن نسجله من خلال هذا القانون:

المادة 05: عدم تخصيص منع من تسبب في الأزمة الوطنية صراحة و اقتصر المنع عن الذي تمنعه العقوبات فقط.

المادة 81: حددت حفاظا على نزاهة الانتخابات البلدية الأشخاص الذين لا يحق لهم الانتخاب خلال ممارسة الوظيفة و لمدة سنة بعد التوقف.

المادة 83: حددت حفاظا على نزاهة الانتخابات الولائية الأشخاص الذين لا يحق لهم الانتخاب خلال ممارسة الوظيفة و لمدة سنة بعد التوقف.

المادة 89: حددت حفاظا على نزاهة انتخابات المجلس الشعبي الوطني الأشخاص الذين لا يحق لهم الانتخاب خلال ممارسة الوظيفة و لمدة سنة بعد التوقف.

1- " الجريدة الرسمية الجزائرية "، ع.01، (14 جانفي 2018)، ص ص. 4-9.

و قد نص القانون على الرقابة المزدوجة للانتخابات من خلال اللجنة السياسية للانتخابات الوطنية و فروعها الولائية والبلدية، وكذلك لجنة الإشراف القضائي إلا أن المشكل ليس في القانون وإنما في الإدارة التي غالبا ما تكون طرفا أساسيا في تحديد نتائج العملية الانتخابية.

ولعل تقرير اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات خير دليل على ذلك من خلال الكشف عن الخروقات التي شابت انتخابات 10 ماي 2012، دون نسيان انتقادات بعثة الملاحظين الأوربيين من خلال توصياتهم 38 لسلطات الجزائرية.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر وفشل عملية التحول الديمقراطي.

يقول راسل جيه ديلتون: " الأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات وبعبارة أخرى هي المعبرة عن الصراعات، كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية"¹ هي مقولة تعكس الدور المهم الذي تلعبه الأحزاب السياسية، في عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي، كون الحزب السياسي لا ينشأ بقرار سياسي، وان هو تعبیر عن حالة الانقسام على المستوى الاجتماعي، والفكري والإيديولوجي، وبذلك يظهر الحزب كفكرة لدى المجتمع، ثم يتبلور في شكله الرسمي، كتنظيم سياسي، يحمل أفكار مختلفة عن تلك التي تبشر بها السلطة السياسية، ويسعى للوصول إلى سدة الحكم، من اجل تجسيد برنامجه الاجتماعي والسياسي، أي أن الأحزاب السياسية تقتضي وجود نوع من الاختلاف والتمايز من حيث التوجهات والبرامج، وهذا ما تعرف المجتمعات الغربية، حيث أن النشاط الحزبي يعبر عن صراع اجتماعي داخل المجتمع، والتركيبية الحزبية تعكس التركيبية الاجتماعية، ولذلك نجحت الديمقراطيات الغربية، وأصبحت الأحزاب السياسية من أهم عوامل تجسيد الديمقراطية والعمل السياسي خاصة لدى الناخب، الذي يمكنه أن يميز بين جملة من الأطروحات السياسة والثقافية والأيدلوجية، وهذا عكس ما هو حاصل في المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع الجزائري، حيث انه رغم كثرة الأحزاب وكثرة التوجهات الأيدلوجية التي ترفعها، لكنها لا تعكس حقيقة الصراع الواقع، ولا تعبر عن أي مشاريع اجتماعية وسياسية متباينة، وهذا راجع إلى حالة التهميش التي عاشتها المعارضة السياسية في عهد الحزب الواحد، عن طريق احتوائها داخله وتحويلها إلى مجرد أجنحة داخل تيار واحد² وهي

1- راسل جيه ديلتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطية الغربية، ترجمة أحمد يعقوب، (الأردن: دار البشير، 1996)، ص. 153.

2- نوازي خالد، الظاهرة الانتخابية في الجزائر التاريخ المكانة الممارسة المستقبل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم إداري، 2005/2006)، ص. 103.

أجنحة تخضع للجناح الأكثر قوة، هذا ما أدى إلى ظهور تعددية مشوهة وغير ناضجة، وانعكس أداؤها على التحول الديمقراطي في الجزائر.

وإذا عدنا إلى واقع المجتمعات العربية، بعد ما أصبح يعرف بالربيع العربي، نجد أنها قد عرفت نوعاً من الإصلاحات أو التنازلات السياسية، التي قدمتها الأنظمة الحاكمة، لكنها إصلاحات أفرغت من محتواها في غالب الأحيان، خاصة إذا عدنا إلى المشهد الجزائري، وكيف استطاع النظام الحاكم إعادة إنتاج نفسه، عن طريق تمييع عملية التحول الديمقراطي، وتحويل الإصلاحات السياسية إلى أهم دعائم بقائه في السلطة، وذلك عن طريق اللجوء إلى توليد الأحزاب السياسية، وإغراق المشهد السياسي بعدد كبير من الأحزاب السياسية، التي ليس لها أي قاعدة شعبية، أو امتداد عبر الوطن، وهي نفس الإستراتيجية التي تبناها بعد دستور 1989، حيث ظهرت كتلة كبيرة من الأحزاب السياسية، لكنها فاقدة لأي شريعة اجتماعية، وهذا ما عبر عنه الباحث رابع لونيسي بالتكاثر الأرنبي، أي تحويل الأحزاب السياسية والترخيص لأكثر عدد منها، إلى وسيلة لإفشال التحول الديمقراطي، وتكريس هيمنة الأحزاب القوية التي تمتلك وعاء انتخابي وهي قادرة على المحافظة عليه، حيث أن الإصلاحات السياسية هي وسيلة جديدة لهيمنة السلطة السياسية على الوضع السياسي والاقتصادي بطرق جديدة.¹

إن هذه العملية التي أصبحت من أهم وسائل بقاء النظام الحاكم وتأقلمه مع مختلف الظروف، ساهمت في نشوء طبقة سياسية ضعيفة ومهيمن عليها من طرف السلطة الحاكمة، ولذلك لم تعد هذه الأحزاب قادرة على إقناع الناخب، ومن جهة أخرى وجدت نفسها مضطرة إلى تكوين تكتلات سياسية ومساندة السلطة الحاكمة، وهذا من أجل ضمان بقائها وضمان حصولها على التمويل، حيث تحولت الأحزاب السياسية إلى جماعات مصالح استطاعت السلطة أخضعها، بهدف استعمالها في مشروع اقتصادي واجتماعي وسياسي² حيث نجد الأحزاب السياسية التي من المفروض أن تنادي بالتغيير وتسعى إلى الوصول إلى السلطة، نجد أنها تعيش حالة من الضبابية، فمن جهة هي تعارض السلطة ومن جهة هي موالية لرئيس الجمهورية، وهنا نجح النظام السياسي في إخراج منصب رئيس الجمهورية من عملية التداول على السلطة، وهذا راجع إلى نوعية الأحزاب السياسية الضعيفة والمرتهنة بالسلطة، والبعيدة كل البعد عن العمق الاجتماعي.

1- كمال بوشامة، جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر 1962-1999)، ترجمة جواد الصيداوي وحاتم سليمان، (لبنان: دار الفرابي، 2001)، ص 263.

2- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، (1962-1989)، (الأردن: دار الكتاب العربي، ط01، 2002)، ص 132.

إن هذا الواقع يشير إلى ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر، وارتباطها الكلي بالسلطة السياسية، وهذا ما أدى إلى فشل التحول الديمقراطي، خاصة بعد أن فقد الشارع الثقة في النظام السياسي من جهة وحتى في الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، وهذا ما عكسه حراك 22 فبراير 2019، حيث رفض الشارع أي حورا مع السلطة الحاكمة، ومع كل الأحزاب السياسية، التي أثبتت أنها تابعة للنظام السياسي وهي تعمل على إعادة إنتاج أفكاره والترويج لها، خاصة فكرة رهن مستقبل البلاد بشخصية الرئيس أو الزعيم والمخلص، حيث أصبحت المعارضة ترفض النظام والحكومة لكنها في نفس الوقت تساند الرئيس وتعتبره صاحب المشاريع والقرارات الحكيمة¹ إن هذه الإستراتيجية التي تبنتها الأحزاب السياسية، أفقدتها الثقة لدى الناخب الجزائري، وحولتها إلى مجرد هياكل بدون أي وجود فعلي على الساحة السياسية، وكذلك زاد من هيمنة السلطة الحاكمة وقوتها في الحضور السياسي، وذلك عن طريق امتلاكها لجهاز بيروقراطي ضخم، وسيطرتها على كل مداخل الدولة، وخلق العديد من القنوات الزبونية، التي أصبحت الأحزاب السياسية من بينها، وهنا فقدت تلك الأحزاب ثقلها الاجتماعي، حتى تلك التي كان لها وزن وثقل إلا أن خضوعها للسلطة وسعيها إلى دخول المجالس المنتخبة، عن طريق نوع من الكوطة، التي تقدمها السلطة السياسية مقابل ولاء تلك الأحزاب وانصياعها للنظام، ومن جهة أخرى نجد النظام يتغاضى عن تلك الأحزاب وعن تغول قادتها، حيث نجد رؤساء بعض الأحزاب السياسية لم يتغيروا منذ نشأت تلك الأحزاب، مثال ذلك حزب العمال وزعيمته لويزة حنون، وهنا نجد المواطن لا يثق في أي حزب يدعو إلى الديمقراطية ولا يمارسها داخله.²

إن من أسباب فشل التحول السياسي الذي تقوده الأحزاب السياسية في الجزائر، هو عدم وجود ثقافة ديمقراطية حقيقية، أي انفصال تلك الأحزاب عن الواقع، واعتقادها أن مجرد تكوين حزب، ورفع جملة من الشعارات، ودخول انتخابات دون أدى ضمانات، كفيل بأن يحول التداول السلمي على السلطة إلى واقع معاش، أفقد عملية التحول فعاليتها، ساهم في بقاء النظام الحاكم، وتحول الأحزاب إلى مجرد إعداد، يتحكم النظام في كميتها وكيفية نشاطها، حيث أن الديمقراطية ليست بذرة جاهزة موجودة في الثقافة الوطنية، وإنما هي

1- الجيلالي كرايس والجيلالي رقاد، "الانتخابات المحلية في الجزائر وعائق البنية الثقافية لدى الناخب الجزائري دراسة ميدانية للانتخابات المحلية لسنة 2007 مدينة خميسني نموذجاً (147 - 161)"، الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية في الدول المغاربية، مجموعة من المؤلفين، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2019، ص 153.

2- موسى المعاطبة، "أزمة الديمقراطية وتفكير الأحزاب السياسية العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر الأحزاب السياسية في الوطن العربي، وآفاق المستقبل"، دراسات وتقارير، مركز قدس للدراسات السياسية 13/12/2006، في: <http://www.alqudscenter.org>. تاريخ الاطلاع 2019/05/15 سا 17:22.

تعبير عن حركة سياسة واجتماعية وعملية بناء متواصل، نابعة من هوية وخصوصية المجتمع المعني¹، إن هذه الخاصية غير متوفرة في النظام الحزبي الجزائري، مما حكم عليه بالفشل في تحقيق التحول، والانتقال نحو أسس دولة جديدة، كون القاعدة الشعبية مفصولة عن النخبة السياسية، التي تعتبر مفروضة في كثير من الأحيان، ولذلك استطاع النظام إفساد المعارضة وإحاقها به، حيث أصبح نفس الغضب والنقمة الاجتماعية الموجهة إلى نحو السلطة السياسية، نجدها موجة إلى الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، كونها مرتبطة بالنظام في تركيبها البنوية، وفي سعيها إلى الحفاظ على النظام القائم، والاستفادة منه قدر المستطاع، دون الدفع نحو التحول السياسي، حيث نجد الأحزاب ورغم وضوح عدم فاعليتها داخل المجالس المنتخبة، خاصة البرلمان بغرفتيه، إلا أنها تصر على البقاء، وتعطي شرعية لعملية تمرير القوانين، عن طريق لعب دور المعارضة، رغم أنها تعرف محدودية تأثيرها السياسي على صانع القرار، وهذا راجع إلى أن تلك الأحزاب لم تظهر نتيجة أزمت تاريخية أو عملية تحديث، أو مشروع تنموي، ولا علاقة لها أيضا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي² وأنها مرتبطة في ظهورها بحاجة السلطة السياسية إلى إفراغ أي حركة احتجاجية من فعاليتها، حيث يمكن الإشارة إلى لجوء السلطة بعد حراك 22 فبراري إلى الترخيص لعدد من الأحزاب السياسية، كمحاولة لكسر الحراك، عن طريق أحزاب مصطنعة تعمل على إعادة توجيه الرأي العام، غير أن مستوى الوعي الاجتماعي، رفض تلك الخطوة واعتبرها غير كافية وغير مقنعة، كون تلك الأحزاب لا تسعى إلى التحول الديمقراطي، وإنما هدفها إطالة عمر النظام.

كما أن من بين أسباب فشل التحول الديمقراطي في الجزائر، هو وجود أحزاب جديدة غير مقنعة ولا تتمتع بصفة الحضور الوطني، إضافة إلى تكلس الأحزاب القديمة، وتسلب قادتها، وعدم سماحهم بأي انتقال ديمقراطي داخل أحزابهم، حيث أن تسلط القداماء داخل أحزابهم ووقوفهم في وجه طموحات الجيل الجديد من المناضلين السياسيين المستقلين، أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاقات داخل التنظيمات السياسية³ وهذا ما زاد من هشاشة المشهد السياسي، وركون الناخب إلى أحزاب السلطة التي تبدو أكثر قوة وتماسك، بينما أصبحت الأحزاب المعارضة تعيش حالة مزمنة من الصراع السياسي، وهذا ما رهن دورها في عملية التحول الديمقراطي، وأدى إلى فشلها في تقديم البديل المقنع للمجتمع وللناخب.

1- إسماعيل فيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.299.

2- ياسين روج، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، (الجزائر: دار بلقيس، ط01، 2010)، ص 13.

3- إسماعيل فيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 311.

أما عن أداء الأحزاب السياسية في الجزائر، رهن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وأفقدتها فعاليتها، رغم كل المؤشرات التي رافقت إصلاحات 2012، لكن وجود نظام متسلط ومتحكم في الإعلام والمال، ومتحالف مع البرجوازية الناشئة أدى إلى إفراغ عملية التحول من فعاليتها، كون النظام استطاع تدجين الطبقة السياسية، وبذلك أسس لديمقراطية الصوت الواحد والتوجه الوحيد¹ رغم وجود تعددية حزبية وانتخابات تعددية والكثير من مظاهر الديمقراطية، إلا أن غياب فكرة الفعالية والترابط بين النخبة السياسية والمجتمع أفقد تلك الأحزاب فعاليتها ورهن التحول الديمقراطي في الجزائر، منذ إقرار التعددية سنة 1989.

وهنا يمكن القول: إن الأحزاب السياسية في الجزائر لعبت دورا محوريا في عملية فشل التحول الديمقراطي، فهي تاريخيا منفصلة عن المجتمع ولا تعبر عن فكرة الصراع الاجتماعي، وهي أيضا لا تعكس أو لا تعبر عن أي صراع طبقي واقتصادي داخل المجتمع، ومن جهة أخرى فان بنيتها وطبيعتها تركيبها لا تشير إلى أي استقلالية عن السلطة الحاكمة، وهنا تتحول السلطة إلى المتحكم الوحيد في المشهد السياسي، بينما تتحول تلك الأحزاب التي تعاني من الضعف والترهل والتكلس، وغياب المشروع إلى أحد أهم عوامل إضعاف المشهد السياسي، وعامل رئيسي في عملية إفشال التحول الديمقراطي، الذي نعيشه منذ التعددية إلى غاية حراك 22 فبراير والذي أحدث قطيعة مع النظام السياسي ولواحقه من أحزاب سياسة مرتبطة بقرار سياسي في ظهورها ونشاطها، وليس لها عمق اجتماعي يضمن لها مشروعية الوجود وشرعية العمل السياسي.

1- كرايس الجيلالي وزهرة عباس وأحمد دربالي، "القنوات التلفزيونية الخاصة في علاقتها بالسلطة السياسية وثنائية الدعاية والتهويل - قناة النهار TV نموذجاً (89 - 102)", مجلة دراسات إعلامية، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، ع07، (2019)، ص 95.

خلاصة

- هناك نشاط حزبي واضح في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية.
- تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي بعد الاستغلال ساهم في تدمير الحياة السياسية في الجزائر.
- هيمنة الحزب على أجهزة الدولة في ما بين 1962 و 1989 أدى إلى ضعف الممارسة الحزبية وتراجع قيم الديمقراطية في المجتمع الجزائري.
- كل الدساتير التي عرفتها الجزائر كرست للحزب الواحد، وهمشت المعارضة وحجمت من دورها.
- دستور 1989 فصل بين الحزب والدولة وساهم في عودة الحياة الحزبية للجزائر
- ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية لكن بدون فعالية حقيقية بسبب انفصالها عن المجتمع.
- الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الانفتاح لم تساهم في التحول الديمقراطي.
- بعد 2011 تمت إعادة تكريس نفس الممارسات الحزبية بسبب ارتباط الأحزاب الجديدة بالسلطة.
- حراك 2019 اثبت عدم قدرة الأحزاب السياسية خاصة المعارضة على التحكم في الشارع وتوجيهه.

خاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، حيث تعتبر استقلالية وفعالية الحزب السياسي من حيث النشأة والتكوين والاستقلال المالي مؤشرا غاية في الأهمية حول مدى مساهمة هذا الحزب في عملية التحول الديمقراطي، الذي يعني تعزيز قيم الديمقراطية وفرضها على النظام السياسي، حيث حاولنا تتبع دور الأحزاب السياسية في الجزائر خاصة بعد إصلاحات 2011 في عملية التحول الديمقراطي، حيث اتضح لنا فشل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها في تجسيد التحول الديمقراطي، وهذا راجع إلى سيورتها التاريخية من حيث النشأة والتكوين من جهة، ومن جهة أخرى ارتباطها بنظام سياسي قوي ومهيمن اقتصاديا و سياسيا، إضافة إلى افتقادها لى قاعدة شعبية وبذلك انعزالها عن المجتمع، ومنه فشلها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال الأحداث السياسية التي يمر بها النظام السياسي الحالي، وكيف عجزت الأحزاب السياسة سواء المعارضة منها أو الموالية للنظام، عن التواصل مع المجتمع، أو المساهمة في تقديم أي حلول لازمة السياسة الخانقة التي تمر بها البلاد، رغم الدور الذي نجد الأحزاب السياسية قد لعبته في العديد من التجارب الإقليمية والدولية، حيث تمتلك الأحزاب السياسة قاعدة شعبية، وارتكاز نضالي، وانفصال واضح عن النظام الحاكم، وعدم استفادتها من الامتيازات.

غير أن التجربة الحزبية في الجزائر، التي دخلت عقدها الرابع، لا تزال هشة وغير واضحة، فهي لا تمتلك برامج حقيقية، كما أنها لم تنشأ انطلاقا من المجتمع، فكل هذه الأحزاب تأسست نتيجة قرارات سياسية، متخذة من طرف السلطة السياسية للتكيف مع مختلف المراحل، وبذلك تحولت الأحزاب السياسية في الجزائر إلى مجرد أدوات تستخدمها السلطة السياسية في إعادة إنتاج نفسها، ولذلك أصبحت الديمقراطية مجرد شعرات شكلية، غير متصلة بالواقع، ولا تعكس حجم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، رغم وجود تعددية حزبية، وانتخابات تعددية، ومرشحين والى غيرها من تجليات الانفتاح والديمقراطية، لكنها تبقى مجرد تشكيلات، بسبب حالة القطيعة بين الأحزاب السياسية، والمجتمع والذي يشعر أن هذه الأحزاب تابعة للسلطة السياسية، ومدافعة عن خياراتها، خاصة التفاف كل الأحزاب حول رئيس الجمهورية، واستثناء هذا المنصب من عملية التداول على السلطة، وهنا فقدت تلك الأحزاب مصداقيتها الشعبية، فرغم امتلاكها للمشروعية، إلا أنها تعاني من نقص الشرعية الاجتماعية، والتي تضمن لها التأثير في المشهد السياسي.

ومن هنا يمكن القول أن التجربة الحزبية في الجزائر لا تزال هشة وغير رصينة، وهي غير قادرة على تحقيق مفهوم التحول الديمقراطي، أي تحويل التداول السلمي على السلطة، وحرية التعبير والديمقراطية المشاركة، وتجسيد

مبدأ الشفافية والمساءلة إلى واقع، كون تلك الأحزاب ضعيفة من حيث البنية، ومن حيث نوعية المنتسبين إليها، أي تكونها من نخبة سياسة غير قادرة على التأثير، في ظل وجود نظام سياسي قوي وله جهاز بيروقراطي عميق ومعقد، كما أن له تجربة طويلة مع الحكم، وهو أيضا يتمتع باستقلالية مالية، مكنته من التحرك بهامش حرية كبير، بالتالي عدم التأثير بما تقوم به الأحزاب السياسية، التي فقدت فعاليتها في التأثير داخل المشهد السياسي.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم:

سورة البقرة، الآية 09.

سورة البقرة، الآية 283.

سورة المائدة، الآية 106.

المعاجم والقواميس:

1. أسس البلاغة، الزمخشري جار الله أبو القاسم محمد بن عمر، لبنان: بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001.

2. المعجم الوسيط، الرازي محمد بن أبي بكر عبد القادر، مصر: المطبعة الأميرية، ط3، 1994.

3. لسان العرب، الأنصاري جمال ابن منظور محمد، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج2.

4. معجم اللغة العربية المعاصر، مختار عمر أحمد، مصر: القاهرة، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، ج1، 2008.

5. معجم نور الدين الوسيط، نور الدين عصام، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2005.

الكتب:

1- الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1982.

2- المهاجنة عدنان، العملية الانتخابية وتعزيز المواطنة، الأردن: عمان، الجامعة الهاشمية، 2012.

3- مساعيد فاطمة وآخرون، التحول الديمقراطي وآلياته، الأردن: عمان، دار الراية للنشر، 2012.

4- مظلوم العبدلي سعد، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، الأردن: عمان، دار دجلة للطباعة، ط1، 2009.

5- أبو إصبع صالح خليل، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، الأردن: عمان، دار مجدلاوي للنشر وتوزيع، ط6، 2006.

6- أبو شنب جمال محمد، محمد خوخة أشرف، الدعاية والإعلان، مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

- 7- أبو عامود محمد سعد ، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، مصر: الإسكندرية، منشأة المعارف، 2008.
- 8- أحمد رشتي جيهان، الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية، مصر: القاهرة، دار الفكر للنشر، 1985.
- 9- أحمد فؤاد عاطف ، علم الاجتماع السياسي، مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 10- الباز داود، حق المشاركة في الحياة السياسية، مصر: القاهرة، دار الفكر الجامعي، ط1، 2000.
- 11- البسيوني علي، الرأي العام وأثره في النظم السياسية المعاصرة وتأثيره في نظام الحكم، مصر: الإسكندرية، المكتب الحديث العربي، 2013.
- 12- الجوهري عبد الهادي، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، مصر: الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001.
- 13- الخالدي أحمد، النظم السياسية الديمقراطية، مصر: القاهرة، دار الكتب القانونية، ط1.
- 14- الدليمي عبد الرزاق محمد ، الإعلام والعولمة، الأردن: عمان، دار مكتبة الرائد العلمية، ط1، 2004.
- 15- الزيري محمد العربي، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989.
- 16- الطماوي سليمان، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر الإسلامي(دراسة مقارنة)، لبنان: دار الفكر العربي، ط5، 1996.
- 17- الفلاحي حسين علي إبراهيم ، الديمقراطية والإعلام والاتصال، مصر: القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 2018.
- 18- القاضي محمد كمال ، الدعاية الانتخابية، مصر: القاهرة، دار النمر للطباعة، 1995.
- 19- المندلاوي محمد محمود ، الدعاية وخفايا الإرهاب، لبنان: بيروت، دار الهادي للنشر، ط1، 2000.
- 20- بالحاج صالح ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 21- بدر أحمد، الإعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، مصر: القاهرة، مكتبة غريب.
- 22- بلعور مصطفى، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، الجزائر: ورقلة، جوان 2009.
- 23- بن روان بلقاسم، وسائل الإعلام والمجتمع. دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

- 24- بن صغير زكرياء، الحملات الانتخابية مفهومها أساليبها ووسائلها في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.
- 25- بو الشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2008.
- 26- بو الشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى للنشر، ط1، 1990.
- 27- بوحوش عمار، محمود الذنبيات محمد ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 28- بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2013.
- 29- جندي عبد الناصر ، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.
- 30- جودت ناصر محمد ، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، الأردن: عمان، دار المجلاوي للنشر، ط1، 1998.
- 31- حاتم محمد عبد القادر ، الإعلام والدعاية نظريات وتجارب، مصر: القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1972.
- 32- حاروش نور الدين، الأحزاب السياسية، الجزائر: برج الكيفان، شركة دار الأمة، 2009.
- 33- حجاب محمد منير، أساسيات الرأي العام، مصر: القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- 34- حمود العفيفي مصطفى، الحقوق المعنوية للإنسان، مصر: القاهرة، دار الفكر العربي، 2001.
- 35- خضر صالح سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية، مصر: القاهرة، جامعة عين الشمس، 2005.
- 36- ربيع حامد ، نظرية الدعاية الخارجية، مصر: القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.
- 37- رشوان حسين ع الحميد ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، مصر: الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.
- 38- رضا هاني ، محمد عمار رامن ، الرأي العام والإعلام والدعاية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، ط1، 1998.

- 39- زين الدين بلال أمين ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، مصر: الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013.
- 40- سعيد تاج الدين أحمد ، الشباب والمشاركة السياسية، مصر: القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ط2، 2012.
- 41- سكري رفيق، الإعلام والإعلام العربي، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2011.
- 42- سكري رفيق، الرأي العام بين القوة الناعمة والقوة الخشنة، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2012.
- 43- سكري رفيق، الرأي العام والإعلام والدعاية، ليبيا: طرابلس، جروس برس للنشر، ط1، 1991.
- 44- سويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 45- صابات خليل، وسائل الاتصال ونشأتها وتطورها، مصر: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987.
- 46- صاحب سلطان محمد، الدعاية وحروب الإعلام، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- 47- طلعت شاهيناز، الدعاية والاتصال، مصر: القاهرة، الأنجلو المصرية للنشر، 1990.
- 48- طه بدوي محمد ، المناهج المعرفية في عالم السياسة، مصر: المكتب العربي الحديث، 2010.
- 49- عبد الحميد صالح، الإعلام السياسي، مصر: القاهرة، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر، 2011.
- 50- عبد السميع عبد الرزاق، حرية الاجتماع، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
- 51- عبد الله صالح الحسين علي ، الحق في الانتخاب(دراسة مقارنة)، العراق: بغداد، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2012.
- 52- عبد الله مي، الدعاية وأساليب الإقناع، لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2006.
- 53- علي عبد الفتاح علي، الإعلام والتنشئة الاجتماعية، الأردن: عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013.
- 54- عيساني رحيمة ، مدخل إلى الإعلام والاتصال، الجزائر: باتنة، مطبوعات الكتاب والحكمة.
- 55- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- 56- لعشب محفوظ، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة للقانون، 2001.

- 57- ماض عبد الفتاح وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
- 58- محمد الحمداي حازم ، الدعاية السياسية بين الماضي والحاضر، الأردن: عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- 59- محمد عبد الوهاب طارق، سيكولوجيا المشاركة السياسية، مصر: القاهرة، دار غريب القاهرة للطباعة والنشر، 1999.
- 60- مشري ع القادر ، الأحزاب في الديمقراطيات الغربية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 61- مصباح عامر ،منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010.
- 62- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: قالمة، دار النشر لجامعة قالمة، 2006.
- 63- ناجي عبد النور، مدخل إلى علم السياسية، الجزائر: عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- 64- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2016.
- 65- "جاي جودوين"، جيل الانتخابات الحرة، ترجمة: منيب أحمد، مصر: القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، 2000.
- 66- "دورندان غي"، الدعاية والدعاية السياسية، ترجمة: رزق الله رالف، سوريا: دمشق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2002.
- 67- "هنتنكتون صامويل" ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: سعاد الصباح، الكويت: مركز ابن خلدون، ط1.

كتب باللغة الأجنبية:

1- Ben Dourom Omar, la nouvelle constitution algerienne Du 28 Fevrier 1989, France, Revue De Droit Publique Et De La Sience Politique.

المجلات والجرائد:

- 1- باللغور مصطفى، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990" دفاتر السياسية والقانون، ع1، جوان، 2002.
- 2- بن سولة نور الدين، "السيبرنطيقا ووسائل الإعلام"، جيل العلوم الإنسانية، ع2، 09.10.2014.
- 3- جراي عيسى، "التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر"، رسالة الأطلس، ع 212، 26 أكتوبر 1998.
- 4- سويقات أحمد، "التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004"، مجلة الباحث، ع4، 2006.
- 5- محمد نفل زهت، "طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي"، الباحث الإعلامي، العراق، بغداد، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ع4.

الرسائل والمذكرات:

- 1- العوادي هبة، النظام القانوني للأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
- 2- رضاني فتيحة، ربيع سعاد، دور الاتصال السياسي في تعزيز المشاركة السياسية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.
- 3- شرابطية سميرة، نشأة الأحزاب السياسية والصراع حول السلطة، مذكرة ماستر منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.
- 4- صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008/2007.
- 5- عبد الوهاب عبد المؤمن، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2007/2006.

- 6- عليي مسعود، الرقابة على دستورية القانون دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة باتنة: معهد الحقوق، 1995.
- 7- غارو حسيبة ، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة - دراسة حالة الجزائر 2007/1997 ، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ميلود معمري - تيزي وزو: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012.
- 8- غطاس عبد الرزاق، دور الحملة الانتخابية في الحد من العزوف الانتخابي، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرياح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.
- 9- قادري حسين ، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006/2005.
- 10- لرقم الرشيد، النظام الانتخابي وأثره على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2006/2005.
- 11- مناع العلجية، التعددية الحزبية في الجزائر ودورها في البناء الديمقراطي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم القانونية، 2002/2001.
- 12- منصوري فاطمة الزهراء، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
- 13- موساوي إبراهيم، عاشور أونان ، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر منشورة، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس: كلية الحقوق بودواو، 2016/2015.

القوانين والمراسيم:

- 1- المادة 178 من التعديل الدستوري 1996.
- 2- المادة 188 من قانون الانتخابات الجزائري لسنة 2012.
- 3- القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 الجريدة الرسمية باللغة الفرنسية.
- 4- القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31، الجريدة الرسمية رقم 02، صدرت باللغة الفرنسية 1963، ص18. الغي بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/15، الجريدة الرسمية رقم 62.

5- المادة 192 من قانون الانتخابات الجزائري لسنة 2012.

6- بيان أول نوفمبر 1954، الفقرة الثانية من وسائل الكفاح، نصت "جبهة التحرير الوطني تعد المنظمة السياسية الوحيدة لقيادة الثورة التحريرية".

المواقع الالكترونية:

1- أكاديمية الوفاق، "تعريف المنهج التاريخي ومميزاته وعيوبه وأهميته في البحث العلمي"، في:

http://weffak.com/المنهج_التاريخي/amp/. (15.03.2019)، (14:45).

2- "اقتراب النخبة"، في: الجزائر، في:

<http://www.politics-dz.com/community/theard/mafaxim-umstlxhat-alsiasi.2844/>. (09.03.2019)، (14:44).

3- بكرون محمد، "الاستفتاء الشعبي ضمن إطار الفقه والقانون المقارن"، في:

4- <http://pulpit.alwatanevoice.com/articler/2019/04/27/77366.html> (27-04-2019)، (16:37).

5- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، صالح سلمان (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007)، في:

<http://ar.wikipedia.org>. (15.03.2019)، (18:23).

6- عليوة محمود منى، "مفهوم المشاركة السياسية"، في:

<http://www.mokarabat.com/s5459.htm>. (03.03.2019)، (12:19).

7- دعوش أحمد، "أساليب الدعاية المعاصرة"، في:

www.alasr.ws (27.03.2019)، (09:47).

7 - Le Dictionnaire De Politique Définition D'élection:

www.toupic.org/dictionnaire_élection.Htm (02.04.2019)، (18:22).

8- <http://www.almjhar.com>, (25.04.2019)، (15:45).